جامعة ابن خلدون – تيارت –

كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

محاولة تحليل المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية(البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 /المؤسسة الجزائرية للسباكة–تيارت"نموذجا")

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص :إدارة مالية

من إعداد الطالبين:

– دريس أحمد–د.مجدوب خيرة.

– بن داود ماحي.

الأستاذة المشرفة:

لجنة المناقشة:

طالم علي	أستاذ محاضر.أ	رئيسا
مجدوب خيرة	أستاذة محاضر.أ	مقررا
آيت ميمون كريمة	أستاذة مساعدة	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2019/2018

الشكر

الحمد لله نستعينه و نشكره و نهتدي به ، الذي يسر لنا و هون علينا الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل.

فالحمد لله حمدا يليق بكماله و ثناء يليق بعظمته و أصلي و أسلم على خير خلقه محمد عليه أفظل و الصلاة و السلام.

نتوجه بالشكر الجزيل و بأسمى عبارات التقدير و الإحترام إلى كل أفراد عائلتي دريس و بن داود.

و نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى الأستاذة الكريمة الدكتورة مجدوب خيرة التي أشرفت علينا و لم تبخل علينا بشيء جزاها الله خيرا .

كما نتقدم بالشكر و العرفان لكل الأصدقاء كل بإسمه ، وكل من ساهم من قريب أو بعيد و لو بالشيء القليل في رفع معنوياتنا و كل من لم يبخل علينا بالنصيحة و التوجيه.

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من

العائلتين دريس و بن داود

إلى كل من الأساتذة الذين درسونا من

الإبتدائي حتى الجامعة

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة مجدوبة خيرة

حفظها الله

إلى كل الأصدقاء و كل من نعرفهم من بعيد أو

قريب جزاهم الله خيرا

الملخص

الملخص ;

- تعتبر البنوك من أهم المؤسسات التي تساعد على النمو الإقتصادي لأي بلد ،و ذلك بسبب القروض التي تمنحها لزبائنها ،على إثر ذلك تتعرض البنوك لمخاطر كثيرة ، لذلك تلجأ إلى قياس و تحليل هذه المخاطر و ذلك وفق نماذج و طرق إما إحصائية نادرة الإستعمال في الجزائر أو تحليلية مالية ،هدفت دراستنا إلى التعرف على إحدى طرق التحليل المالي ، و المتمثلة في نموذج A-Score و معرفة طريقة إستخدامها و مدى نجاعتها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الطالبة للقرض .

حيث تم التوصل إلى أن هذه الطريقة تعتبر من أهم نماذج التحليل المالي حيث يمكنها المساعدة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، ويمكنها إظهار مكان وجود الخطر حتى يتم معالجته ، و قد أثبتت فعاليتها عند تطبيقها على أرض الواقع بعد الحصول على نتائج البحث التي ساهمت في مساعدة البنك على إتخاذ قرار منح القرض منعدمه

الكلمات المفتاحية : تحليل المخاطر ، مخاطر القرض ، البنوك التجارية الجزائرية ، نموذج A-Score

Summary

Banks are one of the most important institutions in the world. Consequently, the banks are exposed to many risks. Therefore, they are used to measure and analyze these risks according to models and methods that are rarely used in Algeria or The aim of our study was to identify one of the methods of financial analysis, the A-Score model, how to use it, and how effective it is in predicting the financial failure of the institution.

This method is one of the most important models of financial analysis. It can assist in predicting the financial failure of the institution. It can show the location of the danger until it is processed. It has been effective when applied to the bank. To decide whether to grant the loan or not.

Keywords: risk analysis, Algerian commercial banks, A-Score model

الفهرس

فهرس المحتويات: **الصفحة**

العنوان

الشكر

الإهداء

الملخص

الفهرس

فهرس الجداول و الأشكال

المقدمة العامة

الفصل الأول: مخاطر البنوك و القروض

تمهيد.....07

المبحث الأول: القروض والبنوك.....08

المطلب الأول: عموميات حول البنوك.....08

المطلب الثاني: تعريف وأهمية القروض.....13

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية.....15

المبحث الثاني: ماهية مخاطر البنوك والقروض.....23

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية.....23

المطلب الثاني: تعريف وأسباب خطر القروض.....28

المطلب الثالث: أنواع مخاطر القروض البنكية.....31

خلاصة.....38

الفصل الثاني: طرق تحليل المخاطر

تمهيد.....40

المبحث الأول: الطرق الكلاسيكية لتقدير خطر القرض.....41

المطلب الأول: طريقة التحليل المالي.....41

المطلب الثاني: طريقة رجال القرض.....4

المطلب الثالث: نماذج المعايير الإئتمانية المستند إلى 5c's و5p's 48

المبحث الثاني: الطرق الإحصائية.....51

المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي.....51

المطلب الثاني: طريقة الشبكة العصبية.....58

المطلب الثالث: طريقة الأنظمة الخبيرة.....62

خلاصة.....65

الفصل الثالث: محاولة تحليل مخاطر البنوك

تمهيد.....67

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري.....68

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري.....68

المطلب الثاني: البنك الوطني الجزائري حاليا في بعض المعلومات 69

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540.....71

المبحث الثاني: نظرة عامة حول المؤسسة الجزائرية للسباكة.....77

المطلب الأول: تاريخ الوحدة ALFET ونشاطاتها.....77

المطلب الثاني: خصائص ومميزات ALFET..... 79

المطلب الثالث: المزيج التسويقي داخل المؤسسة الجزائرية للسباكة.....83

المبحث الثالث: تحليل مخاطر القرض وفق التحليل المالي.....86

المطلب الأول: تقديم نموذج A-Score.....86

المطلب الثاني: تحليل مخاطر الإئتمان بالإعتماد على تشخيص التوازن المالي للمؤسسة.....93

خلاصة.....96

خاتمة.....97

المراجع

الملاحق

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	معاملات الترجيح و نسبها المالية	46
(1-3)	تطور رأس المال BNA	69
(2 -3)	توزيع موظفي وكالة تيارت	71
(3-3)	تطور جمع الموارد للبنك الوطني الجزائري الوحدة	76
(4-3)	تطور الإستخدمات للقرض الشعبي الجزائري	77
(5-3)	تطور فتح الحسابات للبنك الوطني الجزائري	87
(6-3)	المتغيرات الأساسية لنموذج مؤشر المخاطرة لـ (Sherrord)	89
(7-3)	المتغيرات النوعية والكمية لنموذج A-Score	90
(8-3)	الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2017/2018 (الأصول)	91
(9-3)	الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2017/2018 (الخصوم)	94
(10-3)	مؤشرات مراحل الفشل المالي وفق نموذج A-Score	46

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواعالقروضالبنكية	16
(1-2)	انواعالمخاطرالبنكية	25
(1-3)	أنواعالمخاطرالمرتبطةبالقروضالبنكية	31
(2-1)	منحنىدالةالتنقيط	54
(3-1)	الهيكلالتنظيميالمركزيللبنكالوطنيالجزائري	70
(3-2)	الهيكلالتنظيميللبنكالوطنيالجزائريوكالةتيارت 540	74
(3-3)	النشاطاتالرئيسيةللوحدةALFET	79
(3-4)	الطاقةالإنتاجيةلALFET	80
(3-5)	تطورإنتاجمؤسسةALFET	80
(3-6)	الهيكلالتنظيميالعاملـ (ALFET)	81
(3-7)	الهيكلالتنظيميلمديريةالتسويق	83
(3-8)	مراحلالإنتاجداخلمؤسسة (ALFET)	84
(3-9)	توضيحمؤشراتالتوازنالماليللمؤسسةخلالسنتي 2017-2018	92

المقدمة العامة

يلعب البنك دورا هاما في الحياة الإقتصادية لأيّ بلد كان، فالبنك له روابط عديدة تسمح له بالربط بين جميع الفروع الإقتصادية إذ يعتبر كوسيط مالي بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي، إذ أن خدماته المتنوعة تساعد المؤسسات في الحصول على الأموال لمزاولة نشاطها وذلك عن طريق القروض التي تعتبر المصدر الرئيسي لتحصيل الموارد بالنسبة للبنوك، وعندما نقول القروض فعلينا ربطها بطبيعة الحال بالمخاطر، إذ أنّ المخاطر المتعلقة بالقروض جزء لا يتجزأ منها، ورغم ما تقدمه المؤسسات الطالبة للقرض من ضمانات إلّا أنّ إحتمال ورود الخطر موجود، لذلك تلجأ البنوك إلى إجراء دراسات تحليلية معمقة للمؤسسات الطالبة للقرض، وذلك عبر تطبيق أساليب التحليل المالي أو أساليب أخرى إحصائية لمعرفة حالة المؤسسة ،وللتنبؤ بإمكانية تحصيل مواردها مستقبلا دون التعرض إلى خطر عدم إسترداد أموالها.

وتلجأ البنوك الجزائرية في تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية إلى أسلوب التحليل المالي لسهولة نماذجه وتمكنه من التنبؤ المستقبلي بفشل المؤسسات الطالبة للقرض التي من الممكن عند منحها للقرض لا يسترد البنك أمواله ممّا يعرضه للعديد من المخاطر.

1/إشكالية البحث:

عند منح البنك للقروض يواجه مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقروض ،ويحاول جاهدا التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، بل أيضا تمتد إلى خسارة المال المقرض في حد ذاته، لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي للبنك، فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة، هذا ما جعل لزاما على البنوك إيجاد طرق فعالة لتحليل هذه المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية.

ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية موضوعنا المتمثلة في:

كيف يتم قياس و تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض على مستوى البنوك التجارية؟

وللإمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية كان لابد لنا من التطرق للأسئلة الفرعية و التي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

1- ماهي القروض، وماهي مخاطرها؟.

2- ماهي طرق تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية؟.

3- مامدى فعالية طرق قياس وتحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية؟.

2/فرضيات البحث:

من أجل التعامل مع التساؤلات السابقة و على أساس مبادئ البحث العلميتم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تمكننا من الوصول إلى أهداف البحث و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- يعتمد البنك عند منحه للقروض على معايير علمية دقيقة.
- يمكن لطرق التحليل المالي أن تتنبأ بدقة تامة بفشل المؤسسة الطالبة للقرض ممّا يسهل على البنك عملية اتخاذ قرار منحه من عدمه للمؤسسة.
- يسمح نموذج A-Scoreبالحد الكلي للمخاطر الإئتمانية.

3/أسباب إختيار البحث:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

- الميل الشخصي نحو التعرف على عمل البنوك وخدماته.
- محاولة الإبتعاد عن الجانب النظري في البحث العلمي، والتطرق للجانب التطبيقي كونه يجسّد الواقع.
- إزالة الغموض والتعرف على إحدى طرق التحليل المالي لتحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية.

4/أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه البحث في معرفة طرق تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية ومدى فعالياتها.

- محاولة توضيح كل ما يتعلق بالقروض ومخاطرها.
- إستخدام إحدى طرق التحليل المالي ومعرفة مدى فعالياتها بالتنبؤ بالفشل.
- محاولة التقليل من المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية.

5/أهمية الموضوع:

نظرا لأنّ البنوك تعتمد بصفة خاصة على القروض في تحصيل مواردها وكون البنوك تعتبر من أسس الاقتصاد الوطني ونظرا لتزايد عدد المؤسسات في الجزائر التي بدورها تعتمد على القروض في تمويل نشاطها ونتيجة إلى ما تعانيه البنوك من نقص التكيف في التعامل مع مخاطر القرض إثر التزايد في طلب القرض يأتي هذا البحث ليبيّن أهم الطرق المتبعة والكيفيات الواجب إتباعها في تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية.

6/صعوبات البحث:

من خلال التطرق لهذا البحث و المتمثل في محاولة قياس و تحليل مخاطرالمتعلقةبالقروض البنكية لم نجد صعوبة كبيرة في الجانب النظري الخاص بالمفاهيم والعموميات خاصة أن البنوك والقروض تعد مجال إهتمام ودراسة من طرف العديد من الباحثين ، بدأت تظهر صعوبة هذا الموضوع في الفصل الثالث الذي يعتمد على ارقام وإحصائيات دقيقة والتي إعتمدنا في تحصيلها على مؤسستين:البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 و المؤسسة الجزائرية للسباكة تيارت .

7/الدراسات السابقة:

بعد إطلاعنا على مجموعة من الدراسات التي عالجت تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية إستعرضنا أهمها:

الدراسة الأولى:

دراسة بعنوان : **تحديد مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية**،من إعداد الطالب بن عمر خالد،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر، 2004/2003، حيث تمحورت إشكالية البحث في ما مدى تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية ؟ ،حيث توصل إلى النتائج التالية: نظرا لأنّ القروض والمخاطر معنيان مرادفان في النشاط المصرفي ولا يمكن عزلهما فن بعضهما البعض، فإنّه عند قيام البنوك التجارية بمنح قروض لزبائنها فإنّها تتحمل مخاطرة ملازمة لها تسمى بمخاطر القرض، والتي لا يمكن إلغائها بصفة نهائية وإنّما التقليل منها.

إعتمدت هذه الدراسة على الطرق الإحصائية التي هي غير مطبقة في الجزائر و تعتمد على المقارنة بين المؤسسات ، كما أن هذه الطرق تفرض وجود العديد من المؤسسات حتى تتم الدراسة و لا يمكنها تحليل مؤسسة واحدة.

الدراسة الثانية

دراسة بعنوان: **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الإصطناعية في البنوك الجزائرية–دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية–**، من إعداد الطالب صوار يوسف، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2008 ، حيث تمحورت إشكالية البحث حول :مامدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي و تقنية الشبكة العصبية الإصطناعية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية ، حيث توصلت إلى النتائج التالية :

ضرورة تبني البنوك الجزائرية لهذه الطرق الكمية للوصول إلى القرار العقلاني لتوجيه قرار منح القروض في ظل الإنفتاحالإقتصادي الذي تعرفه الجزائر خصوصا إذا ما علمنا أن البنوك التجارية تعتمد في قاعدة بياناتها على الطرق الكلاسيكية.

مثلما لاحظنا فإن البنوك الجزائرية تعتمد على طرق التحليل المالي و تطبيق طريقة الشبكة العصبية منعدم في الجزائر ، كما أن هذه الطريقة تعتمد على معلومات جد دقيقة و برامج متطورة لا يمكن للعامين العمل بها بسبب عدم تمكنهم من معرفة هذه الطريقة.

الدراسة الثالثة:

دراسة بعنوان : **دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية دراسة حالة BADR "أم البواقي"** ،من إعداد الطالبة مريم عناب،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك ،2013/2012 ، حيث تمحورت إشكالية البحث إلى ما دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية ؟ ،وقد توصلت إلى النتائج التالية: التحليل المالي ومن خلال نسبه ومؤشراته يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقروض والتي تضمن الإستمرارية لهذه الأخيرة من جهة وتضمن تمويل المؤسسات الفاعلة والتي تمارس نشاطات ملائمة من جهة أخرى.

هذه الدراسة إعتمدت على العديد من النسب المالية و تعتمد على معلومات لا تتعدى مدتها 3 سنوات مما يعرض البنك إلى إحتمال الخطأ في قياس و تحليل الخطر.

8/ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات:

إختلفت دراستنا مع الدراسات الأخرى في إستخدام نفس النماذج لتحليل مخاطر القروض ،حيث إعتمدت الدراسات السابقة على الطرق الإحصائيةالتي هي قليلة الإستعمال ، هذا إن لم تكن منعدمة و يصعب العمل بها ، كما إعتمدت على المقارنة بين المؤسسات ليتم الإختيار بينهم في الأخير ، بينما دراستنا شملت نموذج يسهل العمل به و يمكن تطبيقهعلى مؤسسة أو أكثر و يمكن إستخدامه في الجزائر و العمل به.

المنهج:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قد تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، حيث إتبعنا المنهج الوصفي في كل من الفصل الأول والثاني لكي نبرز الجانب النظري للبحث، أمّا في الفصل الثالث إعتمدنا على المنهج التحليلي لمعرفة و التنبؤ بإحتمالية فشل المؤسسة قيد الدراسة مستقبلا.

تقسيمات الدراسة:

لإنجاز الدراسة ومعالجة إشكالية البحث و إختبار الفرضيات ، قمنا بتقسيمه إلى فصلين نظريين و فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة عامة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث و إشكاليته ، و تتعقبهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة و جملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها .

و جاءت فصول هذه المذكرة على النحو اللآتي :

الفصل الأول: يعالج الجانب النظري للبنوك بصفة عامة والقروض والمخاطر المرتبطة بكل منهما حيث قسم إلى مبحثين :

المبحث الأول :يتناول الإطار المفاهيمي لكل من البنوك والقروض.

المبحث الثاني : يتناول الإطار المفاهمي لمخاطر البنوك ومخاطرالقروض.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تم التطرق إلى طرق قياس تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية، حيث :

المبحث الأول :شمل فيه طرق التحليل المالي .

المبحث الثاني: شمل بعض الطرق الإحصائية.

الفصل الثالث: على غرار الفصلين الأول و الثاني إرتأينا أن نضع فيه ثلاث مباحث، من بينها مبحث لدراسة حالة ، حيث :

المبحث الأول: تناول الإطار المفاهيمي للبنك الوطني الجزائري المانح للقرض.

المبحث الثاني : تناول الإطار المفاهيمي لشركة الجزائرية لسباكة –تيارت.

المبحث الثالث :شمل قياس و تحليل للمعلومات المتعلقة بالمؤسة ALFETحسب نموذج A-Score وتحليل النتائج.

الفصل الأول

مخاطر البنوك و القروض

تمهيد

تلعب البنوك دور مهم في تمويل خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية باعتبارها أداة رئيسية لجمع المدخرات و توجيهها نحو مشروعات إستثمارية تقوم بتحريك العجلة الإقتصادية.

تعتبر القروض المصدر الاساسي لأرباح البنوك والمصدر الأساسي ايضا لتوفير الأموال من أجل الإستثمارات ، ولكن عملية منح القروض ليست بالأمر الهين لما يوجد بها من مخاطر , حيث ان مخاطر القروض عديدة ، و على البنوك ان تتعامل مع هذه المخاطر و تضمن إسترجاع أموالها.

وعلى هذا الاساس إرتئينا ان نتحدث في الفصل الاول على البنوك و القروض كمبحث أول لنمهد للمبحث الثاني الذي تحدثنا فيه عن مخاطر البنوك و القروض.

المبحث الأول: البنوك و القروض

البنوك لها أهمية كبيرة للإقتصاد الوطني لما تقدمه من خدمات مهمة ، على رأس هذه الخدمات منح القروض التي تعتبر المصدر الرئيسي للبنك في تحصيل أمواله.

المطلب الأول: عموميات حول البنوك.

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات الموجودة في عصرنا لما تقدمه من حاجيات ضرورية، وهذا ما أدّى إلى الإهتمام بها بكثرة فيمايلي نتطرق إلى تعريف البنوك، أنواعها وخصائصها.

أولا:تعريف البنوك: البنوك لها العديد من التعاريف نذكر منها:

البنوك هي وحدات مصرفية مالية تقوم بتجميع الموارد الإدخارية من الوحدات الإقتصادية غير المالية وتضعها تحت تصرف نفس الوحدات إذا احتاجت إليها لتوظيفها في إنشاء المشاريع.[1]

كما يمكن القول أنّ البنك هو مؤسسة مالية تتاجر بالنقود وتسعى لتكون همزة وصل بين أصحاب الفوائض المالية التي تسعى إلى الإستثمار وبين مجالات الإستثمار التي تبحث عن الفائض المالي مقابل الحصول على نسبة بسيطة من المال حيث أنّها تقدم تلك الأموال على شكل قروض وتمويلات.

ثانيا :أهمية البنوك:

تكمن أهمية البنوك في كونها أهم ركيزة للإقتصاد حيث لا يمكن تصور نمو إقتصادي بركود أو غياب البنوك فيه، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به عن طريق الوساطة, أي منح القروض والتمويلات بكل أنواعها للأفراد والمؤسسات والإقتصاد وتجميع المدخرات من الأفراد والأعوان الإقتصاديين ذوي الفائض في الأموال إضافة إلى توفير مختلف المنتجات والخدمات البنكية الأخرى لاسيما منها خدمات وسائل الدفع.

من جهة أخرى للبنوك خصائص وسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات وتتعلق هذه الخصائص بالربحية، السيولة والأمان إضافة إلى خاصية النمو وخضوعها للبنك المركزي وهي تتمثل فيمايلي:

[1] رشيد شيحة مصطفى، **مراجع النقود والنقد المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص88.

الربحية: البنوك تتمتع بخصائص الرفع المالي أي أنّ الزيادة في إيرادتها تؤدّي إلى زيادة أرباحها.

السيولة: تعدّ البنوك من المؤسسات الموفرة للسيولة وذلك إنطلاقا من الودائع التي تستقبلها.

الأمان: يستوجب على البنوك السعي دائما لتحقيق الأمان لكسب ثقة المدينين والحرص على أموالهم.

النمو: رأس مال البنك ونشاطه الإقراضي والإيداعي يتميز بنمو مستمر.

خضوعها للبنك المركزي: معظم البنوك تخضع بصفة دائمة للبنك المركزي.

ثالثا : أنواع البنوك:

1. من حيث طبيعة النشاط:

1-1 البنوك المركزية: ويعرف البنك المركزي على أنّه بنك البنوك لأنّه يتولّى الإشراف والرقابة على البنوك وبنك الإصدار لأنّ له سلطة إصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له السلطة إدارة إحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة[1]، وهو يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية، وهو الإدارة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الإقتصادية،وغالبا مانشأت البنوك المركزية كبنوك تجارية ثم تحولت إلى بنوك عامة تملكها الدولة ويعتبر ببنك ريكس السويدي" Riks Bank" أقدم البنوك المركزية غير أنّ بنك إنجلترا (1694) يعدّ بنك الإصدار الأول الذي قام بمهام البنك المركزي.[2]

1-2 البنوك التجارية: تحتل البنوك التجارية القسم الأكبر من النظام المصرفي، وتأتي في الدرجةالثانية في التسلسل بعد البنك المركزي الذي يباشر عليها الرقابة ويؤثر في قدرتها على خلق النقود والودائع، وتتمتع بالشخصية الإعتبارية وذات إستقلالية مالية وتسمى بنوك الودائع لكونها تقوم بقبول الودائع على إختلاف أنواعها من الأفراد والمؤسسات وبنوك الإئتمان لأنّها تهزم القروض عن طريق خلق الودائع تطبيقا لمقولة "القروض تعلق الودائع".[3]

---

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**،بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص18.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، الطبعة2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص32.

[3] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص18.

1-3 البنوك الصناعية: وهي تهدف بصفة عامة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة والغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل.

1-4 البنوك العقارية: تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية بما أنّ تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيّا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأمد أيضا.[1]

1-5 البنوك الزراعية: هي تلك المؤسسات المالية التي تتولى تقديم التسهيلات الإئتمانية وقروض قصيرة الأجل إلى المزارعين والفلاحين وذلك لدعم أنشطتهم الزراعية بهدف تطوير وتنمية القطاع الزراعي ودعمه لتقديم السلع والخدمات الزراعية.[2]

1-6البنوك وصناديق التوفير: هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم ، وتقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.[3]

2. من حيث شكل الملكية والوضع القانوني: تقسم إلى مايلي:[4]

2-1 البنوك العامة: هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتملك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها، ومن أمثلتها: البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الوطني.

2-2 البنوك الخاصة: تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

2-3 البنوك المختلطة: هي البنوك التي تشترك في إدارتها كلّا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنّها تعتمد إلى الإمتلاك $\frac{1}{2}$ رأس المال بها يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما يفيد السياسة المالية والإقتصادية للدولة.

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص18.

[2] منهل مطر ديب شوتر،رضوان وليد عمار، **النقود والبنوك**، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر، الأردن، 1996، ص182.

[3] فلاح الحن الحسيني،المؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2000 ،ص44.

[4] https:\\ar.m.wikipedia.org11/11/2018 ، إطلع عليه بتاريخ

3. من حيث الجنسية نجد:

3-1البنوك الوطنية:هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى الأشخاص طبيعيين أو إعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها.

3-2 البنوك الإقليمية:هي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من الدول منطقة معينة مثل صندوق النقد العربي.

3-3البنوك والصناديق الدولية:هي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

4. من حيث تفرعها:

4-1 البنوك المفردة:هي البنوك ذات المركز الواحد تمارس فيه عامة أنشطتها المصرفية أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع.

4-2البنوك المتفرغة محليا:هي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

4-3 البنوك المتفرغة إقليميا:هي تلك البنوك التي تنتشر فروعها في منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد واحد.

4-4البنوك المتفرغة عالميا:هي البنوك الكبيرة المسموح لها بإنتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم و من الجدير بالذكر أن نظام المصاريف ذات الفروع المنتشرة (محليا وإقليميا وعالميا) هو السائد في معظم بلدان العالم نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة وإزدياد القرض أمامه لإختيار الأزمات المحلية لإتساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية.

5. من حيث شرعية العمليات:

5-1 بنوك تقليدية (ربوية):هي تمثل البنوك التجارية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع ومنح القروض مقابل فائدة محددة شرط أن يكون معدل الفائدة على القرض أكبر من معدل الفائدة على الوديعة لأنّها بنوك تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب القيام بمجموعة من العمليات من خصم الأوراق المالية ، فتح إعتمادات مستندية و شراء وبيع العملات الأجنبية...إلخ.

5-2 البنوك الإسلامية: عرفت إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولة للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من إعادة الخاصة البنوك الإسلامية: "يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساس صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذ/وعطاء"[1]

البنك الإسلامي لا يهدف بمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي ، إنّما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسُس عقائدية وأخلاقية وإقتصادية ،أي أنّه على دين الله.[2]

وقد جاء تعريف البنك الإسلامي في إقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية لعبد النعيم مُحَّد مبارك ومحمود يونس "على أنّه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاطات الإقتصادية المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع.[3]

المطلب الثاني: تعريف وأهمية القروض

تعتمد البنوك بصفة كبيرة على منح القروض لزبائنها من مؤسّسات وأفراد قصد الحصول على فوائد، ومن أجل تحريك العملة الإقتصادية.

1) تعريف القروض:

التعريف الأول:

إصطلاحا: هو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود على أن يرده إليه المقترض عند نهاية مدّة القرض وذلك مقابل فائدة وتكون القروض خاصّة كما قد تكون عامّة

[1] إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مقر الجريدة، القاهرة، 1977، ص10.

[2] مُحَّد سعيد سلطان وآخرون، **إدارة البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر، 1989، ص 53-54.

[3] عبد المنعم مُحَّد مبارك،محمود يونس، **إقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1996، ص173.

،ومتى كانت القروض عامة فقد تكون مثمرة وهي التي تعقدها الدول لنفقات عامة طارئة كنفقات الحروب.[1]

التعريف الثاني: القرض هو عبارة عن مبلغ مالي يحصل عليه المقترض عن طريق الإلتجاء إلى الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية تضم تعهده أو مرابحة سنوية محددة من المبالغ المدفوعة، وترد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة، وعلى أقساط وفق شروط القرض.[2]

التعريف الثالث: يعرف القرض قانونا: هو عقد يلتزم به المقترض ومن ثم فإنّ الفائدة على على القرض لا تعد وأن تكون ثمنا لهذه القوة.[3]

التعريف الرابع: القرض هو وضع تحت تصرف الغيررأسمال مع الإلتزام بإسترداده إمّا رأس المال نفسه أو مايعادله، ويعرف: هو منح البنك الثقة، أو إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال.[4]

التعريف الخامس: القرض هو عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلا بناءا على طلبه، سواء حالا أو بعد وقت بعيد، مع تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة، لتمكينه من مواصلة نشاطه،

أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل.[5]

التعريف السادس:يمكن تعريفه أيضا بأنّه عبارة عن خدمات مقدمة للعملاء ،والتي يتم بمقتضاه تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآة في المجتمع بالأموال اللّازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ

---

[1] عبيد علي أحمد المجازي، **تمويل الإستثمارات في مجال النقل الجوي**، دار الهاني للطباعة، مصر ،1944، ص 278.

[2] جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشو والتوزيع،2010، ص 264.

[3] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003، ص 65.

[4] شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص90.

[5] الحسيني فلاح، مؤيد الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن، 2000، ص 24.

محدّدة، وتدعّم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر، وينطوي هذا المعنى على مايسمى بالتسهيلات الإئتمانية ويحتوي على محتوى الإئتمان والسلفيات.[1]

إنطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف القروض على أنّها مبالغ مالية تمنح للزبون أو المؤسسة قصد إستخدامها في عمل ما ،وتمنح له حرية التحكم في ذلك المال على أن يعيد كامل مبلغ القرض بالإضافة إلى فوائد في التاريخ المستحق حسب ماينص عليه العقد إمّا دفعة واحدة أو على عدّة دفعات، ومن خلال التعاريف السابقةيمكن أن نحدد عناصر القرض والمتمثلة في: الثقة، الفجوة الزمنية والمخاطرة ، المبلغ .

1– الثقة: هنا يمكن القول أنّ البنك من المستحيل أن يقدم قرضًا بدون دراسة الوضعية المالية للمقترض وما يملكه حتى ينهي استرداد المبلغ المالي كاملاً مع الفوائد المستحقة على ذلك.

2–الفجوة الزمنية:هي الفترة الزمنية بين منح القرض وإستجراعه ،ولا يمكن أن نقول هناك قرض إن لم تكن هناك فجوة زمنية.

3–المخاطرة: بطبيعة الحال هناك مخاطرة أثناء منح القرض فمَهما كانت الضمانات المقدمة للبنك من طرف المقترض فتبقى هناك إحتمالية عدم إسترداد البنك لأمواله بالكامل.

4–المبلغ: فهو يمثل قيمة القرض أو المال أي يمنح أو يتضمنه القرض.

2–أهمية القروض:

يمكن تلخيص أهمية القروض كمايلي:

- يعتبر القرض المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته ،حيث أنّه يمثل الجانب الأكبر في إستخداماته، ولهذا البنوك تعطي أهمية كبيرة وعناية خاصة للقروض.
- القروض لها دور كبير في تمويل جميع القطاعات.
- يساعد القرض على تحريك رؤوس الأموال عندما يكون همزة وصل بين أصحاب رأس المال مع أصحاب العجز المالي المهتمين بالإستثمار ،ممّا يساعد في القضاء على التضخّم.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،مصر، 2000 ،ص103.

- كما تساعد القروض في القضاء على البطالة والتقليل منها ورفع مستوى العمال إجتماعيا ومعاشيا ودمجهم في الحياة الإجتماعية.
- زيادة حجم الإنتاج في المجتمع وهذا يعني زيادة مردودية المنتجين التي بدورها تؤدي إلى القضاء على التضخم.[1]
- في الحياة الإقتصادية أهمية كبيرة للقروض البنكية مثلما تطرقنا لها سابقا، إذ لها دورا هاما في تسوية المبادلات التجارية سواءا الداخلية أو الخارجية، وهي كذلك تمثل الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع.[2]

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية:

بطبيعة الحال القروض تمنحها البنوك للمؤسّسات والأفراد ليتمّ إستخدامها في نشاط معين، و لهذه القروض العديد من الأشكال والأصناف، فقد تصنف حسب النشاط، حسب المدة الزمنية، أو غيرها

[1] زياد رمضان محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الإئتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر ، القاهرة، 2008، ص 69.

[2] واضح نعيمة، **العوامل المؤثرة على إتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الإقتصادية (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان)**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد ،الجزائر،2016 ،ص42.

الشكل رقم(1،1):أنواع القروض البنكية

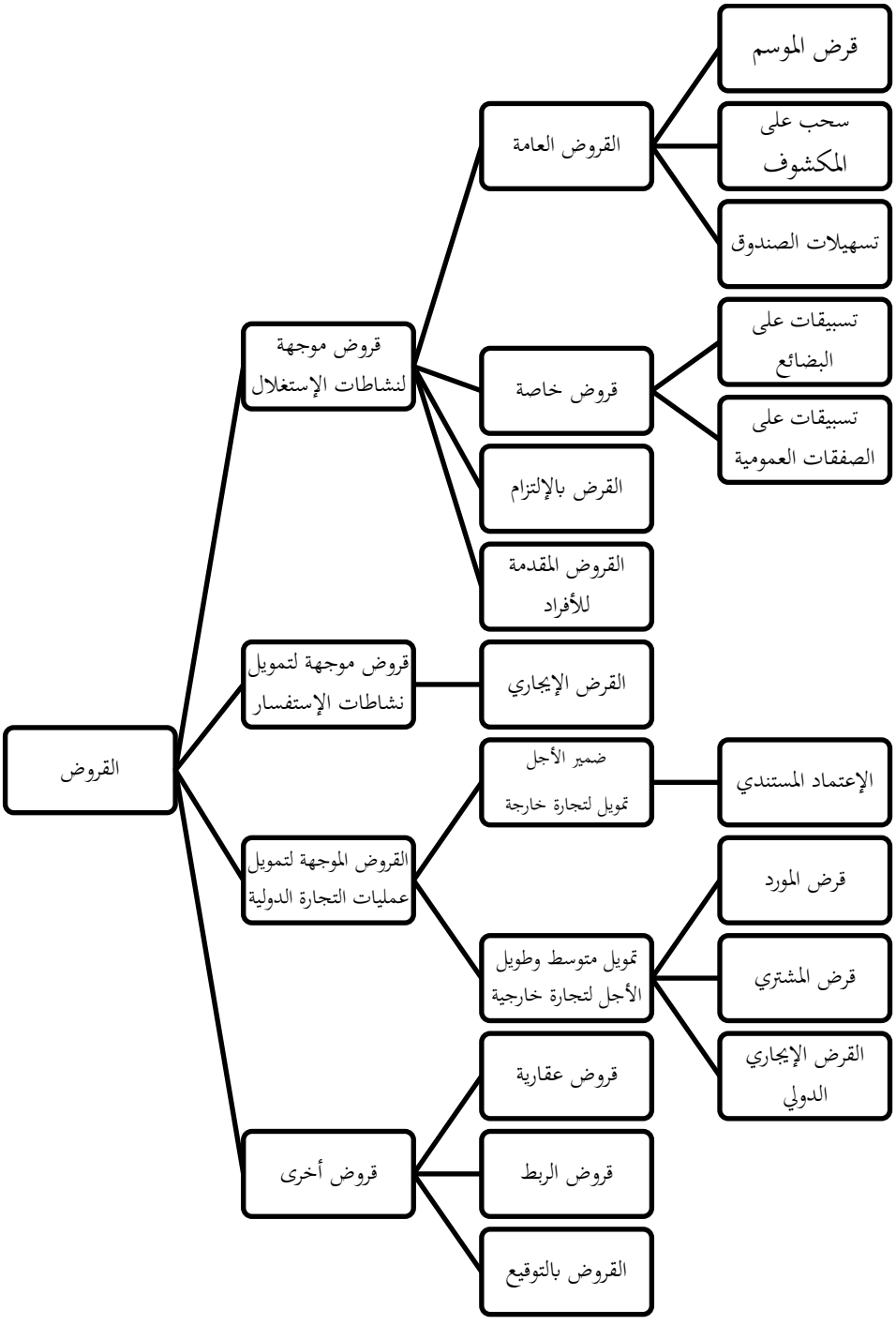

المصدر: من إعداد الطالبين بتصرف حاج صدوق بن شوقي، واقع وآفات المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010-2011 ص76.

1) القروض الموجهة لنشاطات الإستغلال:

يهدف هذا النوع من القروض إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية إحتياجاته الآتية بالسيولة من البنك مقابل الوعد بالتسديد مع الفائدة، وتسهيلات الصندوق مدّتها الزمنية قصيرة الأجل تمتد لبضعة أيام.[1]

وينقسم هذا النوع إلى قروض عامّةوقروض خاصّة ،بالإضافة إلى القرض بالإلتزام والقروض المقدمة للأفراد.

1-1 القروض العامة:

هي قروض تهدف إلى تغطية الأصول المتداولة بصفة إجمالية ولا تهدف إلى تمويل الأصل بعينه، وتستخدم هذه القروض لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة ،وتشتمل هذه القروض على الأنواع التالية:

1-1-1 قرض الموسم: تنشأ هذه القروض عندما يقوم البنك بتمويل نشاط ما في فترة معينة من السنة (موسم ما) لزبونها، فهناك بعض المؤسّسات لا يمتدّ نشاطها على مدار السنة ،بل يقتصر على موسم أو فصل معين من السنة، وهو قرض يستَعمل لتمويل حاجة في الخزينة متولدة من نشاط فصلي يتميز بإختلال بين الإيرادات والنفقات.

فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثنائها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة،ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وبيع اللّوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية، ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض فإنّ الزبون مطالب بأن يقدم إلى المصرف مخطط للتمويل يبيّن زمنيا نفقات النشاط والعائدات ،وعلى أساس هذا المخطط يقوم المصرف بتقديم القرض، ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقًا لمخطط إستهلاك موضوع مسبقا.[2]

---

[1] صلاح الدين حسن السيمي، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى ،دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت ،لبنان، 1998، ص 114.

[2] حاج صدوق بن شوقي، **واقع وآفات المنظومة المصرفية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010-2011 ص76.

1-1-2 السحب على المكشوف: هو عبارة عن قرض مصرفي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجما عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا على حدود مبلغ معيّن ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، وعلى الرغم من التشابه الموجود بين تسهيل الصندوق والمكشوف في كون كل منهما يتجسد في ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا، فإنّ هناك إختلافات جوهرية بينهما خاصّة في مدّة القرض وطبيعة التمويل، فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا يتجاوز عدة أيام من الشهر، فإنّ المكشوف قد يمتد من 15 يوم إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل.[1]

1-1-3تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، فالمدّة التي يبقى فيها حساب الزبون مدينًا لا يجب أن تتعدى بضعة أيام في الشهر، حتى لا يتحول هذا النوع من القروض إلى السحب على المكشوف، وهو في الحقيقة تمويل لعجز في الخزينة ناجم عن تأخر في الإيرادات في فترات زمنية معينة كنهاية الشهر أين تتعاظم النفقاتكنفقات الكهرباء وأجور العمال.[2]

1-2قروض خاصة: يمكن أن نقول عليها أنّها عكس القروض العامة، فهي تستعمل لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة، ونجد فيها نوعين أساسين هما:[3]

1-2-1تسبيقات على البضائع: يقدم المصرف أموالا مقابل بضائع تسلم له كضمان في صيغة رهن، إذ تعود ملكية البضائع لفائدة البنك، وغالبا ما تكون هذه البضائع في مخازن عامة معتمدة مقابل وصل إيداع تخزين يسلم للبنك ،وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

1-2-2تسبيقات على الصفقات العمومية: بغرض إتمام الأشغال أو التزويد باللوازم بإتباع الإجراءات و الطرق المسيرة للمحاسبة العمومية فمدّة تسديد الفاتورات الخاصة بالإدارة طويلة جدا، يطلبُ المقاول من المصرف تسبيقات حول حالات الأعمال المقبولة من طرف الإدارة،

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 77.

[2] حاج صدوق بن شوقي، مرجع سابق، ص 75.

[3] حاج صدوق بن شرقي، مرجع سابق، ص 78.

وتنظم لصفقات في الجزائر، وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، ونظرا لتبعية الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية خاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع، يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، ولذلك يضطر إلى اللّجوء إلى المصرفقصد الحصول على هذه الأموال من أجل التمويل لإنجاز هذه الأشغال، تتم عملية تمويل هذه الصفقات (العمومية) إمّا بمنح الكفالات أو بمنح القروض الفعلية.

1-3القرض بالإلتزام: يتمثل هذا النوع من القروض بمنح البنك للزبون الثقة فقط ،بحيث يضمنه ليحصل على أموال من جهة أو مؤسسة أخرى.

1-4القروض المقدمة للأفراد:هي قروض إستهلاكية موجهة لتمويل نفقات الأفراد بحيث تتلائم مع دخل الزبون الشهريسواءا من خلال بطاقات الإئتمان (القرض) أو من خلال منح قروض شخصية لأفراد ذوي الدخول الثابتة، وقد عرف هذا النوع من الدخول إقبالا كبيرا لدى الجزائريين منذ إعتماده غير أنّه ألغي بموجب قانون المالية في سنة 2009.[1]

2-قروض موجهة لتمويل نشاطات الإستثمار:

تختلف عمليات الإستثمار عن عمليات الإستغلال من حيث موضوعها وطبيعتها ومدتها لذا فهي تستلزم طرقا أخرى للتمويل.

في السابق كانت هناك بنوك متخصصة في تمويل القروض متوسطة وطويلة الأجل ،ومع التغيرات الإقتصادية أصبحت كل البنوك تقوم بالتمويل، ويرتبط عادة مثل هذا التمويل بمخاطر عديدة، وتكمن الخطورة في كون البنك مقبل على تخصيص مبلغ من المال لمدّة ليست بالقصيرة يمكن أن تمتد إلى أكثر من سنين حسب طبيعة الإستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل إقتناء آلات ومعدّات تكون بصدد تمويل متوسط الأجل لا تتجاوز مدّته 7 سنوات.

[1] عواق مريم، **تفعيل دور البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013 ،ص29.

أمّا إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات، فإنّنا نكون بصدد تمويل طويل الأجل تفوق مدّته عادة السبع سنوات إلى عشرين سنة، وعليه فنشاطات الإستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وتهدف إلى الحصول على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، فهو إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد كبير.[1]

نجد في القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستثمار في الجزائر بكثرة القرض الإيجاري.

2-1القرض الإيجاري: هو إلتزام تعاقدي بحيث يدفع المستأجر الأقساط الإيجارية للمؤجر بالمقابل يتحصل على حق الإنتفاع من الأصل موضوع العقد، حيث أنّ المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل، ولا يمكن للطرفان نسخ العقد كما لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر.[2]

وبالتالي يمكن القول أنّ كل الأصول التي يتم تحويل ملكيتها من شخص إلى آخر يمكن جعلها موضوع عقد قرض إيجاري ، غالبا تكون بين البنك والأفراد أو المؤسسات.

3-القروض الموجهة لتمويل عمليات التجارة االدولية:

نجد في القروض الموجهة لتمويل عمليات التجارة الدولية نوعين هما قروض تمويل قصيرة الأجل وقروض تمويل متوسطة وطويلة الأجل.

3-1قرض تمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية: إنّ عمليات التمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية تعتمد على الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات بين دولة وأخرى وتسهل على الطرفين المعاملات المالية التي قد تكون صعبةً بسبب إختلاف الدول وفي غالب الأحيان اللغة. نجد فيها بشكل خاص نوع أساسي من القروض يطلق عليه الإعتماد المستندي.

3-1-1الإعتماد المستندي: الإعتماد المستندي هو تعهد خطي يصدر عن البنك فاتح الإعتماد بناءا على طلب المستورد لصالح المستفيد (المصدر) عن طريق البنك المراسل يتعهد فيه بدفع مبلغ

---

[1] بن قديدح فيروز، **مسؤولية البنكي في تغطية مخاطر القرض**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1، 2011/2010 ،ص21.

[2] بالمقدم مصطفى وآخرون، **التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، المؤتمر العلمي الراجع لإستيراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة أبي بكر، الجزائر، 2005، ص6.

محدد، أو قبول سحوبات زمنية بقيمة محددةخلال فترة زمنية محددة مقابل إستلام البنك لمستندات محددة بشرط مطابقة هذه المستندات لشروط الإعتماد.[1]

3-2قرض تمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية: تسمى أيضا بقروض الصادرات وهي تتعلق بعملية تصدير محددة، أي أنّ االقرض يكون موافقا للعملية من حيث الأجل والمبلغ، وعادة ما تكون مبالغها المالية معتبرة يمنحها البنك (غالبا ما يكون في بلد المصدر أو بنك إقليمي)،أو بالإشتراك ما بين مجموعة من البنوك، خاصة إذا كان مبلغ القرض كبيرا ومخاطره مرتفعة كشراء مركبات صناعية يمكن أن يمنح قرض التصدير للمورد (المصدر) كما قد يمنح للمشتري (المستورد).[2]

3-2-1القرض الإيجاري الدولي: هو عبارة عن آلية لتمويل التجارة الخارجية، ويتمثل مضمون هذه العملية في بيع مصدر في دولة ما بعض المعدّات التي ينتجها لشركة تأجير في نفس الدولة، وقامت هذه الأخيرة بتأجير هذه المعدّات إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى، غير أنّها تظل في حالة وسائل النقل كما هو الحال بالنسبة للطائرات والبواخر التي تستأجرها بعض الدول من دول أخرى، كما تستخدم هذه الإعتمادات في تمويل العمليات العالمية الكبيرة.[3]

3-2-2قرض المورد: هو ذلك القرض الذي يمنح من البنك أو الجهة الأخرى الممولة للبائع (المورد) بناءا على إئتمان يمنحه هذا الأخير لعميله المشتري حيث يمكن له تأجيل الدفع وذلك بإصدار أوراق دين تستحق خلال فترات مؤجلة تكون مكفولة من بنوك خارجية تستحق على فترات وهي كمبيالات أو سحوبات يقوم البائع بخصمها وإستلام العملات مقابل هذه الأوراق ثمنا لبضاعة المصدرة ويتم مع توقيع عقد توريد بالدفع المؤجل بين المصدر والمستورد، وكذلك توقيع عقد ضمان بين مؤسسة الضمان والمصدر للحماية من خطر عدم وفاء المستورد بالدّين عن طريق تقديم هاته المؤسسات ضمانا شاملا للأوراق التجارية.[4]

---

[1] زيد حسين عفيف، **أنواع الإعتمادات المستندية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، العراق، 2005، ص1.

[2] رحيم حسين، **الإقتصاد المصرفي**، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ص245.

[3] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب لطباعة والنشر، القاهرة،مصر، 2001 ،ص61.

[4] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان،الأردن ، 2014، ص369-370.

3-2-3قرض المشتري: هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك البلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز ثمانية عشر شهرا (18) ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه، ومن الملاحظ أنّ كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض حيث يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع إستلامه الآني للبضائع، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد.[1]

4-قروض أخرى: بالإضافة إلى ما سبق هناك قروض أخرى مثل القروض العقارية، قروض الربط،والقروض بالتوقيع.

4-1القروض العقارية: هي قروض موجهة لتمويل عملية بناء، شراء مسكن أو عقار أو لصيانة وتحسين مسكن، ومدّة القرض تصل في المتوسط إلى 25 سنة يعوض على أساس دفعات ثابتة متساوية شهريا، فالزبون يقدم ضمانات ويرهن المشروع.[2]

فالقروض العقارية هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بالعقارات.[3]

4-2قروض الربط: هي قروض تمنح للزبون قصد تمويل مشروع أو عملية ما، وتكون في الغالب مضمونة لأنّ االزبون في هذه الحالة قد يتعرض إلى ظرف طارئ ويحتاج فيه إلى السيولة لذلك يطلب هذا النوع من القرض والبنك هو الذي يقرّر هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقيق العملية.

4-3قروض بالتوقيع: أي أنّ البنك يقوم بالتوقيع لزبونه حتى يحصل على قرض من مؤسسة أخرى، فالبنك في هذه الحالة عندما يمنحه توقيعه يلزم بالدفع في حالة لم يدفع الزبون ما عليه وهذه

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص123.

[2] بن يحي مُحَمَّد، **واقع السكن في الجزائر واستيراتيجية تمويله**، مذكرةلنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2012/2011 ص136.

[3] خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص72.

تكون ناتجة عن ثقة كبيرة مع الزبون كما يكسب أيضا مكانة خاصة وثقة أمام المتعاملين الإقتصاديين.

المبحث الثاني: ماهية مخاطر البنوك والقروض

ترتبط البنوك وعملياتها المتمثلة غالبا في من القروض بالخطر حيث أن الخطر جزء لا يتجزء من عمل البنوك.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية :

بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه القروض في دعم نشاط البنوك من تحصيل الفوائد ، الا أن هناك الكثير من المخاطر التي تواجهها البنوك في نشاطها المتعلق بمنح هذه القروض ،والتي سنتطق الى اهمها من خلال هذا المطلب .

أولا: تعريف المخاطر البنكية.

التعريف الأول : هي الإنحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية أو قرار إئتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد[1]

التعريف الثاني : تعرف المخاطرة بأنها التقلب في العوائد المستقبلية للقرارات المالية وفي أغلب أدبيات الإدارة المالية تستخدم المخاطرة مرادفًا للتأكد (uncertainly) ،وكلاهما يتعلق بالفرص الإستثمارية التي لا تكون عوائدها معروفة مسبقا ويستخدم كلمة المخاطرة للدلالة على مقدار اللّاتأكد الذي يخص العائد المستقبلي للموجودات.[2]

التعريف الثالث : هي العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطرة تمثل عدم إستطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس مال المقترض وتمثل هذه

[1] مُحَمَّد محمود المكاوي ، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات** ، دار الفكر والقانون ، القاهرة،مصر،2013،ص17.

[2] حاكم محسن مُحَمَّد،أحمد عبد الحسين راضي ، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء والمخاطرة** ، دار اليازوري ،عمان ، الأردن،2013 ، ص 161.

الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة ، والمبالغ غير المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب أن نتابع بحذر مخاطر القروض .[1]

التعريف الرابع : هي تلك التقلبات في القيمة السوقية للبنك ولها نوعين منها ماهو عام وهو نوع يخرج عن إرادة البنك والعميل معا (مخاطر التضخم ، مخاطر تغير أسعار الفائدة ، ومخاطر أسعار الصرف....إلخ) ومنها ماهو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك وعميله ، وبصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد من إسترجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحميل أرباح مستقبلية متوقعة [2]

التعريف الخامس : تعرف على أنها حالة عدم التأكد التي تلازم نتيجة القرار بسبب عدم تأكده من نتائج قراراته ، مما ينتج من ورائها خسارة مادية ، وبمعنى آخر هي عبارة الإنحرافات بين النتائج الفعلية والمستقبلية والمتوقعة [3]

التعريف السادس : عرفها قاموس (webster) على أنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة من هنا فإن المخاطرة تتضمن إحتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها [4]

ومن هذا يمكن إعطاء تعريف المخاطر البنكية على أنها تلك الخسائر الغير المتوقعة التي بالأمكن أن يتعرض لها البنك وتكون غير مرغوب فيها ، أو أنها تذبذب في العائد الذي كان متوقعا في إستثمار ما، بحيث يحدث عكس ماكان متوقعًا نتيجة الأحداث الغير متوقعة .

ثانيا: أسباب المخاطر البنكية :

إنّ عدم قدرة العميل على التسديد أو التعذر عن ذلك إنما هو بسبب عدة أشياء قد ترجع إلى العميل أو إلى نشاطه أو غيرها ويمكننا تحديد أسباب المخاطر البنكية كما يلي :

---

[1] منير إبراهيم الهندي ، **الإدارة المالية** ، مدخل تحليل معاصر ،الطبعة 4 ، المكتب العربي للطباعة ، والنشر 1999 ، ص 44.

[2] حسني مبارك بعلي ، **إمكانية رفع أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ،الجزائر،2011 ، ص 144 -145

[3] مُحَّد توفيق البلقاني،جمال عبد الباقي واصف ، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين** ، الطبعة 1 ، دار الكتاب الأكاديمية ، 2004 ، ص 15

[4] فلاح الحسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك مدخل كمي و إستراتيجي معاصر** ، دار وائل ، الأردن ، 2006 ، ص 165

1. عوامل خارجية عن نطاق البنك (مخاطر عامة) :

تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كإتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق رأس المال.

تغيرات في حركة السوق يترتب عليها أثار سلبية على المقترضين .

2 عوامل داخلية:

ضعف إدارة القرض أو الإستثمار بالبنك سواءًا لعدم الذخيرة أو لعدم التدريب الكافي

عدم وجود سياسة إفتراضية رشيدة

ضعف سياسة التسعير

ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها [1]

ثالثا: أنواع المخاطر البنكية:

أنواع المخاطر البنكية : تتعرض البنوك لنطاق واسع من المخاطر متمثلة في :

1-مخاطر السيولة Liquidity Risk:

مخاطر السيولة هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالمؤامنة المستحقة بسبب نقص في الموارد الماليّة المتوفرة لديه يؤدي إلى إئتمانيّة غير عقلانيّة أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه يؤدي إلى عدم توافق زمني بين آجال الإستحقاق للقروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك.[2]

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى إرتفاع مخاطر السيولة بإعتبار أنّ ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة إلى سيولة أو على صعيد آخر أي زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر إلى حاجة المصرف لمصادر نقديّة جديدة لتلبية طلبات الإقتراض الجديدة.[3]

---

[1] محاجدية نصيرة ، **وظيفة الهندسة المالية في البنوك** ، اطروحة لنيل شهادة الماجستير ، شعبة نقود ومالية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ،الجزائر،2006، ص 157

[2] Sylvie de coussegues ,Gestion de la Banque du Dignostic a la stratigee, 5eme edition, Dunod, Paris, France, 2007 ,p110.

[3] حاكم محسن محمد ،أحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص174-175.

2-مخاطر أسعار الفائدة: Interest Rat Risk: هي المخاطر الناتجة عن الفوارق المتباعدة بين أسعار الفائدة التي يتحصل عليها البنك نتيجة استخدام امواله (إقراضها) والتي يدفعها للحصول على موارده، كإنخفاض معدلات الفائدة الموجهة للمقترضين وثبات معدلات الفائدة للسندات المصدرة، وبصفة عامة يمكن القول أنّها تمثل مخاطر الربح أو الخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات وديون ذات معدلات فائدة ثابتة ومتغيّرة.

$$\text{مخاطر أسعار الفائدة} = \frac{\text{الأصول الحساسة إتجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأموال}}$$

بحيث أنّ الاموال الحساسة تجاه سعر الفائدة تمثل الإحتياطات الكليّة وبنود نقديّة تحت التحميل وودائع لدى البنوك الأخرى، والأصول المالية، القروض البنكية، أو لأصول أخرى.[1]

إنّ النسبة السابقة تعكس المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها إذا ماتمكن في التنبؤ بإتجاهات أسعار الفائدة المستقبليّة ولاسيما في أوقات التقلب الكبير في أسعار الفائدة، وبسبب صعوبة التنبؤ بأسعار الفائدة فإنّ بعض المصارف تعرف أسلوب تخفيض مخاطر أسعار الفائدة، بالحفاظ على نسبة الحسابيّة لأسعار الفائدة بقيمة قريبة من الواحد الصحيح.[2]

3-مخاطر السوق: ويقصد بها الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار الاموال ومعدّلات الفائدة)، وتعرف مخاطر السوق أيضا على أنّها مخاطرة تعرض المصرف للخسارة الماليّة نتيجة التحركات الغير مواتية في الأسعار السوقيّة، وقد ينشأ التعرّض لمثل هذه المخاطرة نتيجةً لقيام المصرف بإتخاذ مراكز مراقبةأو نتيجةً لممارسة المصرف أنشطة صناعة السوق.

وتقسم مخاطر السوق إلى ثلاثة انواع من المخاطر هي: مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، ومخاطر تقلبات اسعار السوق الأجنبي، ومخاطر تقلبات أسعار الأوراق الماليّة.

$$\text{المخاطرة السوقيّة} = \frac{\text{القيمة الدفتريّة لموجودات المصرف}}{\text{القيمة السوقية للموجودات}}$$

[1] مُحَمَّد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص19/18.

[2] حاكم محسن نحمد، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص182-183.

4-مخاطر الصرف الأجنبي: هو الخسارة التي تنجم عن حصول تقلبات في سعر صرف العملة الوطنيّة مقابل العملة الأجنبيّة، أي أنّ مخاطر الصرف مرتبطة أساسا بأسعار الصرف المتغيّرة، فبقدر ماتكون التقلبات في سعر الصرف واسعة، بقدر ما تكبر المخاطر الناجمة عنها ومن التأثيرات السلبيّة لمخاطر الصرف أنّها تقوم بالمبادرة الإقتصاديّة الخاصة، التي يتم التعامل فيه بالعملات الأجنبيّة، كالتصدير والإستيراد والإقتراض الدولي والإستثمار الأجنبي وغيرها لذلك فإنّ مخاطر الصرف من شأنها ان تؤثر سلبا على مختلف المتعاملين بالعملات الأجنبية، ومن ثم على النمو الإقتصادي بكل ماله من انعكاسات على مستوى التوظيف ومستوى المعيشة.[1]

$$\text{مخاطر الصرف الأجنبي} = \frac{\text{المركز المفتوح في كل عملة}}{\text{القاعدة الرأسماليّة للعملة}}$$

تشمل القاعدة الرأسمالية للعملة الإحتياطات الدولية التي تحتفظ بها البنك المركزي كالذهب والنقد الأجنبي بحقوق السحب الخاصة أو زيادة هذه الإحتياطات يمثل حكم وتعزيز العملة الوطنية.

5-مخاطر القدرة على السداد: وهي مخاطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فإنّ مخاطر القدرة بالإلتزامات أو السداد هي مخاطرعدم قدرة البنك على السداد ،وهي مطابقة أيضا للمخاطر الإقتصادية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للبنك.[2]

المطلب الثاني: تعريف وأسباب مخاطر القروض:

ترتبط القروض البنكية دائما بالخطر ، فالمخاطر و القروض وجهان لعملة واحدة .

أولا: تعريف مخاطر القروض البنكية.

هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

[1] مسعود محيطنة، **دروس في الماليّة الدوليّة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 2017،ص102.

[2] حاكم محسن مُحَّد، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص24.

التعريف الأول : يعدّ خطر القرض بعد إمكانية التقدير المطلق لتلقي الأرباح الموجودة أو المتوقعة من عملية التوظيف للأموال،إضافة إلى أنه الفرق بين ما ستكون عليه الفعلية عندما تتحقق الأهداف المستقبلية و القيمة المحتملة كما بُين من قبل [1]

التعريف الثاني : مخاطر القروض هي تقلب العائد الفعلي للعملية الإقراضية عند العائد التعاقدي والناتج عن عدم قدرة العميل على السداد أو التأخير [2]

التعريف الثالث : خطر القرض هو ذلك الخطر الناتج عن إلتزام البنك بتمويل زبون يصبح بعد ذلك غير قادر على التسديد [3]

التعريف الرابع : مخاطر القروض هي تلك التقلبات في القيمة السوقية للبنك ولها نوعان : منها ما هو عام ومنها ما يخرج عن إرادة البنك والعميل معا (كمخاطر التضخم ، مخاطر أسعار الصرف ....إلخ) ومنه ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك وعميله ، وبصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد من إسترجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح متوقعة [4]

التعريف الخامس : مخاطر القرض تسمى أيضا خطر عدم التسديد ، أو عدم القدرة على التحصيل ويعتبر أهم خطر يتعرض له البنك ينعكس إليه في شكل ضياع أمواله وذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة [5]

التعريف السادس : مخاطر القرض هي أن تجد البنوك نفسها غير قادرة على تحصيل مستحقاتها من العملاء ، فيترتب عن هذا الوضع إنعكاسات سلبية على مؤشر درجة السيولة ، وكذلك على مستوى مؤشر الربحية [6]

---

[1] موتر في أمال ،**تسيير القروض قصيرة الأجل** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، 2002 ،ص 79

[2] طلعت أسعد عبد الحميد ، **الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة** ، مكتبة الشعقري الرئيس العليا،الاردن ، 1998 ، ص 100

[3] نجزاخ يعدل فريدة ، تقنيات وسياسة التسيير المصرفي،الطبعة 3 ، ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر،بدون تاريخ ، ص 66

[4] حسني مبارك بعلي، **إمكانية رفع أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة،الجزائر،2011، ص145-146.

[5] حرفوش سهام ، صحراوي ايمان ، **دور الاساليب الحديثة لادارة المخاطر الاقتصادية** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية أيام 20- 21/ 10/ 2009 ، ص 5.

[6] رحال علي ، التقارير المالية ، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية** ، العدد الأول ، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، الجزائر،2007، ، ص 4.

التعريف السابع : يمكن تعريف مخاطر القروض على أنه هو عدم قدرة العميل أو إلتزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد إستحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى الزبون نفسه أو إلى نشاطه أو سبب العملية التي منح من أجلهاأو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل و البنك أو بسبب البنك الذي يمنح القرض[1]

التعريف الثامن: وقد عرف الإقتصادي Gerhard Schroeck (2002) مخاطر بالمخاطر التي تنشأعن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أيّ موعد من مواعيد الإستحقاق، أو في الأحداثالمرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية القرض والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأنّ خسائر القرض هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض [2]

وبالتالي يمكن القول أن مخاطر القروض هي عجز العميل أو الزبون على تسديد ديونه أو مستحقاته أو الفوائد التي عليه للبنك عند أجله المحدد ، في الغالب تكون هذه المخاطر مالية فتمس التوازن المالي ، و أحيانا لا تكون متعلقة بالزبون وتكون إقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة قد تؤدي إلى حدوث إنقطاع كلي أو جزئي للسوق الذي يتعامل فيه البنك.

ثانيا: أسباب خطر القرض: تتمثل في:

1_ جمود السياسة الإقراضية وعدم مسايرتها للتغيّرات التي لها خطر أعلى:

1- تقلبات البنك المركزي.

2- المنافسة الشديدة التي يتعرض لها البنك وعدم الإستعداد الكافي لمواجهة هذه المنافسة.

3- ظروف الإنفتاح والعولمة وعدم الإستعداد لتكيف مع مقتضاها.

4- ثورة الإتصالات وعدم الإستفادة منها خاصة في معاملات البنك مع متعاملين من خارج البلد.

5- ظروف البلد والبلدان المجاورة، الإقتصاديّة والسياسية.

6- التشدد غير المبرر في كل مايلي أو بعضه:

1- شروط منح القروض.

2- إجراءات منح القروض.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني** ، مؤسسة الوراق ،عمان،الأردن ، 2002 ،ص35.

[2] Gerhard schroeck , rist mangement and capital adequrec mchaw ، hill companies , USA , 2003 , p 130.

3- طلب الضمانات.

وهذا التشدد يؤدي إلى خسارة متعاملين جيّدين.

4_ التساهل الكبير في شروط منح القروض وفي التحصيل وفي طلب الضمانات ممّا يجذب متعاملون غير جيّدين ويؤدي إلى زيادة مخاطر عدم الوفاء وزيادة مخاطر نشوء ديون هالكة.

5_ إعمالها في وضع معايير واضحة يتم بموجبها تحديد سقوف ومستويات لحجم القروض التي تتلائم مع قدرة طالب القرض على السداد.

6_ إهمالها في النص على أساليب واضحة ومحددة لمتابعة أوضاع المقترض المالية وسمعته خاصة في حالة الإقراض طويل الأجل.

بالإضافة إلى التركزات الإئتمانية الناتجة عن تركيز البنك لعمليّات الإقراض على قطاع معين دون غيره أو مناطق جغرافيّة محددة.[1].

ضعف في الدراسة الإئتمانية التي استند عليها في اتخاذ قرار الإئتمان، أي ضعف في التحليل الإئتماني والمالي.[2]

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الإئتمان**، الطبعة الثانية ، الشركة العربيّة المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،مصر، 2010، ص186/185.

[2] مُحَمَّد داود غسان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر،العراق،2013، ص219.

المطلب الثالث: أنواع مخاطر القروض البنكيّة:

شكل(1-03): أنواع المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية.

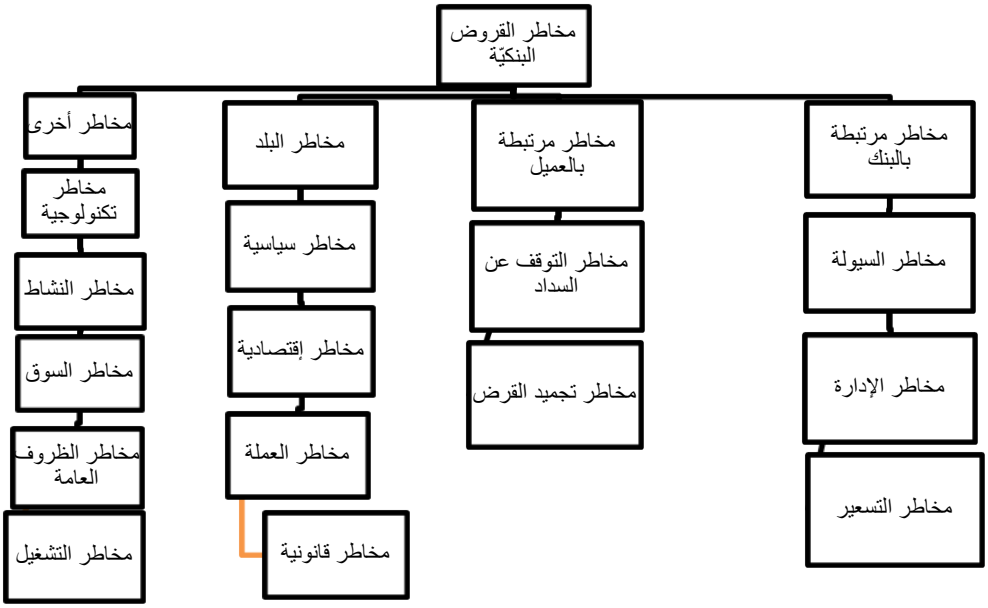

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على : شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص67.

هناك العديد من أنواع القروض البنكية وتختلف من بنك لآخر ومن دولة لأخرى نذكر منها البعض كما هو موضح في الشكل

1- مخاطر مرتبطة بالبنك:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم قيام البنك بمتابعة أحكام اتفاقيات القروض بدقة وعدم قيامه بوضع الأنظمة الكفيلة للرقابة على الإئتمان الممنوح بالإضافة إلى عدم انتهاج ورسم سياسة إئتمانية رشيدة تعمل على المحافظة على الموارد المالية للبنك وتضمن حسن استثمارها وتوظيفها، وتتمثل أهمها في:[1]

1-1 مخاطر السيولة: تعتبر السيولة أحد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم المصرف وتهتم لجنة المصارف الكبيرة بموضوع غزارة السبولة وتراخي آجال استحاقات الأصول والخصوم المختلفة حتى لا

[1] البدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي**، القاهرة،مصر، 1999، ص227.

تحدث أزمة سيولة وأنّ مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالإلتزامات عند الإستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة.

ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[1]

- يضعف التخطيط للسيولة بالبنك ممّا يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والإلتزامات من حيث أجل الإستحقاق.
- سوء توزيع الأموال على الإستخدامات مما يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الإلتزامات العرضية إلى الإلتزامات الفعلية.
- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الإقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

1-2 مخاطر الإدارة:ترتبط هذه المخاطر بنوعية الإدارة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح كما ترتبط بطبيعة السياسات المحاسبة والنظم المطبقة في مجال الرقابة الداخلية[2]

1-3 مخاطر التسعير: التسعير هو عدد الوحدات من عملة معينة واجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.[3]

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم إعتماد البنك على أسس سليمة في مجال تسعير القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة وإتباعه لسياسة الإئتمان تقوم على أساس الربط بين مستوى مخاطر القرض والأعداد التي يتم تحويلها إلى العملاء المقترضين.

ولتجنب هذا النوع من المخاطر يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة وربطها بمستوى المخاطر المتوقعة، فكلما زادت المخاطر ينبغي أن يرتفع العائد المتوقع مع التسهيلات الإئتمانية.[4]

---

[1] سمية بركاني، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية**، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، عين البنيان، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي،الجزائر ،2016/2015، ص18.

[2] شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص67.

[3] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعيّة،2010، ص36.

[4] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص152.

2- مخاطر مرتبطة بالعميل: تنشأهذه المخاطر بسبب السمعة الإئتمانية للعميل مدى ملائمته المالية، سمعته الإجتماعية ووضعه المالي، سبب حاجته للإئتمان والغرض من هذا الإئتمان.

أهم هذه المخاطر التوقف عن السداد وتجميد القرض.

2-1 مخاطر التوقف عن السداد: هو خطر ناتج عن إلتزام البنك بتمويل زبون بعد ذلك يصبح غير قادر على التسديد.[1]

يمكن أيضا القول أنّه الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المقترض على تسديد كل أو جزء من الدين والفوائد المرتبطة به عند حلول تاريخ الإستحقاق، إمّا بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع البنك أو لأنّه فقد القدرة على الوفاء بما عليه بسبب ظرفين، كعسر مالي مؤقت، أو غير مالي حقيقي (الإفلاس) لذلك يعرف الخطر بأنّه التدهور التدريجي للوضعية المالية للمقترضين.[2]

2-2 مخاطر تجميد القرض: وهي تعني تحقق عملية إقراض رديئةما ينتج عنها عدم سداد العميل للفرص الممنوحة لفترة أطول.

3- مخاطر مرتبطة بالبلد: وهي المخاطر التي تنشأعن إحتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الإقتصادية، وسوء الأوضاع السياسية والإجتماعية والمعروفة بتمويل الأرهان والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء أو سداد الإلتزامات، وعدم إستقرار العملة بسبب تخفيض قيمة العملة من خلال البنوك المركزية.[3]

نذكر من مخاطر البلد:

3-1 مخاطر سياسية: حيث تعد متابعة الجوانب السياسية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من البنك المتابعة، وبشكل عدم التقيد والإلتزام بها يشكّل خطرا حقيقيا مناحة خدماتها المصرفية، ومن

---

[1] كريمة بوسنة، **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "دراسة حالة البنوك الفرنسية"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان،الجزائر، 2011، ص91.

[2] Henri JOCOB ،Antoine Sardi، Mangement des risques bancaires،Afges Paris،France ;2001،P19.

[3] مُحَمَّد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الإئتمان على قيمة البنوك "دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجاريةالأردنية بإستخدام معادلة Tobis'q** ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008 ص17.

المخاطر السياسية مايتعلق بقدرة الدولة على الإلتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا مايتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية وموانح لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.[1]

2-3 مخاطر إقتصادية: هي الأخطار التي يتعرض لها رأس المال والعمل ،كأخطار الكساد الإقتصادي وأخطار الحرائق والزلازل، وغيرها وهي تصيب رأس المال مباشرة أمّا الخطر الذي يصيب العمل خطر الوفات والمرض والبطالة والعجز(العوق) مايؤثر في قدرة الأفراد على إسترداد رأس المال أو تحصيل الأجور وتكون هذه الأخطار حسب طبيعة نشاطها.[2]

أيضا يمكن القول عنهاانها تبطئ معاملات وصفقات البيع والشراء وتؤدي إلى إنخفاض الحركة التجارية وإلى إنخفاض الأرباح لمعظم الشركات على الإيفاء بإلتزاماتها المالية إتجاه المصارف التجارية.[3]

3-3 مخاطر العملة: تتمثل مخاطر العملة في حدوث خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعيّة للبنك وتتضمن إنشاء مديونات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاتب بسبب ربط الإجراءات والنفقات بأسعار الصرف وهو ما يتطلب السقوط عند تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.[4]

يمكن القول أنّ تغير قيمة النقود بالإرتفاع أو الإنخفاض سيتسبب في مخاطر إمّا تقع على المقرض أو المقترض.[5]

4-3 المخاطر القانونية: تعتبر من الأمراض المستوطنة في التعاقد المالي، وهي مفرزة من تشبعات مخاطر القرض، والتعامل والتشغيل، فالتشريعات والقوانين الجديدة أن تضع وتحدد مسبقا شروط

---

[1] نوال بنبواب، **إتجاهات إدارة المخاطر الإئتمانية في عمليات التمويل بالبنوك "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية** "مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، فرع العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر،الجزائر،2017، ص41.

[2] سنان كاظم الموسوي و اخرون، **إدارة التأمن والمخاطر** ، طبعة الأولى،دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2016 ص19.

[3] أسعد حميد العلى، **إدارة المصارف التجارية**، مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص349.

[4] نوال بلبواب، مرجع سابق، ص41.

[5] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ، 2013، ص164/163.

الصفقات على أسس جيدة داخل التنافس الذي يسمح به القانون، أين تكون كل الأطراف قد عملت مسبقا على نحو ملائم، وقادرة تماما للعمل بتلك القوانين في المستقبل.

ويمكن القول بأنّ كل مؤسسة ماليّة تواجه هذه المخاطر قياسا إلى حجمها، فإذا كان مثلا النشاط الرئيسي أو نشاط الوكالة لا يتضمن في الأصل على مخاطر التشغيلية في المقام الأول، وفي حالة ما إذا كانت المؤسسات لا تمتلك أساسا الأصول التي تتعامل بها، فإنّ المخاطر المنتظمة ومخاطر العرض ذلك مصدر التشريع تجاه الوكيل غالبا ما يحاول أن تكون القوانين في هذا المجال أكثر إنسجاما مع مايحدث، وبناء على ذلك تتعهد المؤسسات في صفقات الوكالة أو في حالات غير مباشرة فقط في النشاطات الأساسية للمؤسسات المالية يجب على المسؤولين أن يقرّروا ماذا يتطلب أي نشاط أو خدمة لإنشائها، وبكم يمكن بيعها، وبكم يمكن التعاقد مع الوكلاء، وبكم يتم تمويلها وإدارتها وهذا يؤدي بالمسؤولين إلى إخلال التوازن بين كل من الربح المتوقع ومختلف المخاطر المحصاة أعلاه، للتأكد للمساهمين على أنّ النتيجة تحقق الهدف المحدد لتعظيم قيمة أعوان المؤسسة.[1]

4- مخاطر أخرى: بالإضافة إلى ماذكر سابقا هناك مخاطر غير مرتبطة بالعميل أو البنك أو البلد، هناك مخاطر أخرى يمكن التحدث عنها مثل: مخاطر تكنولوجية، مخاطر النشأة، مخاطر السوق، مخاطر الظروف العامة، ومخاطر التشغيل.

4-1 مخاطر تكنولوجية: هذا النوع يصاحب الصناعة التي تعمل فيها البنوك وخدماتها وتكون متعلقة بالخدمات الإلكترونية.

تنشأ هذه المخاطر عندما يستقر البنك وينفق أموال طائلة من أجل إدخال التكنولوجيا الحديثة وأجهزة التواصل وأنظمة الحاسوب بهدف تخفيض التكاليف والإستفادة من إختصاصات الحجم، وغيرها بهدف إرضاء الزبائن وتسهيل الخدمات المصرفية والمحافظة على المركز التنافسي للمصرف، لكن قد يحدث أنّ التكنولوجيا التي وظفتها إدارة المصارف تنطوي على طاقة فائقة وبالتالي يكون هناك تعطيل وعدم استخدام أمثل لموارد المصرف، أو تكون التكنولوجيا قيدا عندما يرغب المصرف في التوسع

[1] دحماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، مداخلة بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية العالمية،سطيف ، الجزائر، يومي21/20 أكتوبر 2009، ص9/8.

والنمو بسبب تقدمها السريع، كما قد يؤدي عطل بسيط إلى إيقاف النظام بأكمله.وقد يترتب أيضا على إستخدام النقود الإلكترونية مجموعة من الآثار من الناحية الإقتصادية والمالية تتمثل في إحتمال زيادة معدل التضخم نتيجة لزيادة عرض النقود عن حجم السلع والخدمات المنتجة إذا سمح بإصدارها دون إشراف حكومي جاد.[1]

4-2 مخاطر النشاط: تكون عادة هذه المخاطر متعلقة غمّا بنشاط العميل أو بنشاط البنك أو عدم توافق نشاطهما الإثنين معا. وضعت هذه المخاطر ضمن مخاطر أخرى بدل العميل أو البنك لأنّهما قد تشبهما معا.

بالنسبة للعميل هذه المخاطر تكون متعلقة بنشاطه (زراعي، صناعي، تجاري، أو خدماتي) إذ انّ المعروف أنّ لكل قطاع خطر متعلق به وذلك حسب الظروف التشغيليّة، الإنتاجيّة، والتنافسيّة لكل قطاع.

4-3 مخاطر السوق: تعرف مخاطر السوق في إطار هذا المعيار على أنّها مخاطر الخسائر في المراكز والإستثماريّة داخل وخارج قائمة المركز المالي والتي تنشأ عن حركة أسعار السوق أي التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير، وفي محافظ الإستثمار المدرجة خارج المركز المالي بشكل إنفرادي وترتبط المخاطر بالتقلبات الحاليّة والمستقبليّة في القيم السوقيّة لموجودات محددة، كما ترتبط بمخاطر التقلبات بأسعار صرف العملات.[2]

4-3-1 مخاطر سعر الفائدة: ويظهر هذا الخطر عندما تتأثر النتيجة المحققة من طرف البنك بشكل معاكس لحركات معدلات الفائدة، ويرجع السبب الأساسي لهذا الخطر عندما تكون موارد

وإستخدامات البنك ليس لها الحساسية الناتجة عن التغيير في معدلات الفائدة في السوق، وخاصة أنّ بعض عناصر الميزانيّة البنكيّة تسترجع بمعدّلات فائدة ثابتة فيما يسترجع البعض الآخر بمعدّلات متغيّرة وبالتالي فأيّ تغيرات على مستوى معدّلات الفائدة تنعكس على المردوديّة البنكيّة بطريقة غير ملائمة.

---

[1] أسعد حميد علي، **إدارة المصارف التجاريّة مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد،العراق ، 2013، ص359/358.

[2] مُحَمَّد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيّات الهندسات الماليّة في إدارة المخاطر في المصارف الإسلاميّة**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، العلوم الماليّة والمصرفيّة، جامعة حلب،سوريا، 2014، ص42.

4-3-2 خطر الصرف: تعرف على أنّها تغيّر أو تذبذب في الدخل أو القيمة السوقيّة الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق الأساسيّة مثل سعر السوق، أسعار الفائدة، فالبنية للبنوك تفتح مخاطر السوق من عدم التطابق بين المخاطر للموجودات وتمويلها، وتقسم إلى المثلي أو النموذج والتي تخضع لمعيار سعر الصرف ، المدّة وخصائص القرض من المطلوبات الأساسية تعدّ ضمانا للمطلوبات وأيّ إنحراف عن مقاييس هذه الضغوطات يعرض البنك للخطر لابدّ من أخذه بعين الإعتبار.[1]

4-4 مخاطر الظروف العامّة: بصفة عامة مخاطر الظروف العامة تشبه مخاطر البلد فنلاحظ أنّها تشمل كل من المخاطر الإقتصاديّة والسياسية والإجتماعية والقانونيّة، هذه المخاطر تكون غير متعلقة بالعميل أو البنك ولا يمكن التحكم فيها تحت أيّ ظرف كان وهذا يؤثر على مقدرة المقرض أو المقترض الوفاء بملكيّة، فترك آثار سلبيّة بالنسبة لهم فلا يستطعون دفع الفوائد المتعلقة بهم ولا يمكنهم الوفاء بإلتزاماتهم الثابتة.

4-5 مخاطر التشغيل: عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنّها مخاطر التعرض لخسائر التي تنجم عن عدم كفاءة أو إخفاق العمليّات الداخليّة أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنتج عن أحداث خارجيّة وهي تتعلّق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليّات وحوادث الأداء.[2]

خلاصة الفصل

البنوك لها أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد الوطني لدولة ما ، و ذلك بسبب خدماتها المتمثلة غالبا في منح القروض حيث تسعى المؤسسات و الأفراد إليها من أجل الحصول على قروض لتمويل نشاطاتهم ، إلا أن البنوك عند منحها للقروض تكون عرضة للمخاطر المتعلقة بهذه الأخيرة ، بالإضافة

[1] نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفيّة (موسوعة بازل الجزء 2)**، إتحاد المصارف العربيّة، 2005، ص38/37.

[2] الشمري صادق، **استراتجيّةإدارة المخاطر المطرقيّة وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجاريّة**، الطبعة الأولى، دار البازوري، عمان ،الأردن،2013، ص75.

إلى المخاطر المرتبطة به ، لذلك تسعى البنوك دائما من اجل الحد من هذه المخاطر بقدر الإمكان لأن إغفال ذلك يعني مجازفة كبيرة للبنك بنشاطه المتمثل في منح القروض.

ولكي تقوم البنوك بالحد من هذه المخاطر عليها ان تقوم أولا بمعرفة المناهج و الطرق المتبعة في تحليل هذه المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية و تقوم بإتباع الطريقة التي تناسب عملها حتى تضمن و لو قليلا إسترداد جميع أموالها .

الفصل الثاني :

طرق تحليل المخاطر

تمهيد

إن عملية منح القروض تترتب عنها مخاطر كثيرة ، لذلك يتوجب على البنوك أن تقوم بدراسة حول طالب القرض و مدى قدرته على الوفاء برد الدين ، فنراها تعتمد على مناهج و طرق تحليل المخاطر سواءا كانت إحصائية أو طرق التحليل المالي و ذلك من أجل ضمان إستمرارية البنك .

البنك حر بإتباع إحدى المناهج أو الطرق التي تناسبه شرط أن يسترد أمواله و يقلل من هذه المخاطر ,و رغم تعدد طرق قياس المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية إلا أن الخطر وارد الحدوث بسبب الأخطاء , أو بسبب عدم تطبيق الطرق بصفة حسنة ، أو بسبب عدم صراحة العملاء حول المعلومات المقدمة للبنك قصد الحصول على قرض.

و من خلال ما سبق قسمنا الفصل الثاني إلى مبحثين ، أحدهما يتحدث عن طرق التحليل المالي المتبعة لتقدير خطر القرض , و المبحث الثاني يتحدث عن الطرق الإحصائية لتقدير خطر القرض.

المبحث الأول: طرق التحليل المالي لتقدير خطر القرض.

تهدف إلى قراءة المركز المالي المقترض بطريقة مفصلة وبالتالي تمكين البنوك في تقييم كفاءته الماليّة وملائمته إضافة إلى ممتلكاته وتقدير إمكانيّة حدوث الخطر.[1]

هذه الطريقة تتبعها البنوك الجزائريّة في تقييم خطر القرض وتتمثل هذه الطرق في طريقة التحليل المالي وطريقة رجال القرض ونماذج المعايير الإئتمانية المستند إلى 5C's و 5P's.

المطلب الأول: طريقة التحليل المالي:

تكمن هذه الطريقة في تحديد مدى قدرة التسديد للزبون، إلّا أنّ التحليل المالي يبقى محدود في دراسة ملف المدين، بمعنى آخر أنّ ميزانيّة المقترضين تدرس بعد 7 إلى 8 أشهر من إقفالها، والأرقام المطلّة تكون كلاسيكيّة قديمة، فالحالة الماليّة للمؤسسة تكون قد تغيّرت ،هذا من جهةومن جهة أخرى التحليل المالي لايأخذ بعين الإعتبار في تحليله المعطيات الكيفيّة.[2]

1- أهداف التحليل المالي: نذكر منها ما يلي:[3]

- بيان الوضع المالي للشركة، و قدرتها على الإقتراض، وتقييم جدوى الإستثمار.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة، و الإستفادة من المعلومات المتاحة.
- تقييم جدوى الإستثمار، و معرفة الإتجاهات التي يتخذها اداء المؤسسة.
- تقييم السياسات المالية و التشغيلية، و معرفة وضع الشركة في قطاعها.
- تحليل مسبّبات الارباح و الخسائر، و تقييم هيكل الأموال.

---

[1] ميدون أحلام،عطيوي سميرة، **مساهمة النماذج الكمية الداخليّة في إدارة مخاطر القروض البنكية**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد2 ، جامعة قسنطينة،الجزائر،2015، ص15.

[2] Axelle la badie ; credit managment Gere le risque client ; ed econimica ; paris ; France ;1996 ; p 165.

[3] محمود غرت اللّحام، أيمن هشام عزريل، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الإقتصادي (دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس)** ، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد التاسع والأربعون، 2016، ص305/304.

- التنبؤ باحتمال الفشل الذي يواجه الشركة، و تحديد الانحرافات في الأداء، و تشخيص أسبابها.

- يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية و النوعية لمستخدمي القرار.

- تحقيق الفوائد المناسبة على الإستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة، و الجديدة على حد سواء.

- بناء التوقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، متوسطة و طويلة الاجل للمحافظة على السيولة اللّازمة، و تحقيق فوائض مالية مستمرة.

- اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، التخطيط، تقييم الربحية و السيولة.

2-معايير التحليل المالي: تتمثل فيما يلي:[1]

2-1-**المعيار المطلق**: يقيس كفاءة الشركة في الاجل قصير المدى، و يأخذ المعيار قيمة ثابتة، في ضوئها نقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة.

2-2- **معيار الصناعة**:يستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به ، كما يمكن أن يكون المعيار على مستوى نوعي صناعي.

2-3- **المعيار المستهدف**: إذ تعدّ الادارة مسبقاو ضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن خطة، و عليها يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.

2-4- **المعيار التاريخي**: إذ يعتمد هذا المعيارلغرض أداء الشركة للسنوات السابقة، او لسنة الاساس، وهذا المعيار يعكس مدى التطورفي أنشطة و فاعلية الشركة.

3-خطوات التحليل المالي: نعتمد في التحليل المالي على مجموعة من الخطوات متمثلة فيما يلي:[2]

- التأكد من وجود اجراءات التكاليف و فجواتها وسلامتها.

[1] محمود غرت اللّحام، نفس المرجع،ص305

[2] حسن سمير عشيش، التحليل **الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى،** مكتبةالمجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن،2010 ،ص36.

- التعرف على الهدف من التحليل.
- تحديد نطاق التحليل.
- تحديد المدخلات لعملية التحليل.
- التاكد من تطبيق المبادئ العملية و الفروض المنطقية في كافة مراحل العمل المحاسبي.
- إعادة تبويب القوانين المالية.
- إختبار الاساليب و الادوات الملائمة و المناسبة و المنسقة.
- إعداد خطة العمل و البرنامج.
- تنفيذ الخطة و البرنامج تحت الرقابة على التنفيذ.
- الإستنتاجات و كتابة التقارير.

3-نماذج التحليل المالي: للتحليل المالي العديد من النماذج نذكر منها:

3-1- نموذج (1981 Kida)[1]: يعتبر نموذج Kida أحد النماذج التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981 ،و قد بني على خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1,042\ X_1 + 0,42\ X_2 + 0,42\ X_3 + 0,463\ X_4 + 0,271\ X_5$$

فإذا كانت نتيجة إختبار المشروع وفق هذا النموذج إيجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي و قد أثبت هذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95% .

المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

X_2 = حقوق المساهمين / مجموع الإلتزامات.

X_3= الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة.

[1] عمار أكرم عمر الطويل، **مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة) رسالة لنيل شهادة ماجستير الجامعة الإسلامية**،غزة، 2008، ص71\72.

X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول.

X_5= النقدية / اجمالي الاصول.

3-2-نموذج Braver : حدّد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 ،استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل المالي،وقد لجأ Braver إلى استخدام وإنتقاء نسب مالية مميزة الأداء سميت بالنسب المركبة، وكان عنوان دراسة Braver التحليل المالي كمؤشرات للفشل، وقد درس Braver 30 نسبة مالية إختار منها 6 نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم نموذج Braver بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات، وهذه النسب المالية التي اعتمدهاBraver في صياغة نموذجه هي:[1]

1- نسبة التدفّق النقدي / مجموع الأصول.

2- نسبة ما في الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات.

3- نسبة المديونية / مجموع الموجودات.

4- نسبة ما في رأس المال العامل / مجموع الموجودات.

5- نسبة التداول.

6- نسبة التداول السريعة.

بالإضافة إلى ذلك هناك نماذج أخرى مثل: نموذج (Altman 68) ونموذج (Sherrod 1987) ونموذج A.Score الذي سنستخدمه في دراسة الحالة.

المطلب الثاني: طريقة رجال القرض:

هذه الطريقة تعتمد على ترتيب الزبائن حسب درجة المخاطر، أي أقل خطر يكونون في المراكز الأولى التي يمكن أن تمنح لهم القروض والأكثر خطرا مع الأخير ،وهنا يكون الخطر حسب الحالة الإجتماعيّة والمحيط الإقتصادي للزبون وكذا الحالة الماليّة.

[1] عمار أكرم عمر التمويل، مرجع سابق، ص 70/69.

ولكن هذه الطرق الكلاسيكيّة المتبعة في منح القروض قد أثبتت الدراسات عن وجود تناقض،فهي لا تستجيب للمتطلبات الإقتصاديّة المعاصرة والتحديّات الجديدة والمنافسة البنكيّة ولذلك تلجأ أغلب البنوك الأجنبية لإستخدام الطرق الإحصائيّة.[1]

1-عرض طريقة رجال القرض:

توصل رجال القرض بعد دراسات إحصائية معقدة في عدد معين من المؤسسات إلى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة والتي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناءا على 3 عوامل أساسية والمكونة في مجملها لوضعية المؤسسة وهي:[2]

1-1-العامل الشخصي: يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين والمستخدمين وعلاقة العمل بينهم داخل المؤسسة، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

1-2-العامل الإقتصادي: يبين موقع المؤسسة في المحيط الإقتصادي، أي وضعيتها العامة في القطاع الإقتصادي الذي تنتمي له، والوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 20%.

1-3-العامل المالي: يبيّن الحالة المالية للمؤسسة وذلك إستنادا إلى ميزانيتها وبالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

إنّ الوضعية المالية يتم تقديرها بالإعتماد على نقطة تركيبية (N) ناتجة عن المعدل المرجح لخمس نسب مبينة في الجدول التالي:

[1] صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنشيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان،الجزائر،2008، ص110.

[2] سليم بن يوسف ، **أهمية ودور الطرق الإحصائية في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، 2009،ص09-11.

الجدول رقم(2-1):معاملات الترجيح و نسبها المالية:

معاملات الترجيح	النسب	رقم النسبة
25	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / د.ق.أ (السيولة المختصرة)	R1
25	أموال خاصة/ ديون متوسطة وطويلة الأجل (الإستقلالية المالية)	R2
10	أموال خاصة / قيم ثابتة صافية (تمويل القيم الثابتة)	R3
20	رقم الأعمال السنوي / المخزونات (دوران المخزون)	R4
20	رقم الأعمال (TTC) /مجموع الحقوق على الزبائن (دوران العملاء	R5
100		المجموع

المصدر: سليم بن يوسف ، مداخلة بعنوان: أهمية ودور الطرق الإحصائية في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر،ص50.

بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط وليكن على سبيل المثال: وسيط النسب المستخرجة من مجتمع المؤسسات المقارنة مع المؤسسة بواسطة العلاقة التالية:

$$\frac{RIi}{ROi} = Rm$$

ومنه يتم تحديد النتيجة النهائية وفق العلاقة التالية:

$$N = \sum_{i=2}^{n} \frac{ai}{Rio} \times Rji$$

حيث:

N: النتيجة النهائية للمؤسسة .

Ai معامل الترجيح المرتبطة بالنسبة.

Rij النسبة i المؤسسة j المدروسة حيث i=2.1…5

Roi: النسبة iالمثالية.

وهنا كلما اقتربت نسبة المؤسسة من النسبة المثلى كلما اقتربت (N) من الواحد وبتطبيق معاملات الترجيح السابقة يمكن كتابة الصيغة الماضية في الشكل التالي:

$$N = 0.25R_1 + 0.25R_2 + 0.1R_3 + 0.2R_4 0.2R_5$$

إذن نستطيع أن نقول أنّ المؤسسة المثلى هي التي يكون تنقيطها مساويا ل 100% ومنه يمكن الحصول على الحالتين التالين:

الحالة الأولى: $N > 100\%$ الوضعية المالية للمؤسسة أحسن من الوضعية المالية المثالية وبالتالي هناك إمكانية الحصول على القروض.

الحالة الثانية: $N < 100\%$ وضعية المؤسسة المالية أسوأ من الوضعية المالية المثالية وبالتالي فإنّ حضوضها في الحصول على قروض ضئيلة وتحتاج إلى دراسة أعمق.

المطلب الثالث: نماذج المعايير الإئتمانية المسند إلى 5C'S و 5P's:

1- نماذج المعايير الإئتمانية المسند إلى 5C'S، ويتضمن الجوانب التالية:

1-الشخصيّة Charactar:

تشكل شخصية المقترض (مميّزاته) الركيزة الأساسية الأولى في أيّ قرار إئتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وشخصية المقترض هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض منها على سبيل المثال السمعة، الصرفوالأمانة، إذا

توفّرت في الشخص ، فهو مسؤولا عن تسديد إلتزاماته في تواريخ الإ ستحقاق وتحقق من مخاطر الإئتمان.

فهناك فرق بين عميل يحاول إعادة أوضاعه الماليّة ويجمع حقوقه أملا في تسديد ماعليه من إلتزامات رغم إعلان إفلاسه، وبين عميل آخر يعلن إفلاسه للتخلص من إلتزامته تجاه البنك، إنّ تقييم شخصيّة المقترض ليست بالعمليّة السهلة والإحاطة بهذه العمليّة تتسم بالصعوبة والتعقيد، وسبب ذلك يعود إلى أنّ شخصيّة العميل لا يمكن تقييمها ماديا، إنّما يتم من خلال المعلومات المتوفرة في نفسيّة المقترض تساعد البنك في تحديد نوعية ،خصائص وكفاءة الإدارة التي سوف تستخدم الإئتمان الممنوح لها.

2-القدرة على الإستدانة Cabacity:

معيار القدرة على الإستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الإئتمان فالقدرة على الإستدانة تحدد مقدرة العميل على تحقيق العائد والتدفقات النقدية الملائمة التي تمكنه من سداد أصل المبالغ إضافة إلى الفوائد، إلّا أنّ هناك عدّة إتجاهات رئيسيّة مختلفة وهي:

2-1الإتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصيّة فهي تعني أهليّة الشخص من الإقراض.

2-2الإتجاه الثاني: القابليّة الإداريّة للمقترض في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.

2-3الإتجاه الثالث: التركيز حول الأمور الماليّة في توضيح القدرة، حيث ينص تركيزهم حول قدرة طالب الإئتمان على إيجاد عوائد وتدفقات نقدية متوقعة كافية لضمان مخاطرته وتسديد ماعليه من إلتزامات مستحقة إتجاه البنك.

3-رأس المال Capital:

يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لإمتصاص أيّ خسائر قد تلحق بالمقترض، ومن وجهة نظر البنوك فرأس المال هو صمام الأمان أو الضمان المقدم من قبل المقترض والمتاح للدائنين لسداد مختلف الإلتزامات تحت اسوأ الظروف، وعدم كفاية رأس المال يعرض المقترض للأزمات الماليّة. ويقصد برأس المال مقدار مايملكه المقترض من ثروة، أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة تكون على شكل ودائع وأسهم وسندات وعقارات مطروحا منها المطلوبات التي بذمّته، وكلّما كان رأس المال المقترض كبير كلّما زادت طمأنينة البنوك، فرأس مال المقترض يمثل قوّته الماليّة وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الإئتمان عندما يعجز المقترض عن تسديد إلتزاماته.

4-الضمان Collatral:

تعتبر الضمانات خط الدفاع الثاني والملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد، ومن خلالها يستطيع البنك تحصيل حقوقه، وهي تشعر بجديّة مساهمته في تسديد ماعليه من حقوق وإلتزامات.

فالضمانات ليست بديلا عن مصادر السداد، ولكنّها تجعل من الدّين الجيّد دينا أفضل، ولا تجعل من الدّين السيئ دينا أفضل، كلّما زاد إحتمال الخطر الذي يحيط العمليّة الإئتمانيّة كلّما كانت الضمانات المطلوبة تشكل حماية لحقوق وإلتزامات البنك، وتخفف من المخاطر الإئتمانيّة .

5-الظروف Conditions:

تمثل البيئة الخارجيّة المحيطة بالمقترض، والمتمثلة بالظروف الإقتصاديّة والسياسيّة والإجتماعيّة، والتي تؤثر في مجملها على قدرته على تسديد الإلتزامات وترتبط بشكل رئيسي بالمناخ الإقتصادي العام السائد وما يمرّ به من حالة إنتعاش أوكساد إقتصادي أو تضخم، والإطار التشريعي السائد ومدى إستقراره، وما يتصل به من تشريعات نقديّة وماليّة.

والظروف الإقتصاديّة لا يتحكم بها الفرد، ويتوجب الأخذ بحسن الإعتبار طبيعيّة التقلبات الإقتصاديّة في الأعمال سواءا كانت طويلة أو قصيرة الأجل، وهل هي خاصة بقطاع معيّن دون غيره أو شاملة، أو أنّ لها طابع علمي تؤثر محليّا، وإذا كانت الظروف إيجابيّة يتمكن

المقترض من توظيف أموال القرض الممنوحة له بشكل سليم، وتحقيق تدفقات نقديّة وعوائد مناسبة تمكّنه من خدمة الدّين.

2- نموذج المعايير المستندة إلى SP'S: يعتمد هذا النموذج على تشخيص العناصر التاليّة:[1]

1-تحليل الأشخاص People: وذلك من خلال تحليل شخصيّة العميل وأخلاقياته، وكفائته وخبراته، والتأكد من قدرته على الوفاء بإلتزاماته بالإضافة إلى تحليل كفاءة إدارة المصرف وفعاليّاتها في تحقيق عوائد مجزية، والتقليل من المخاطر.

2-الغرض من الإئتمان Purpox: تركز المصارف الإسلاميّة عند دراسة طلب الإئتمان القرض على الغرض منه أكثر من مثيلاتها التقليديّة لأنّها مقيّدة بضوابط وأحكام العمل المصرفي الإسلامي، فإن كان الغرض من الإئتمان يتعارض مع طبيعة عملها فسيتم رفض الإئتمان والعكس.

3-القدرة على السداد Payment: وتعني قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد ماعليه من المواعيد المحدّدة سلفا، ويعتبر معيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعررض لها المصرف عند منح الإئتمان.

وعليه لابدّ للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل وتفاصيل مركزة المالي، وتعاملاته المصرفيّة السابقة سواء مع نفس المصرف أو مع مصارف أخرى.

يمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الإئتماني من خلال إستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم الماليّة الخاصّة بالعميل، فكلّما كانت نتائج دراسة هذا الجانب ايجابيّة زاد إطمئنان متخذ القرار إلى قدرة العميل محلّ الدراسة على السداد قيمة الإئتمان وفق الشروط المفتوحة وفي مواعيد السداد التي يتم الإتفاق عليها.

4-الحماية Protection:

[1] مُحَمَّد داود عثمان، **أثر مخففات الإئتمان على قيمة البنوك "دراسة تطبيقيّة على قطاع البنوك التجاريّة الأردنيّة بإستخدام معادلة "Tobix's"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فلسلفة، تخصص مصارف، كلية العلوم الماليّة والمصرفيّة، الأردن ، ص46/45.

حيث يقوم المصرف بتحليل الضمانات المقدّمة من العميل، والتأكد من مدى ملائمتها للإئتمان المطلوب ، وذلك قصد حماية مصالح المصارف.

5-النظرة المستقبليّة Perspocture :

يقصد بها إستكشاف حالات اللاتأكد التي تحيط بالإئتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الإئتمان وإستكشاف كل الظروف البيئيّة والمستقبليّة المحيطة بالعميل، سواء كانت داخليّةأو خارجيّة.

المبحث الثاني: الطرق الإحصائيّة:

إنّ عمليّة إتخاذ قرار منح القرض من عدمه أمر يميل إلى الخطر ولكي نتجنّب هذا الخطر علينا أن نتّبع طرق علميّة في منح القرض للزبون عكس مانراه في الطرق الكلاسيكيّة المتبعة في الجزائر، فالدّول الأوروبيّة تعتمد خاصة على الطرق الإحصائيّة، من أهم هذه الطرق طريقة القرض التنقيطي، وطريقة الشبكة العصبيّة.

المطلب الأول:طريقة القرض التنقيطي:

هذا النموذج يعدّ إحدى النماذج أو الطرق الإحصائيّة التي تساعد البنك في منح القروض وتمنحه ثقة أكبر في إتخاذ القرار السليم لمنح القرض من عدمه.

ظهرت أول معدلات التنقيط بالولايات المتحدة الأمريكيّة في نهاية الستّينات من القرن الماضي.[1]

1-تعريف القرض التنقيطي: بصفة عامّة يمكن تعريف القرض التنقيطي بأنّها طريقة تحليل إحصائيّة تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن الحالة الماليّة، فهي إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة الماليّة للمؤسسة، إذ أنّها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض مراقبة، وتوقع عجز المقترين من الوفاء بإلتزاماتهم، وتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنيّة إحصائيّة تتمثل في التحليل الخطي التمييزي "الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة

[1] مليكة بن علقمة، **الطرق الحديثة كقياس وإدارة لمخاطر القروض المصرفيّة، مجلة الإدارة والتقنيّة للبحوث والدراسات، العدد التاسع**، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، ص288.

والمؤسسات العاجزة" ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نموذج النتائج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعيّنة من المؤسسات على أن يكون حجم تلك العيّنة كبيرا بالشكل الكافي، حيث يتم إستخراج المتغيّرات الأكثر دلالة على الملائة الماليّة للمؤسسة من بين المتغيّرات الكليّة المدروسةمع ترجيح المتغيّرات المستخرجة بمعاملات حسب درجاتها التمييزيّة وذلك بهدف الحصول على علامة خطيّة تمكّن من تحديد النقطة النهائيّة لكل مؤسسة، ثم توضع تلك النقطة في سلّم التنقيط لمقارنتها مع النقطة الحرجة لهذا السلّم والمحسوبة مسبقا، ومن هذه المقارنة يسهل على البنك إتخاذ القرار في البنك.[1]

2-مراحل إعداد النموذج التنقيطي:

إنّ إعداد نموذج التنقيط يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات لعيّنة من المؤسسة التي تستخرج بصفة عشوائيّة عن المجتمع المدروس، وتتكون من عينتين جزئيتين، الأولى تضم المؤسسة العاجزة، والثانية تضم المؤسسات السليمة، والتي يتم معالجتها بإستعمال تقنية التحليل الخطي التمييزي الذي يحدّد المتغيّرات الأكثر تميزا وربطها بمعاملات ترجيحيّة مكونّة بذلك دالّة التنقيط.[2]

-لإعداد النموذج التنقيطي يمكننا إتباع المراحل التالية:

أولا: المعاينة:

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل إعداد النموذج إذ يتم من خلالها سحب عيّنة بصفة عشوائيّة من المجتمع المستهدف نظر لعدم إمكانيّة دراسة كلّه ولكن يجب أن تكون العيّنة المسحوبة ممثلة تمثيلا جيّدا للمجتمع ولتحقيق ذلك يتطلّب سحب العيّنة شروط معيّنة تتمثل في مايلي:

---

[1] مُحَمَّد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبيّة الإصطناعيّة ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكيّة**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة مسيلة ،الجزائر،2012،ص86.

[2] صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تحديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنيّة العصبيّة الإصطناعيّة بالبنوك الجزائريّة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان،الجزائر،2008، ص120.

1- يجب ان تكون غنيّة بالمعلومات الكميّة والكيفيّة واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنّها تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة على حدّ سواء.

2- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العيّنة لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقيّة عن المجتمع إذ أخذ بعين الإعتبار القروض الممنوحة فقط.

وبعد سحب العيّنة يتم تكوين العيّنة الجزئيّة التالية:

- عيّنة الإنشاء: ويتم من خلالها تشكيل دوال التنقيط.
- عيّنة الإثبات: وهي العيّنة التي تفيد في التأكيد من النتائج المتحصل عليها وتسمح بدراسة مدى دالّة التنقيط على عناصر لا تنتمي إلى عيّنة الإنشاء.[1]

ثانيا:التحليل التمييزي:

هو التقنية الإحصائيّة المعتمدة عليها في تحديد متغيّرات النموذج التقييمي، حيث يعد تحديد خصائص للزبائن (المتغيّرات أي النسب) سواء كانت رقميّة (النسب الماليّة، رقم الأعمال) أو غير ذلك والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعيّنة يكون إحصاء بعض المتغيّرات غير المتوفرة في قرار منح القرض، وهذا بإستعمال برنامج الإعلام الآلي.

إنّ المتغيّرات (النسب) المؤثرة في إمكانيّة التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيّرات النموذج على شكل دالة خطيّة تسمّى دالة القرض التنقيطي والتي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة ونرمز لها بالرمز وتكتب كما يأتي: $Z = \sum \alpha i Ri + \beta$ (Z)[2]حيث:

Z: نقطة النّهاية.

αi:المعاملات المرتبطة بالنسب Ri (معاملات النسبويّة أو الترجيح).

Ri: النسب الماليّة أو مؤشرات درجة الخطر.

β: ثابت ويعبّر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

[1] مساد يسمينة، **فعاليّة القرض التنقيطي وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجاريّة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي،الجزائر،2016،ص56.

[2] حاتم كريم بلحاوي، **قرارات منح الإئتمان في المصارف التجاريّة من خلال تطبيق طريقة "القروض التنقيطية"**، مجلة الكون للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد25 ،كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط،العراق،2017، ص14.

ثم نقوم بتجميع كل هذه النقاط للحصول على نقطة تميزيّة كليّة للعيّنة فإذا استعمل التحليل الإستقصائي على أحسن وجه فإنّ عيّنة المؤسسات الجيّدة نكتب نقاط أعلى وعليه المؤسسات الغير الجيّدة لا تحصل على أيّ نقاط وتكون سالبة مثلما هو موضّح في الشكل التالي:

الشكل (2-1): منحنى دالة التنقيط

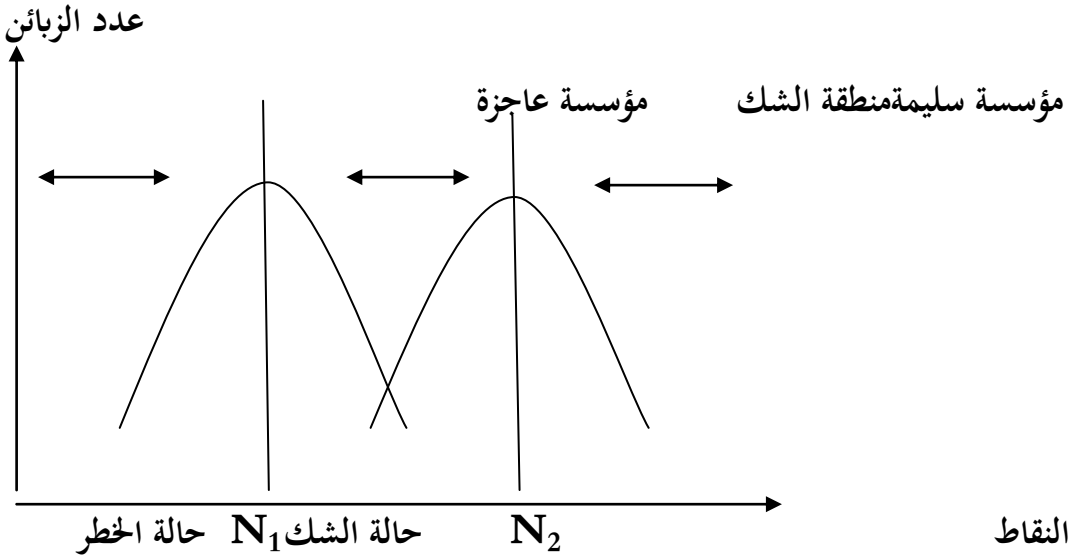

المصدر: بوزيان وآخرون، إستخدامات الطرق الكمية في تسييرمخاطر القروض، الملتقى الدولي الأول حول طرق وأدوات الحقيقية في التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيد، الجزائر، سنة 2013، ص13.

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة ما إذا كانت سليمة أم عاجزة، وكلّما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإنّ أحسن دالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.

ثالثا: تعيين نقطة التمييز:

إنّ التحليل التمييزي يعني بعض النسب أكثر دلالة من النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر ممّا يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين

والمؤسسات غير الجيدة وبإستعمال التحليل التمييزي، تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين، المطلوب هو تحديد قيمة Z، المرتبطة بمنطقة الشك والتي تحسب كالتالي:

$$Z = (n_1 Z_1 + N_2 Z_2)/(n_1 + N_2)$$

Z1 متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

Z2 متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

N1 عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

N2 عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.

المؤسسات	A	B
A	Hi	Mi
B	M_2	H

حيث:

A: المؤسسات السليمة.

B المؤسسات العاجزة.

Hi تمثل التصنيف الصحيح.

Mi تمثل الخطأ في التصنيف.

نجاعة النموذج تحدد نسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلامة التالية:

$$G = \frac{\mathrm{H}_1 \left(\text{A العدد ملاحظات الصنف}\right) + H_2 \text{ (B عدد صنفملاحظات)}}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلّما كانت G كبيرة كلّما كان النموذج ملائما، بعد قياسة دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض ومقارنتها مع نقطة الفصل (Z) ومن ثم لكل زبون إتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.[1]

ومن أهم النماذج المستعملة في العالم هي:

1-نموذج ألتمان Altman 1968:

يعدّ ألتمان من الأوائل الذين بنو نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات، وقام بإستخدام 33 سنة مالية وفحص كل نسبة على حدة، وثم إستخدم أسلوب تحليل التمايز الإحصائي المتعدد وكان هو أول من إستخدم هذا الأسلوب الإحصائي، ثم اقتصر ألتمان في بناء نموذجه على أهم خمس نسب مالية وقد تمثلت بالنسب الآتية (X(1968 Altman: [2]

X_1رأس مال العامل إلى مجموع الأصول إذا رأس المال العامل.

X_2 الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.

X_3 ربح التشغيلي قبل الفوائد إلى مجموع الأصول.

X_4 القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الإلتزامات.

X_5 المبيعات إلى مجموع الأصول.

وثم قام ألتمان بتخصيص وزن نسبي لكل محتوى من محتويات النموذج يختلف عن الآخر، وكل نسبة لها قيمتها الخاصة حسب أهميته النسبية التي وجدها ألتمان من خلال دراسته وبين لنا درجة أهمية كل مكون من المحتويات بحسب الوزن النسبي المضروب بها النسبة المالية، إذ أنّه إستخدم 1.2 معاملا لنسبة X_1 وهي نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول: مجموعا مع معامل 0.6 مضروبا بنسبة X_2وهي القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الأصول وكانت الصورة النهائية لمعادلة النموذج كالآتي:

---

[1] حاتم كريم بلحاوي، مرجع سابق، ص 16.

[2] هاشم أحمد (مُحَمَّد علي) الرفاعي، **التنبؤ بتعثر الشركات بإستخدام نموذج ألتمان: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص27.

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1.0X_5$$

وصنف ألتمان الشركات إلى ثلاثة أقسام كمايلي: (Altman 2014)

1-المؤسسة في حالة سيئة إذا كانت نتيجة النموذج أقل من $1.8 (Z < 1.8)$

2-المؤسسة في حالة مشكوكة إذا كانت النتيجة تتراوح من $2.9 - 1.9 (2.9 < Z < 1.9)$

3-المؤسسة في حالة جيدة إذا كانت النتيجة أكبر من $2.9 \; Z > 2.9$

والجدير بالذكر أنّ ألتمان قام بتطوير وتحديث نموذجه أكثر من مرة، من حيث أنّه لم يتم تحديث أي من النماذج الأخرى المهمة، فإنّ نموذ ألتمان قد تم تحديثه على عدّة سنوات وهي كالتالي 1968، 1977، 2002، 2004، 2010 و 2014.

ولذلك يرى (yasser et Almanun 2015) وأغلب الباحثون أنّ نموذج ألتمان هو الأكثر شيوعا وأكثرها إستخداما بسبب سهولة إستخدامه، وتطوره نظرا للتحديثات التي قام بها ألتمان لذلك نموذج ألتمان من أهم نماذج التنبؤ بتعثر الشركات بسبب كواكبة لإقتصاديات العالم المعاصرة ومراحل تطوره في الوقت الذي تراجع وتقادم فيه بعض النماذج الأخرى.

2-نموذج كونان وهولدار (Conan et Holer):

تم حساب دالة التنقيط لكونان وهولدار الخاصة بالمؤسسات الصناعية إنطلاقا من 5 نسب مالية من ضمن دون نسبة على النحو التالية:

$$S = 0.24R_1 + 0.22R_2 + 0.16R_3 - 0.87R_4 - 0.10R_5$$

R_1: الفائض الإجمالي للإستغلال / مجموع الديون.

R_2: أموال دائمة / مجموع الميزانية.

R_3: (قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة) / مجموع الميزانية.

R_4: مصاريف مالية / أعمال خارج الرسم.

R_5: مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

وتكون قاعدة التصنيف وفق هذه الدالة كمايلي:

$S < 4$ المؤسسة في وضعية سيئة بإحتمال عجز 65%.

$4 \leq S < 9$ المؤسسة في وضعية مشكوك فيها بإحتمال عجز أعلى من 38% وأقل من 65%.

$S \geq 9$ المؤسسة في وضعية جيدة بإحتمال عجز أقل أو يساوي 38%.

وما توصل إليه الباحثان يشير إلى أنّ النموذج يسمح بتوقيع نسبة 75% من المؤسسات العاجزة خلال فترة 3 سنوات ممّا يمكن معرفة تدهور الوضعية المالية للمؤسسة في بدايته ويمكن التحكم فيه بصفة جيدة.

المطلب الثاني: الشبكة العصبية.

هذه الطريقة وضعت في سنوات الستينات إلّا أنّه في ذلك الوقت لم تستخدم بسبب نقص الإمكانيات من حواسب فهي بطبيعة الحال برنامج ذكي حتى بداية 1990 إلى وقتنا هذا بدأت تستعمل.

تعرف طريقة الشبكة بأنّها نموذج يحاكي الشبكات العصبية في الإنسان ويستخدم عدد محددا من الطرق الأساسية المستخدمة في النظم العصبية الطبيعية الموجودة في الإنسان بمساعدة برمجيات المحاكاة وأسلوب المعالجة المتوازنة[1] وتعرف أيضا بأنّها أسلوب جديد يحاكي عمل المخ البشري. بحيث تتكون الشبكة العصبية من عناصر تشغيل وهي خلايا عصبية تتولى عملية التشغيل حيث تقوم بإستقبال مدخلات ويجري عليها تشغيل ثم تعطي مخرجات والتي تنتج قدرة كبيرة وسرعة في إسترجاع كمية من المعلومات.[2]

تتوفر تقنيات الشبكة العصبية الإصطناعية على خصائص هامة، تجعلها تفوق التقنيات الكلاسيكية الخاصة بعمليات المعالجة، وتكمن هذه المزايا فيمايلي:

---

[1] لمجد بوزيدي،رياض عيشوش، **دور تقنيات الشبكة العصبية الإصطناعية في تسيير المخاطر في المؤسسات الصناعية مجلة إقتصاديات المال والأعمال**، العدد1، الجزائر، 2017، ص47.

[2] سعيد توفيق، **نموذج مقترح لتقدير كفاءة الإستثمار الفردي بإستخدام الشبكات العصبية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، العدد الثاني، جامعة عين الشمس،مصر،1994، ص 150.

1-الموازنة في المعالجة: إنّ الهندسة الشبكية مبنية على هذا الأساس إذ أنّها تقوم بتركيب معقد لكل المتغيرات المستعملة ومعالجتها في نفس الوقت ممّا يقلص في وقت التنفيذ، مقارنة مع طريقة البرمجة الكلاسيكية التي تعتمد على المعالجة التسلسية للمتغيرات.

2-القدرة على التكيف: إنّ قدرة التمرن الفعالة للشبكة تؤهلها لإستيعاب محداد جديدة للمشكل من خلال المعطيات الجديدة للمحيط الخارجي.

3-الذاكرة الموزعة: يتم تمثيل الحدث في تقنيات الشبكات العصبية الصورية حسب خريطة تنشيط للخلايا ممّا يسمح بالتصدي للعشوائية (bruit)، زيادة على أن ضاع عنصر من الشبكة لا يؤثر على أدائها.

4-القدرة على التعميم: من خلال عملية التمرن تتمكن الشبكة من التعرف على الأسئلة المشابهة.

5-سهولة بناء نموذج الشبكة الإصطناعية: ويتم ذلك بكتابة برنامج والقيام بالإختبار للمعطيات وهذا لا يحتاج إلى وسائل كبيرة.

تتكون تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية من مجموعة من العصبونات المتصلة ببعضها البعض ممّا يسمح بوصول المعلومة، والعصبون الإصطناعي هو وحدة معلوماتية أساسية تعمل كنظام بسيط يقوم بالجمع المرجح للمدخلات والمتمثلة في المعلومات التي يتلقاها من العصبونات المتصلة به، ثم يطرح من ذلك الجمع قيمة معيّنة تدعى العتبة ويطبق على النتيجة المتحصل عليها دالة التنشيط ويعطي جوابا على شكل قيمة رقمية تعبر على قيمة نشاط العصبون.

6-مكونات الشبكة العصبية: كما رأينا أنّ الشبكات العصبية تحتاج لوحدات إدخال ووحدات معالجة يتم فيها عمليات حسابية لضبط الأوزان، وعليه يمكن تحديد مكونات الشبكة العصبية الإصطناعية فيمايلي:[1]

[1] كردوني سهام، د. بن قدور علي، **مداخلة بعنوان التنبؤ بالشبكات العصبية الإصطناعية كدعامة للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق**، حالة مركب تكرير الملح E.N.A. sel (بسكرة) في الفترة 2014/2010، جامعة بسكرة،الجزائر،2015، ص 171.

6-1-المدخلات: والتي تحتوي على عدد من العقد والتي يمكن أن تكون على صورة بيانات كمية أو وصفية أو تكون مخرجات لوحدات معالجة أخرى.

6-2-المخرجات: هي المستوى الأخير في الشبكة والتي يمكن أن تكون الحل للمشكلة محل الدراسة.

6-3-المستوى الخفي: هو المستوى الذي يلي مستوى المدخلات، وقد يكون في الشبكة أكثر من مستوى مخفي (شبكة متعددة الطبقات) أو تحتوي على مستوى مخفي واحد (شبكة ذات طبقة واحدة).

6-4-الأوزان: يعبر الوزن في الشبكات عن القوة النسبية أو القيمة الحسابية للبيانات المبدئية المدخلة، ومن الممكن تعديل الأوزان من خلال خاصية التعلم في الشبكة والتي تعرف بدالة التجميع.

6-5-الدالة التجميعية: وقد يطلق عليها بدالة التحفيز، وذلك لأنّ العصب يقوم بإستقبال المدخلات من الأعصاب الأخرى أو من المصادر الخارجية، وبالتالي يتم إستخدام المخرجات.

6-6-دالة التحويل: أو بما يسمى دالة التنشيط إنّ كل خلية عصبية لها مستوى إستشارة، يتم حساب هذا المستوى عن طريق دالة التجميع وهذا ما يسمى بالمحاكاة الداخلية.

7-طرق تعلم الشبكات العصبية: تتعلم الشبكة العصبية عن طريق إعطاءها مجموعة من الأمثلة والتي يجب أن تكون مختارة بعناية لأنّ ذلك يساهم في سرعة تعلم الشبكة ومجموعة الأمثلة هذه بفئة التدريب وتنقسم طرق تعليم الشبكية العصبية إلى قسمين حسب فئة التدريب التي تعرض على الشبكة ويمكن توضيحها بإيجاز في[1]:

7-1-التعليم المراقب بواسطة معلم: تقوم طرق التعلم أو التدريب بواسطة معلم الشبكات العصبية الإصطناعية على فكرة عرض البيانات التدريبية أمام الشبكة على هيئة زوج من

[1] بوادو فاطيمة، مداني بن شهرة، **إستخدام أسلوب الشبكات العصبية الإصطناعية في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الجزائرية**،مجلة الإستيراتيجية و التنمية،جامعة مستغانم،الجزائر،2015، ص 73/72.

الأشكال وهما الشكل المدخل، والشكل المستهدف، مع الملاحظة أنّ التعلم المراقب يمكن أن يتم بواسطة معلم.

7-2-نمط تصحيح الخطأ: حيث يستخدم هذا النوع من التدريب لتعلم الشبكات الخاصية ذات الطبقة التي تستخدم لحل مسائل التقابل الخطي بين المدخلات والمخرجات حيث تقوم الشبكة بحساب إشارة الخطأ من خلال الفرق بين مخرجات العصبون والمخرجات المطلوبة، ويتم تعديل الأوزان عن طريق دالة الخطأ المسماة بتابع الكلفة بهدف تصغير الفارق عن طريق إشتقاق هذا التابع بالنسبة للأوزان الشبكية.

7-3-معتمدة على الذاكرة: حيث يتم تخزين المعلومات المتوفرة عن البيئة في الشبكة العصبية أي تخزين مجموعة التدريب التي هي شعاع المدخلات وشعاع المخرجات المقابل له ويتطلب هذا النوع من التعلم وجود معيار من لتحديد تشابه الإشعاع ووجود قاعدة تعلما.

7-4-التعليم غير المراقب بدون معلم: في هذه الطريقة تكون فئة التدريب عبارة عن متجه المدخلات بدون عرض المخرجات على الشبكة، ويطلق عليها طريقة التعليم الذاتي حيث تبني الشبكات العصبية الإصطناعية أساليب التعليم على أساس قدرتها على إكتشاف الصفات المميزة بما يعرض عليها من أشكال وأنساق وقدرتها على تطوير تمثيل داخلي لهذه الأشكال وذلك دون معرفة مسبقة وبدون عرض أمثلة لما يجب عليه أن تنتجه وذلك على عكس المبدأ المتبع في أسلوب التعلم بواسطة معلم.

المطلب الثالث: طريقة الأنظمة الخبيرة: هو برنامج معلوماتي مبني على منطق مخصص من أجل حلّ حالات صعبة، وهذا الأخير يمكن أن يساوي شخص ذو خبرة ومعرفة حادّة.

يسمح هذا النظام بالإحتفاظ وبتوزيع معلومات ذات خبرة والتي يمكن وضعها تحت أيدي مستخدمين ذوي خبرة ومعرفة محدودة.

تقوم الأنظمة الخبيرة المعمول بها من قبل وكآلاف التصريف والمصارف على طرق كبفية على عكس نماذج التنقيط التي تعتمد على طرق كمية، إلّا أنّ طريقتين تستعملان المعطيات المحاسبية والمالية لإتخاذ قرار منح القروض وذلك من خلال تصنيف المقترضين.

لذا فإنّ الأنظمة الخبيرة هي أدوات مساعدة على إتخاذ القرار وتقوم على استنتاج منطقي يمكن فهمه من قبل الجميع كما أنّها برامج مطورة لمرافقة التحليل المالي، وحتى يتمكن نظام الخبرة من العمل لا بدّ له من قاعدة معارف تجمع قواعد وأعمال مقدمة من قبل المستعمل والناتجة عن النماذج النظرية المعيارية ومحرك الإستدلال الذي يعدّ الجزء المركزي لنظام الخبرة.[1]

1-مكونات الأنظمة الخبيرة: يوجد 5 أجزاء تتكون منها الأنظمة الخبيرة:[2]

1-1-قاعدة المعرفة: تشمل هذه القاعدة على المعرفة الضرورية لفهم المشكلات في تخصص معين وتتضمن عنصرين رئيسيين وهما:

الحقائق: مثل النظريات التي تثبت صحتها ودقتها.

القواعد: وهي التي تواجه إستخدام المعرفة لحل مشكلات محدّدة في نطاق معيّن وتشمل البيانات، المعارف، العلاقات، المبادئ وقواعد إتخاذ القرارات التي تستخدم من قبل الخبير لحل نوع معيّن من المشاكل، ويتم تخزين الخبرة المتراكمة في قاعدة المعرفة ومدى دقتها. ويتطلب بناء قاعدة المعرفة تجميع المعلومات والمعارف من الخبراء في عملية يطلق عليها (عملية إكتساب المعرفة)، وعلى هذا فإنّ إنشاء هذه القاعدة يتم بالتعاون بين خبراء في المجال الموضوعي المراد إنشاء نظام الخبرة فيه، حيث يقومون بتزويد النظام بمعرفتهم وخلاصة خبراتهم. وبين مهندس المعرفة الذي يقوم بتصميم النظام ووضع تلك المعرفة والخبرات في شكل قواعد معرفة تتضمن الشروط والنتائج.

1-2-محرك الإنتاج أو الإستدلال: يستخدم البيانات التي يتم الحصول عليها من قاعدة المعرفة والمستخدم النهائي للقياس بعملية الإستنتاج وصياغة النتائج وتقديم التوصيات المقترحة، وبالتالي هو عبارة عن برنامج يحتوي على منطق وآلية الإستنتاج التي تحاكي آلية عملية الخبير، ومنطقة عند تقديم المشورة والنصح في المشكلة المراد حلها.

---

[1] مليكة بن علقمة، مرجع سابق، ص 288/287.

[2] علي عبد الرحمان أبو زياد، **دور النظم الخبيرة في جودة إتخاذ القرارات الإدارة العليا في وزارة الصحة الفلسطيني**ة، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين، 2017، 24/23.

1-3-واجهة المستخدم: هي الأجهزة التي تمكن من تصميم: تحديث إستخدام والتواصل مع الخبير، ومن هذه الأجهزة لوحة المفاتيح، الشاشة الماسح الضوئي، الأدوات السمعية.

ويتم إستخدام أجهزة التوصيل من قبل المستخدم النهائي والذي يقوم بإدخال الإستفسارات للحصول على نتائج، كذلك الأمر يستخدم من قبل مهندس المعرفة الذي بدوره يقوم بتصميم النظام وبناء قاعدة المعرفة وتخزين الخبرات فيه، كما يقوم بتعديل النظام وتحديثه كلّما دعت الحاجة لذلك، وهو أيضا العنصر الذي يحقق إمكانية التحاور بين النظام الخبير وبين مستخدميه وقد يكون مستخدم النظام بشرا أو برنامج كمبيوتر أخر. وتحصل واجهة المستفيد من مستخدم النظام على معلومات يتم من خلالها توصيف المطلوب بطريقتين ذكرهما سيكاري وآخرون على النحو الآتي:

1. الإختيار من القوانين تعرضها واجهة المستخدم للمستخدم وقد يختار المستخدم ما يريد من معلومات من خلال أمثلة مصاغة مسبقا ومختزنة في النظام وتحقق هذه الطريقة سهولة أكثر في الوصول إلى المعلومات.

2. تزويد النظام بمعلومات عن موضوع محدد أو موقف معين حتى يقوم النظام بتشخيص ذلك الموقف أو تحديد الموضوع ومن ثم الرد على الإستفسار.

1- وحدة التوضيح: يتم من خلال هذه الوحدة تفسير سلوك النظام الخبير عن غيره من الأنظمة التقليدية، وبهذا الشرح يطمئن المستخدم إلى النتائج التي يتوصل إليها النظام، لأنّه يعلم مبررات إختيار هذه القرارات، وتعمل هذه الوحدة من خلال أسئلة تفاعلية مثل:

أ- لماذا طرح النظام الخبير إستفسارا بعينه؟.

ب- كيف يتم الوصول للنتائج؟.

ت- لماذا تم إستبعاد بدائل معيّنة؟.

ث- ما الخطة المتبعة للوصول للحل؟.

وفي الأنظمة البسيطة تقوم هذه الوحذة فقط بعرض القواعد التي تم إستخدامها من أجل الوصول لهذه النتائج المحدّدة.

- **وسيلة الإستحواذ على المعرفة:** الإستحواذ على المعرفة في الأنظمة الخبيرة يتطلب ذلك جهود طرفين: الأول هو الشخص الخبير وما يمتلكه من خبرات ومعارف في مجال الإختصاص. وبالتالي هو مهندس المعرفة الذي يعمل على تحويل الخبرة البشرية إلى لغة يمكن برمجتها على النظام الخبير من جهة ولغة يفهمها المستخدم النهائي للنظام ويرى الباحث أنّ قاعدة المعرفة تحتاج إلى برمجيات قادرة على التحليل للوصول إلى القرارات والإستعلام عن المزيد من المعلومات بشكل أدق، كما يفعل الإنسان الخبير في عملية التحليل والإستفسار عن الحقائق الكاملة أو غير المؤكدة، ومن خلال إستعراض مكونات الأنظمة الخبيرة يلاحظ وجود عدد من الأشخاص الذين يتعاملون مع النظام بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك حيث البناء والإستخدام وهؤلاء الأشخاص من الممكن أن يكونوا من داخل المنشأة كالمستخدمين النهائيين والخبراء ومدير المشروع، ومن الممكن أن يكونوا من خارجها كمهندس المعرفة والمبرمجين.

خلاصة الفصل

يتوقع البنك عند تقديمه لقرض الحصول على مداخيل مستقبلية مع إحتمال عدم تسديد الدين كله أو جزء منه حسب حالة العميل و الضمانات المقدمة، و عليه أوجب على البنك دائما تقدير و تقييم و تحليل هذه المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية من خلال إحدى الطرق التي يراها مناسبة ، سواءا كلاسيكية كانت أو إحصائية و العمل بها.

كل بنك يقوم بتطبيق إحدى الطرق التي ذكرناها سابقا أو أثر من طريقة ، مما يساهم في زيادة نموها و ضمان إستمراريتها ، و سيتم في الفصل الموالي تطبيق إحدى هذه الطرق و معرفة مدى فعاليتها و نجاعتها للتنبؤ بالفشل المحتمل للمؤسسة الطالبة للقرض.

الفصل الثالث

محاولة تحليل مخاطر القروض

تمهيد

يعمل البنك الوطني الجزائري كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و يقوم بتمويل مختلف حاجيات الإستغلال و الإستثمارات لجميع الأعوان الإقتصاديين و لجميع القطاعات الإقتصادية كالصناعة ، التجارة ....إلخ.

تعتبر وكالة تيارت 540 إحدى فروع البنك الوطني الجزائري التي تعمل أيضا على منح القروض و تمويل أغلب القطاعات و المؤسسات ، من بين هذه المؤسسات المؤسسة الجزائرية للسباكة تيارت التي هي مؤسسة إقتصادية عمومية صناعية مختصة في صناعة الحديد و الصلب ، قطع السكك الحديدية و مختلف مواد البناء .

و على ضوء ما إطلعنا عليه من طرق تحليل و تقدير مخاطر القرض إرتئينا أن يكون الفصل الثالث من ثلاث مباحث ، حيث المبحث الأول يتكلم عن البنك الجزائري لتيارت كمؤسسة مانحة للقرض، والمبحث الثاني عن المؤسسة الجزائرية للسباكة –تيارت –كمؤسسة طالبة للقرض ،لنقوم في المبحث الثالث بإختيار إحدى النماذج و تطبيقها للتنبؤ بوضعية المؤسسة ، و للقيام بإتخاذ قرار منح القرض من عدمه لهذه المؤسسة.

قصد تحليل خطر القرض وفق نموذج تحليل مالي إتجهنا إلى كل من البنك الوطني الجزائري كمؤسسة مانحة للقرض و المؤسسة الوطنية الجزائرية للسباكة تيارت كمؤسسة طالبة للقرض.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري:

في الفترة الإشتراكية التي كانت تحكم الإقتصاد الجزائري وغداة الإستقلال كان عدد البنوك لا يتعدّى 20 بنك ممّا أحدث عدّة عراقيل أمام هذه المؤسسات البنكية فاضطرت السلطات العمومية الجزائرية إلى إجراء تنظيم النظام البنكي في سنة 1986 قصد جعلها تتساير والإقتصاد الوطني.

ويمكن التطرق إلى تقديم البنك الوطني من خلال نشأته وكذا الهيكل التنظيمي له ونشاطه.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية مالم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم أنّها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلّا أنّ هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادّة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدّل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلى جدّ مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتمّ وضع حدّ لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تمّ شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي لأنّ البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والإستثمارات لجميع الأعوان الإقتصاديين لجميع القطاعات الإقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة...إلخ كما أنّها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

- كما أنّه من الممكن أن تقوم بما يلي:

1) إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
2) تمويل التجارة الخارجية.

3) قبول الودائع بكل أشكالها.

4) إعطاء قروض وتسبيقات بدون أو بضمانات.

5) التدخل في العمل الصرف الآلي أو الأجل,

6) العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

7) المجلس، الهندسة المالية وبصفة عامة كل الخدمات التي من شأنها تسهيل إبتكار وتطوير المؤسسات.

يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية الممارسة لنشاطها في الجزائر بتبيان قانونها الأساسي وفق ماجاء به القانون الخاص بالتعدد والقرض.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأيّ بنك تجاري إلّا أنّه كان له حق الإمتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 ل 21 جوان 1988 وقانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالإختصار ب و ج وبقي المقر الإجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدّته ب 99 سنة إبتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري:

1-رأس مال البنك الوطني الجزائري:

في شهر جوان 2009 تمّ رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تمّ إكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.

الجدول رقم(1-3): تطور رأس المال BNA.

سنة	1966	قبل 2009	بعد 2009	2018
رأس مال	20	14600	41600	**15000**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات البنك.

يعزز البنك الوطني الجزائري شبكته التجارية من خلال فتح وكالات جديدة في مختلف مناطق القطر الوطني وذلك من أجل تحسين خدماته لدى زبائنه، حيث يضم حاليا 205 وكالة عبر التراب الوطني.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

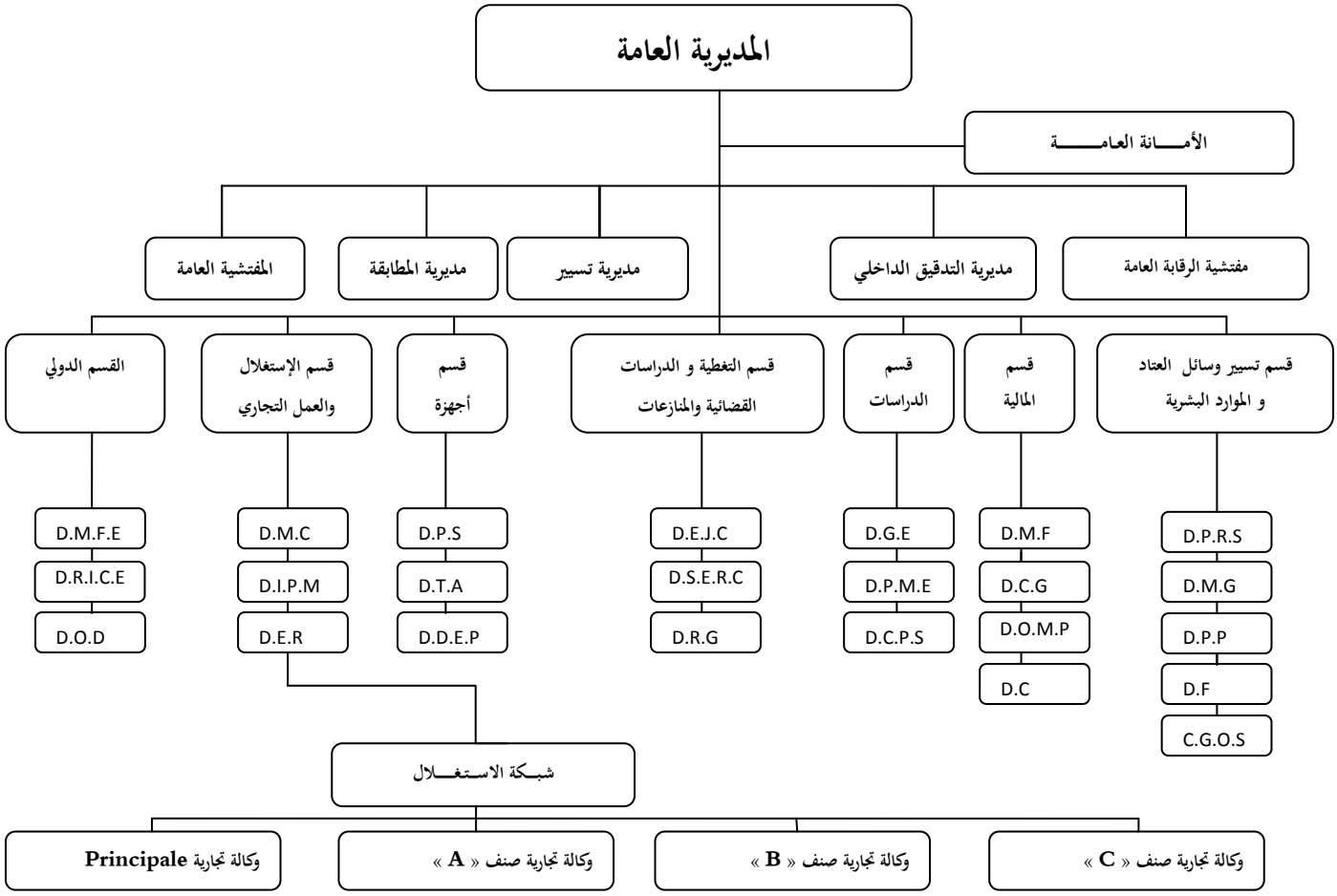

المصدر: وثائق من البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540:[1]

يستهل الآن موضوع تربصنا في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري وكالة تيارت 540.

[1] معلومات مقدّمة من طرف البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت 540.

1-تقديم وكالة تيارت:تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تمّ إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الإستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الإنتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 26 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كمايلي:

الجدول رقم(3-2): توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	01	المدير المساعد
Chef service	03	رؤساء المصلحة
Chef de section	04	رؤساءالأقسام
Charge d'étude	07	مكلفون بالدراسة
Charge de clients	02	مكلفون بالزبائن
Caissier	20	أمناء الصندوق
Guichier	02	أعوان الشبابيك
Agent de sécurité	04	أعوان الأمن
Femme de ménage	02	عمال النظافة
Total	46	المجموع

المصدر: وثائق البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت540

للوكالة أهمية بالغة ولاية تيارت في مجال تمويل الإستثمارات بمختلف أنواعها، فهي رائدة في تمويل قروض الشباب بصيغته ANSEJ و CNAC، كما كانت من أول الوكالات التي موّلت القروض الصغيرة MICRO CREDIT، إلى جانب هذا مول البنك عدد كبير من مشاريع المستثمرين الخواص في العديد من المجالات (نقل، بناء، صناعة، مهن...) إلى جانب تمويل العديد من المؤسسات الوطنية الكبرى على غرار شركة سونلغاز، المؤسسة الوطنية للصلب ALFET ضف إلى ذلك كون الوكالة تملك أكثر

عدد من الحسابات المفتوحة من مختلف أنواعها (للإطلاع، حسابات جارية، إدخار، حسابات بالعملة الصعبة) المفتوحة من قبل مختلف شرائح المجتمع التيارتي من موظفين، عمال ومتقاعدين.

2-أقسام ومصالح الوكالة:[1]

تتألف الوكالة من عدّة أقسام نوضحها كمايلي:

2-1-الإدارة العامة: وهي مكونة من:

المدير العام.

المدير المساعد.

2-2-قسم النشاط الإداري:

المستقل الرئيسي.

المكلفون بالدراسات.

عملاء إستلام المال.

معلومات تجارية.

أهداف الإستغلال.

مراقبة القرض.

2-3-قسم دراسة وتحليل الأخطار:

الخلايا 1-2-3.

المكلفون بالدراسات.

المكلفون بالدراسات حسب وظيفة وحجم فعالية الفرع.

2-4-قسم سكرتارية الإلتزامات:

رئيس المصلحة أو الفرع.

فرع المنازعات القانونية.

فرع حافظة الأوراق التجارية.

[1] معلومات مقدمة من البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت 540.

2-5-قسم العمليات على الصندوق:

رئيس المصلحة أو القسم.

فرع الشبكات.

فرع الواردات.

فرع تحويل الأموال.

فرع المقايضة والديون.

فرع الأيام المحاسبية.

الإحصاء والتحقيق.

والمدير العام هو المشرف المباشر على هذا القسم.

2-6-قسم العمليات التجارية الخارجية:

مصلحة التوظيف والحسابات بالعملة الصعبة.

فرع التحويل والتصريف للعملة.

دفع الإعتمادات المستندية.

2-7-قسم الصندوق الرئيسي:

رئيس المصلحة أو القسم.

المكلف بالصندوق الرئيسي (الدينار الجزائري).

المكلف بالصندوق الرئيسي (العملة الصعبة).

المكلف بالصندوق.

والمدير هو المشرف على هذا القسم.

2-8-أمانة المدير:

الشكل رقم(3-2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

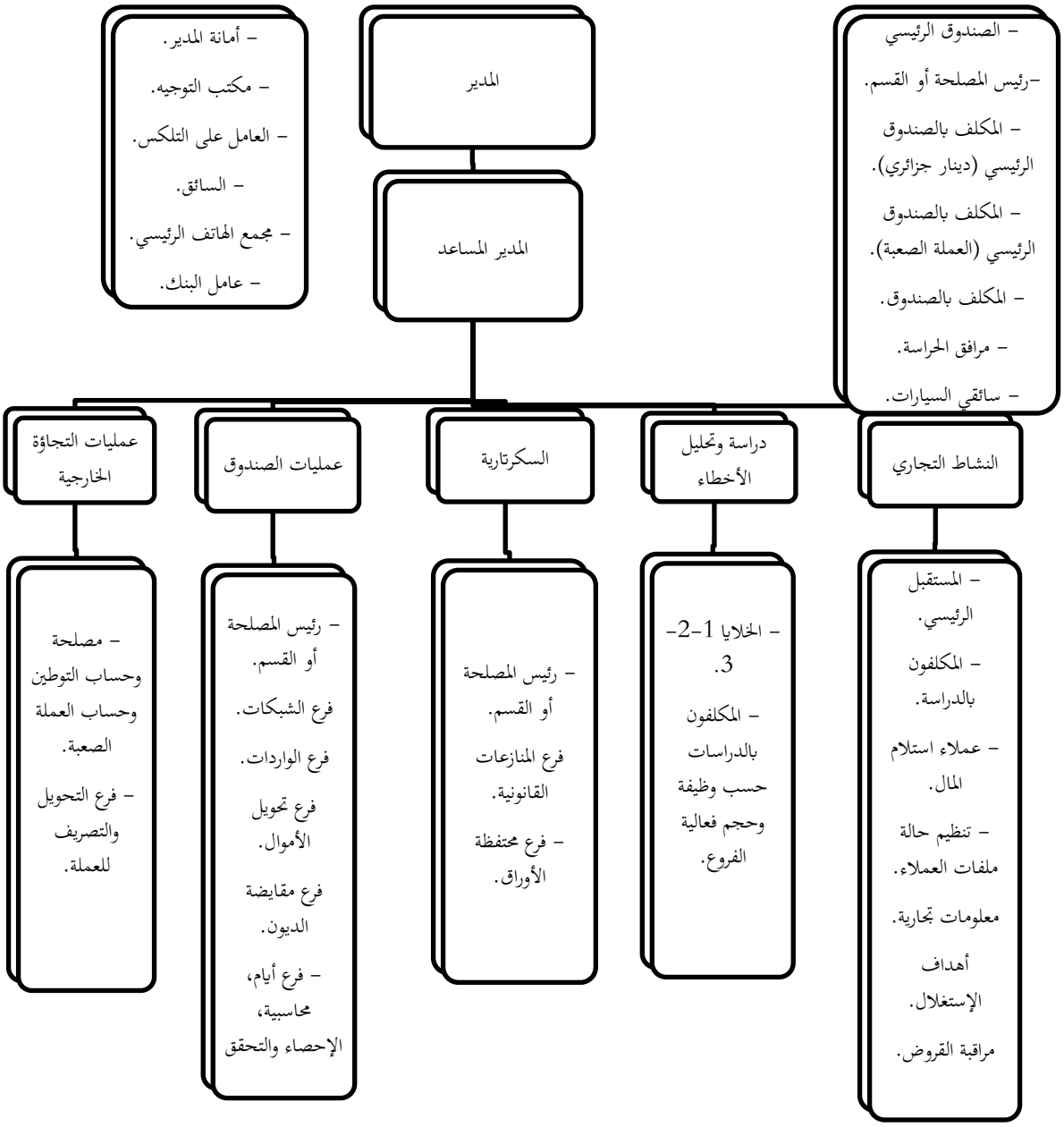

المصدر:وثائق من البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت540

القروض: اهتمت وكالة تيارت BNA بتقديم قروض للقطاع الصناعي والزراعي بوضع برامج خاصة لذلك مع الدراسة المعمقة لأصحاب الطلب لتمديد وتوسيع عمل الوكالة وبالتالي السيطرة واستقطاب أصحاب رؤوس الأموال بشكل كبير للقيام بالمشاريع الإستثمارية.

المنازعات: تسعى وكالة تيارت BNA إلى التقليل من المنازعات لتحسين سمعة البنك وذلك بإستخدام أفضل الوسائل والشيكات المعل تقلل من نسبة الخطأ والمعلوماتية التي تقلل من نسبة الخطأ وانعدامها.

- وضع دورات تكوينية لمختلف الإطارات والموظفين قصد تحسين أداء الخدمات البنكية.
- التكثيف من استعمال أجهزة الإعلام الآلي وكذا الأجهزة اللازمة لسيرها.
- إدخال أحدث التقنيات إلى الشبكة قصد تعامل البنك مع البنوك الأخرى والمتاعملين بصورة متطورة وجيدة.
- تدعو وكالة تيارت (BNA) إلى خلق نظام جيد في مجال وسائل الدفع وهو مايتمثل في الدفع الإلكتروني واستيعاب فكرة ثقافة البطاقة من طرف الزبائن لديها.

3-أهداف BNA على المستوى الدولي:

- تحسين وتسيير المعاملات الإقتصادية فيما يخص التحويلات بين الوكالة والبنوك الأجنبية.
- توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات.
- تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذ أمكن ذلك ومن خلال الشبكة الإلكترونية ل.لمعلومات.

ويبقى الهدف الأساسي للبنك الوطني الجزائري تحقيق مكانة بين بقية البنوك الوطنية بتحقيق إنجازات في مختلف المجالات: سلع بنكية جديدة، استيعاب أكثر عدد من الزبائن، تحقيق فوائد من منح القروض والودائع والوصول إلى تحسين الأداء البنكي وذلك من خلال زرع الثقة بين البنك والزبون بصفته أساس الأعمال البنكية والمستهلك الأساسي لها

جدول رقم (3-3):تطور جمع الموارد للبنك الوطني الجزائري الوحدة: مليون دج

	2015	2016	2017	2018
تسبيقات	4221.634	8654.000	10.9700	27.6730
قروض عامة	7.934	13.2224	19.3060	3017.506
قروض.ت.ش	6228.420	4677.000	3981.834	1525.226
قروض عقارية	24740.500	74.604	81.7040	103.1900
قروض إستهلاك	3.7042	2.4020	6.6240	24.106
المجموع	35202.1922	13421.2284	4100.4380	4697.7010

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق البنك

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة تطور جمع الموارد في تزايد بنسب متفاوتة وصغيرة.

جدول رقم(3–4): تطور الإستخدمات للقرض الشعبي الجزائري. الوحدة: مليون دج

	2015	2016	2017	2018
تسبيقات	4.221634	8.6540	10.9700	27.6730
قروض عامة	798.9340	1413.2224	1249.3060	3017.506
قروض ت.ش	6228.420	9677.06	13981.834	1525.225
قروض عقارية	24.7405	74.6040	81.7040	103.190
قروض إستهلاك	3.7042	2.4020	6.6240	24.1060
المجموع	7060.020334	111759424	15330.438	4697.700

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق البنك

نلاحظ أنّ البنك بالتركيز على القروض المباشرة وذلك لأنّها توفر فوائد أكبر مقارنة بالقروض الغير المباشرة.

جدول رقم(3–5): تطور فتح الحسابات للبنك الوطني الجزائري. الوحدة: عدد الحسابات.

	2018	2017	2016	2015
ح.جاري	4522	4367	4305	4510
ح.للنظر	5193	5276	5330	5390
ح.توفير	6655	6540	6201	6198
مجموع	16370	16183	15836	16098
عملة صعبة	14.152	14.022	13.909	13.888

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق البنك

نلاحظ أنّ عملية فتح الحسابات متقارب كما نلاحظ زيادة في فتح عدد الحسابات بالعملة الأجنبية وهذا راجع إلى ثبات سعر الصرف مقارنة بالعملة المحلية.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول المؤسسة الجزائرية للسباكة تيارت ALFET:

المطلب الأول: تاريخ الوحدة (ALFET) ونشاطاتها:

تأسست المؤسسة الإقتصادية العمومية (ENF) عام 1983 بموجب المرسوم التنفيذي 83-المؤرخ في 01 جانفي 1983 في إطار المخطط الوطني للتنمية، وبعد إعادة الهيكلة العضوية للشركة الوطنية للحديد وشركة سوناكوم تحولت إلى مؤسسة، ذات أسهم مستقلة يديرها مجلس إدارة وذلك في سبتمبر 1955، وطبقا لمسار إعادة الهيكلة الصناعية الذي أقرته الشركة القابضة العمومية للميكانيك انتظمت المؤسسة في شكل مجموعة صناعية إبتداءا من ديسمبر 1998 بعد عملية تفريغ مواقعها الثلاثة للإنتاج وهي موزعة كالتالي:

الجزائرية للسباكة بتيارت (ALFET)، الجزائرية للسباكة بوهران (ALFON) وبالحراش (ALFET).[1]

الجزائرية للسباكة بتيارت، شركة ذات أسهم رأس مالها 1.200.000.000دج، فرع من فروع المجمع الصناعي فوندال، تقع في الجنوب الغربي الجزائري، تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 340كلم، 10كلم عن مطار عبد الحميد بوصوف بعين بوشقيف بتيارت، مقرها الرئيسي في المنطقة الصناعية زعرورة.

[1] إدارة التسويق بمؤسسة ALFET.

وهي مكلفة بإنتاج وتنمية وتسويق منتجات السباكة الحديدية (القطع المقولبة، الحديد والفولاذية) وزن القطع المقولبة من 50كلغ إلى 500 كلغ.

وتقدم المؤسسة المنتجات والخدمات التي تحدد شروط تنفيذها بكيفية تعاقدية مع الزبائن.

النشاطات الرئيسية للوحدة (ALFET):

من أهم مهامها إنتاج وتسويق المواد الحديدية المقولية والمصهورة أو الفولاذية إلى جانب بعض النشاطات الثانوية، وتتميز بتشكيلة منتوجات تتمثل في قطع كبيرة ومتوسطة الأصناف بفائدة، مجموعة من:

القطاعات:

1-الصناعة الحديدية والصلب.

2-مواد البناء.

3-قطاع الإسمنت.

4-المناجم.

5-المحاجر.

6-آلات الأشغال العمومية.

7-قطاع السكك الحديدية.

8-صناعة الخزف.

9-العتاد الفلاحي.

10-القطاع البحري.

11-الصناعة الميكانيكية.

12-قطاع الري.

الشكل(3-3):النشاطات الرئيسية للوحدة ALFET

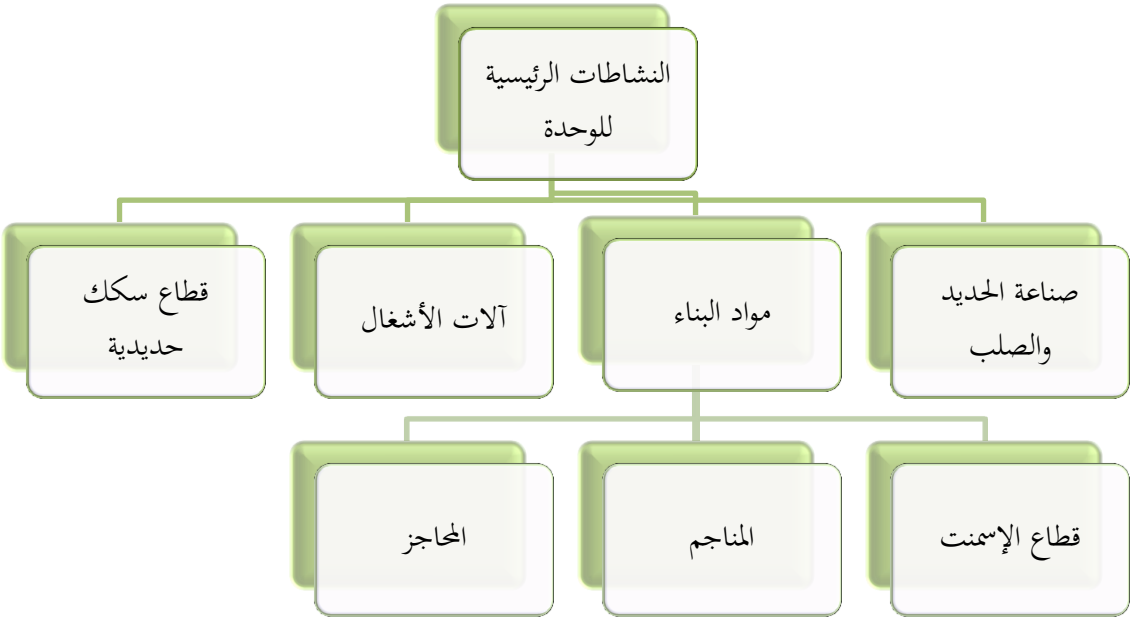

المصدر:وثائق مقدمة من ALFET

المطلب الثاني: خصائص ومميزات (ALFET):

تتميز كباقي الوحدات الإنتاجية بنقاط ضعف ونقاط قوة.

1. **نقاط الضعف:** تعاني الوحدة من عوائق داخلية وخارجية تعرقل تحركها وديناميكيتها منها:

- ✓ تبعية خارجية في مجال التموين.
- ✓ قدم الآلات ممّا يؤثر سلبا على مردوديتها.
- ✓ مهددة بالمحيط الخارجي بسبب هشاشة جهازها التنظيمي.

2. **نقاط القوة:** رغم النقائص المسجلة إلّا أنّ هذا لا يمنع من توفر الوحدة على بعض **الجوانب الإجابية:**

- ✓ يوجد بها طاقات بشرية مؤهلة ذات كفاءة عالية.
- ✓ الحصول على شهادة إيزو 2000-9001-1944-9001.
- ✓ تنوع منتوجاتها الفولاذية وتوسع تعاملاتها مع شركات الإسمنت في مناطق عديدة من الوطن.

3. **طاقتها الإنتاجية:** تتوفر على إمكانيات معتبرة بقدرة إنتاجية تقدر بـ12350 طن موزعة كالتالي:

الشكل(3-4):الطاقة الإنتاجية لـALFET

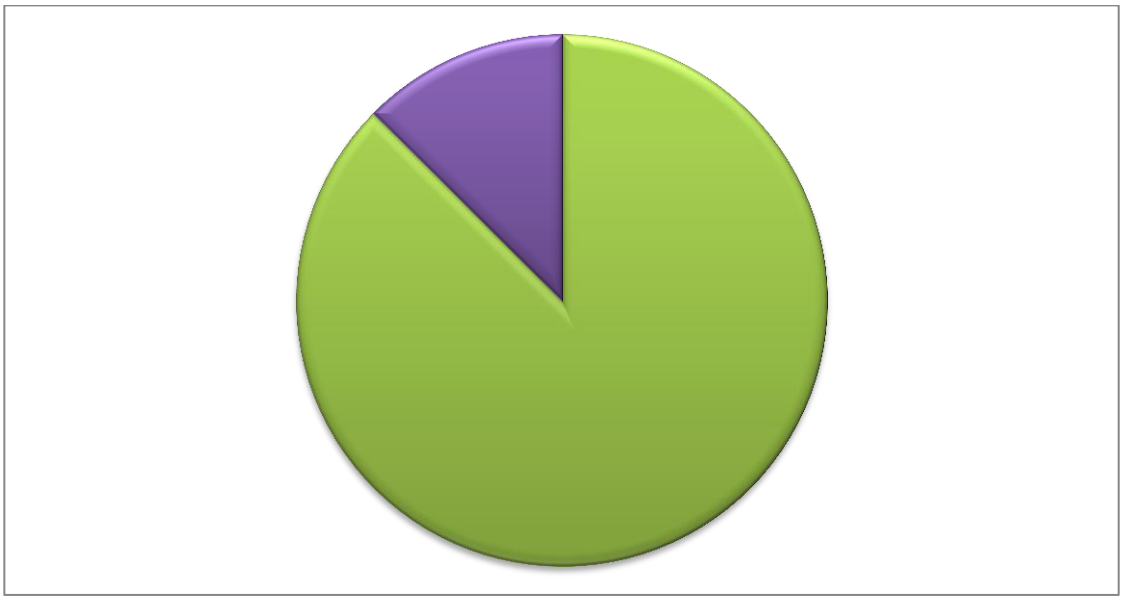

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق من ALFET

كة الزهر: 8.350 طن سنويا.

كة الفولاذ: 4000 طن سنويا.

التمثيل البياني يوضح 67.61% من الإنتاج يخص نسبة الزهر في حين مؤسسة الفولاذ حوالي 32.39%.

الشكل:(3-5) تطور إنتاج مؤسسة ALFET.

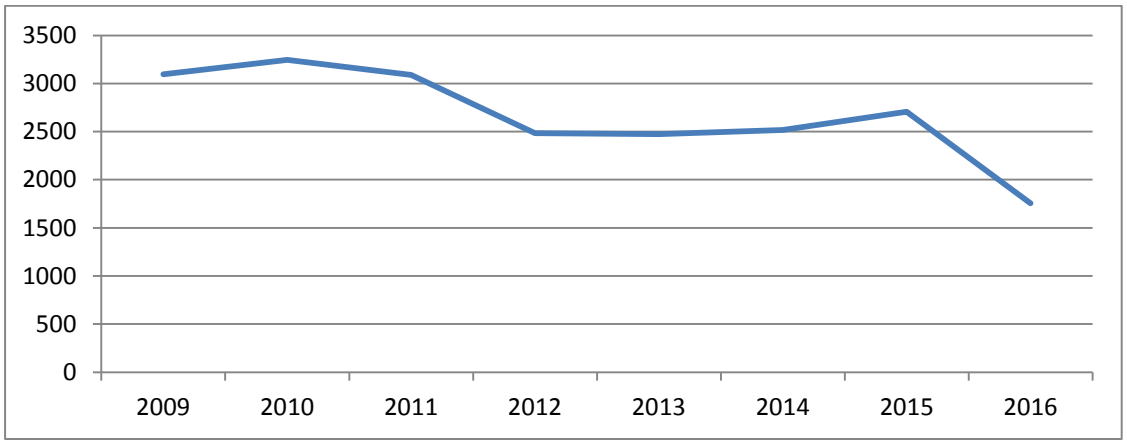

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق من المؤسسة.

من خلال منحنى الإنتاج نلاحظ تذبذب في كمية الإنتاج ضمن سنة 2010 إلى سنة 2013 نلاحظ انخفاض نسبي في عملية الإنتاج بسبب قلة الطلب وفي سنة 2015 عرض زيادة بسيطة لتنخفض مرة أخرى في سنة 2016.

4. التكنولوجيا والوسائل الإنتاجية:

- ✓ 4 أقران بقدرة استيعاب 10 أطنان.
- ✓ فرنان للتقويس بقدرة 5 أطنان.
- ✓ ورشتان للقولبة الآلية.
- ✓ ورشتان للقولبة الميكانيكية.
- ✓ معمل.
- ✓ تركيب العمليات الخاصة بتثبيت الرمال.
- ✓ تثبيت عمليات المعالجة الحرارية.
- ✓ المخبر (المراقبة الفيزيائية وعمليات التعدين).

بفضل الطاقة التكنولوجية للمؤسسة بإمكانها تلبية رغبات الزبائن في صنع مختلف القطع الميكانيكية المقولبة بالحديد الزهري أو صلب الفولاذ وكذا قطع التآكل والغيار للتصنيع الميكانيكي.

5. القدرات البشرية:

يبلغ تعداد عمال المؤسسة 298 عامل موزعين بين:

عامل دائم	248
إطار سامي	19
إطار	50
مهني	179
عامل في إطار عقود الإدماج	50

الشكل رقم (3–6): الهيكل التنظيمي العام لـ (ALFET):

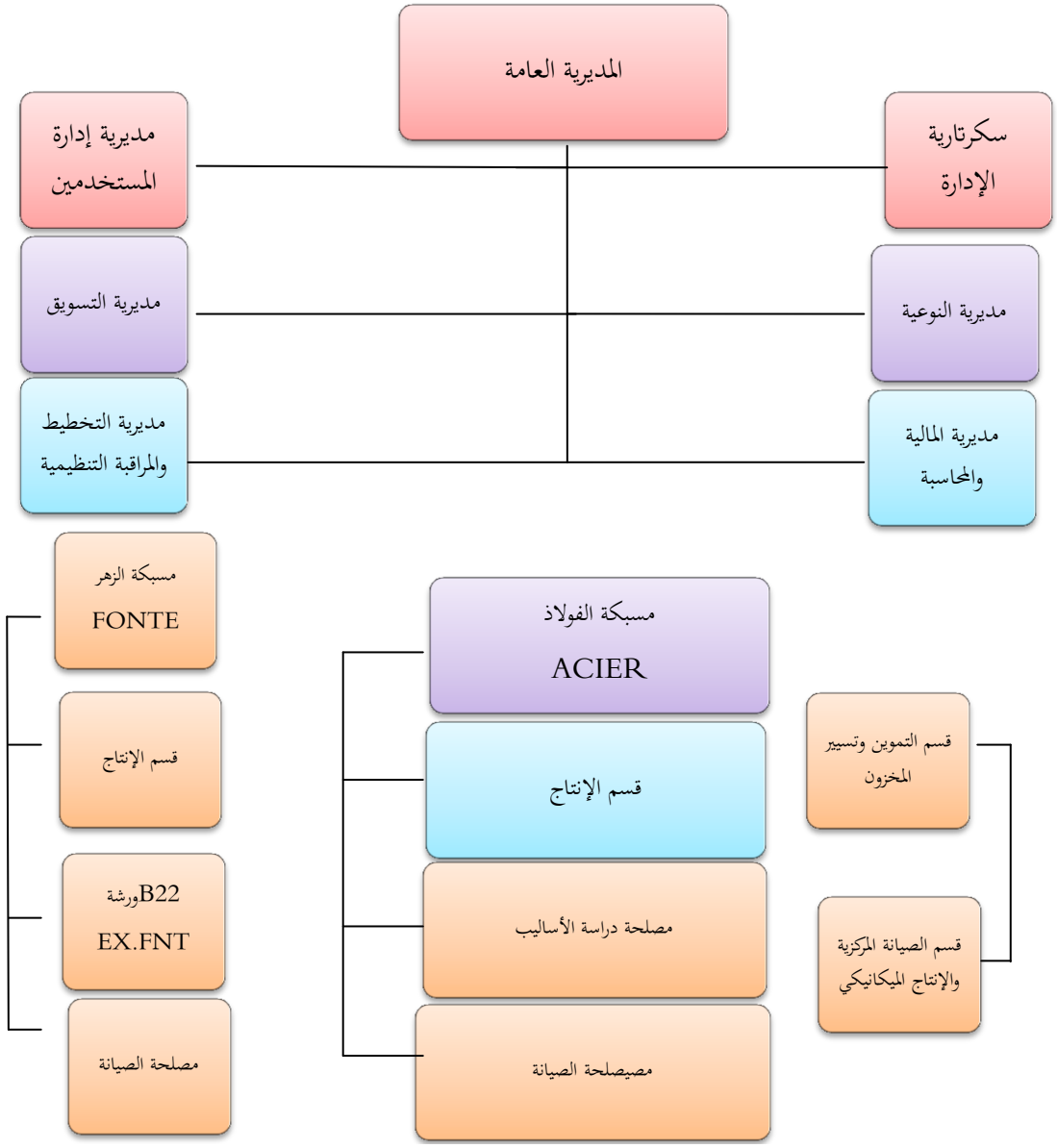

المصدر: الوثائق الرسمية للوحدة.

تتكون الجزائرية للسباكة بتيارت من مسبكتين وخمس مديريات، ممثلة في هيكلها التنظيمي، كلها موضوعة تحت مسؤولية المدير العام وهي على التوالي: مديرية إدارة المستخدمين، مديرية التسويق مديرية المراقبة، مديرية المالية والمحاسبة، مديرية النوعية، مديرية التخطيط والمراقبة التنظيمية.

هذا وتتكون مديرية التسويق من:

الهيكل التنظيمي: يتسلسل هيكلها التنظيمي حسب المسئوليات كمايلي:

الشـــــــكل رقـــــــم (3-7) الهيكـــــــل التنظيمـــــــي لمديريةالتســـــــوي

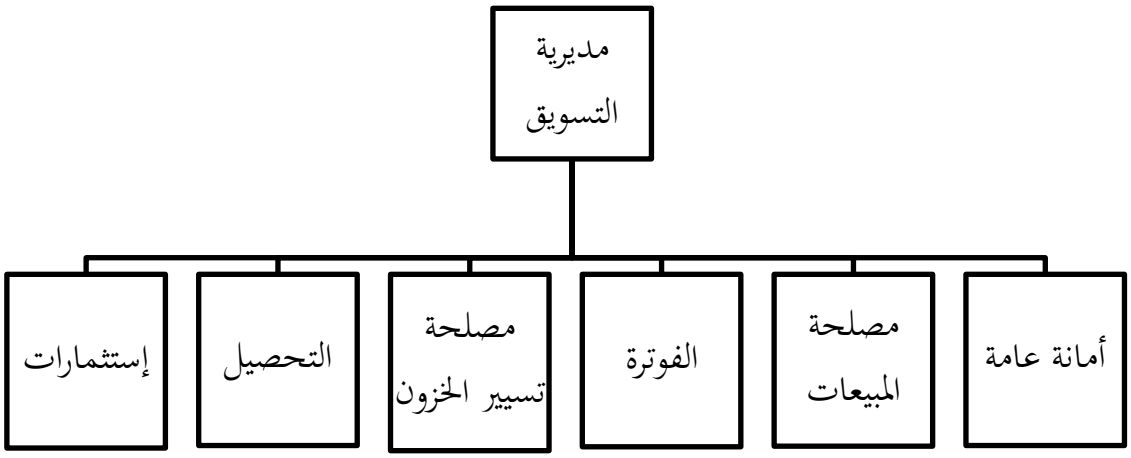

المصدر: مديرية التسويق للمؤسسة.

المطلب الثالث: المزيج التسويقي داخل المؤسسة الجزائرية للسباكة(ALFET)

أولا: طبيعة المنتج.

تقوم مؤسسة ALFET بإنتاج السلع الصناعية والمتمثلة على وجه الخصوص في القطع أو الأجزاء التكميلية أو التامة الصنع، والتي تستعمل في إنتاج السلع الأخرى أو في تشغيل مشروع تجاري أو صناعي آخر، أو لتسهيل تأدية الخدمات التي تؤدي بواسطة ورشات أخرى ويتضمن برنامج إنتاجها على مايلي:

- ✓ مختلف المكونات المندرجة في كافة أنماط الأجهزة مثل: الماكينات، وتدريج آلات السحق.
- ✓ القطع الميكانيكية المختلفة من الصهر الأولى، وقطع الغيار وقطع التآكل المخصصة بكافة أنواع الماكينات والعربات الصناعية.
- ✓ قطع التآكل مثل كريات السحق وقطع أخرى مخصصة لصيانة المنشآت الصناعية.
- ✓ قطع شبكة الطرق كالفواهات.

ثانيا: سير العملة الإنتاجية.

1. **تقديم الطلبية:** تقدم الزبون طلبه إلى مصلحة المبيعات بمديرية التسويق والذي بدوره يرسله إلى

مكتب الدراسات بمديرية التخطيط والمراقبة التنظيمية أين يقومون بدراسة تقنية للقطع المطلوبة وتحديد مواصفاتها ومقاساتها ونوعية المواد الداخلة في إنتاجها ووزنها ومدة إنتاجها ثم يتم حساب التكاليف، وتحديد السعر الإجمالي

بعدها ترسل الوثيقة (DIVIS) إلى مصلحة المبيعات أين يقومون بالتفاوض مع الزبون حول السعر ومدة الإنجاز وبعد الموافقة تنطلق عملية الإنتاج.

2. مراحل الإنتاج داخل مؤسسة (ALFET):

شكل(3–8): مراحل الإنتاج داخل مؤسسة (ALFET):

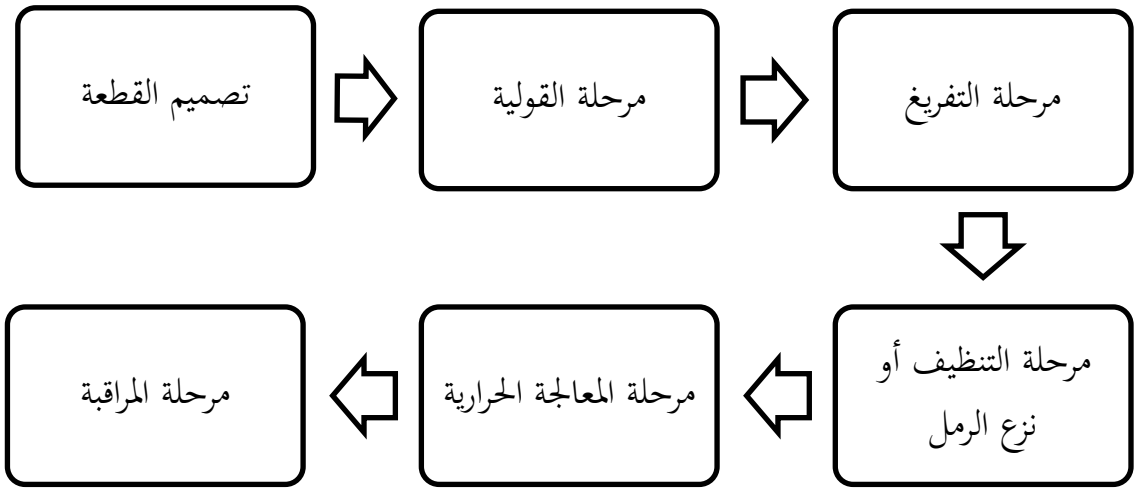

المصدر:مديرية الإنتاج للمؤسسة.

التحليل:

1) **تصميم القطعة:** يقوم مكتب الدراسات بوضع التفاصيل حول مقاسات القطعة وشكلها وحجمها ووزنها والمواد الداخلة في تركيبها وتحديد مكان الثقوب والإنحناءات وغيرها من الأجزاء الدقيقة في وثيقة (Fiche Technique) ثم يرسل التصميم إلى ورشة العمل.

2) **مرحلة القولبة (MOULAGE):** تقوم هذه المرحلة على إعداد القالب الذي يتمبواسطته إعداد القطعة حيث يتم إفراغ الرمل في قالب حديدي ثم تسويته وإعطائه شكل القطعة المراد إنتاجها مع العلم أنّ كل قالب يتكون من جزء علوي وآخر سلفي بعدها يترك الرمل حتى يجف.

3) **مرحلة التفريغ (COULER)**: يتم في هذه المرحلة إذابة الحديد أو الفولاذ في درجة حرارة عالية جدا ثم يفرغ في القوالب الرملية المحضرة سابقا وذلك عبر النظام التشكيلي الخارجي ثم يترك ليبرد حتى يأخذ شكل القطعة.

4) **مرحلة التنظيف أو نزع الرمل (DESSABLAGE)**: تنقل القطعة إلى ورشة أخرى لتنزع من القالب وتصفى من الرمل وكذلك تنزع من القطع الزائد (auxi-coupage).

5) **مرحلة المعالجة الحرارية**: تسخن القطعة جيدا ثم يعاد تبريده من جل المتانة والصلابة.

6) **مرحلة المراقبة (CONTROLE)**: تنقل القطعة لقسم المراقبة أين يعاين الخبراء والتقنيين حجمه ومقاسها ويصححون الأخطاء.

3. مراقبة نوعية المنتجات:

- قبل الإنتاج (تحليل الرمال، المياه).
- أثناء الإنتاج (تحليل خاص بالحمولة).

سياسة التوزيع داخل مؤسسة ALFET.

مسلك التوزيع هو الطريق الذي تأخذه السلعة لكي تصل من المنتج إلى المستعمل الصناعي أو المستهلك النهائي، وفي هذا الإطار تستعمل مؤسسة ALFET طريقتين للتوزيع:

1- من المؤسسة إلى المستهلك الصناعي:

أي إتباع سياسة التوزيع المباشر أو الطريق القصير، وانتهجت المؤسسة هذا الطريق لتوفر عدّة اعتبارات من بينها:

1- **نوع السوق**: يجب الأخذ في الإعتبار هل السلعة مطلوبة من المستهلك النهائي أو من المستعمل الصناعي، فبما أنّ السلعة موجهة إلى سوق صناعية فهذا يستوجب إتباع مسلك التوزيع المباشرة التي لا تتضمن تجار التجزئة.

2- **قيمة الوحدة من السلعة**: كلّما ارتفعت قيمة الوحدة كلّما قصر الطريق الذي تسلكه في التوزيع وهذا ما نلاحظه بالنسبة للمعدّات الصناعية عالية القيمة فهي تباع مباشرة إلى مستعمليها.

3- **الحجم والوزن:** يأخذ المنتج في اعتباره علاقة وتأثير تكاليف الشحن على السعر النهائي للسلعة ولذلك نجد أنّه كلّما زاد حجم السلعة ووزنها (القطع الصناعية) كلّما دعا إلى ذلك ضرورة توصيلها مباشرة إلى الزبون.

4- **السلع المنتجة حسب الطلب:** يعتبر أهم هذه الاعتبارات وبما أنّ المؤسسة تنتهج سياسة الطلبية فهذا يستوجب التوزيع المباشر من الشركة إلى المستعمل الصناعي بإحدى الطريقتين:

- تقوم بإيصال السلعة إلى المستهلك النهائي بواسطة موزعيها وهذا في حالة الطلبيات الكبيرة جدّا مع احتساب تكاليف النقل والتخزين والتحميل...إلخ.
- يقوم الزبون بالحضور بنفسه إلى الشركة لأخذ طلبيته وهذا في حال الطلبية الصغيرة.

المبحث الثالث: تحليل مخاطر القرض وفق التحليل المالي:

تتعتمد البنوك التجارية الجزائرية على طرق التحليل المالي في قياس و تحليل مخاطر القرض و من أهم هذه الطرق نذكر منهم:

المطلب الأول: تقديم نموذج Sherrord و نموذج A-Score:

1- نموذج Sherrord :

تم تقديم هذا النموذج من طرف الباحث Sherrord في عام 1987[1]، حيث يعتبر امتداد لمجهوداتالعديد من الباحثين الذين كانوا قد سبقوه في تطوير بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي كما سبق الإشارةإليها، لكن ميزة هذا النموذج تتمثل في أن مصممه أوجد نوعا من العلاقة بين درجة مخاطرة القرضمن جهة و تحديد نوعيته من جهة أخرى و ذلك كأساس لتسعير القرض و من ثم تقييم نوعية أو جودةمحفظة القروض في البنك جميعها كوحدة ، كما أن الأسس التي يقوم عليها تطوير هذا النموذج تتمثلفي الوزن النسبي الذي سيخصص لكل من العائد على الأصول المستثمرة و كذلك ضرورة التمسكبمبدأ التماثل في تطبيقه على جميع قروض المحفظة ذلك لأن تحقيق هذا التماثل سيمكن النظام

[1] وليد الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمّان ، الأردن، 2004، ص256.

منتحقيق الغرض الأساسي من وضعه و هو توفير معيار موضوعي للمقارنة بين المراكز المالية للعملاءكمل أنه سيوفر أيضا مؤشرات كمية عن مدى التحسن أو التدهور التاريخي الذي قد يصيب أوضاعهمالمالية.[1]

لهذا اعتمد Sherrord في صياغة نموذجه على ستة متغيرات رئيسية ملائمة تعبر كل منها عن نسبة مالية معينة مع تقدير وزن نسبي محدد لتشكل في مجموعها مقدر يمثل مؤشر المخاطرة Risk index يتم بموجبه تقييم أو ترتيب مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء المقترضين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين وذلك ضمن الفئات الرئيسية للتصنيف ، حيث تتمثل النسب المالية التي تم انتقائها لأغراض قياس قدرة العملاء على السداد والتي تعبر عن كل من مؤشر السيولة مؤشر الربحية و كذا مؤشر الملائمة الرفع ، ولتوضيح هذه المؤشرات يتم إدراج الجدول التالي :

الجدول رقم (3–6) : المتغيرات الأساسية لنموذج مؤشر المخاطرة لـ (Sherrord)[2]

الترميز	النسبة	دلالةالمؤشر	الوزن النقطي
R 1	رأس المال العامل /إجمالي الموجودات	مؤشر السيولة	17
R 2	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	مؤشر السيولة	9
R 3	صافي حقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات	مؤشر الملائمة والرفع	3,5
R 4	صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الموجودات	مؤشر الربحية	20
R 5	إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات	مؤشر الملائمة والرفع	1,2
R 6	صافي حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر الملائمة والرفع	0,1

المصدر: مُحَّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص389.

ولتوضيح الصيغة الرياضة للنموذج في تقدير مؤشر المخاطرة المعتمد في تقييم وتصنيف العملاءالمقترضين حيث تيم ذلك بترجيح النسب الست المكون للمؤشر يتم صياغة دالة النموذج وفق

الشكل التالي :

[1] مُحَّد إبراهيم عبد الرحمان، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص182.

[2] مُحَّد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص389/388.

$$\text{Risk index} = 17R_1+9R_2+3.5R_3+20R_4+1.2R_5+0.1R_6$$

وبناءا على نتيجة العلاقة السابقة (قيمة مؤشر المخاطرة) يتم تحديد الفئة التي ينتمي إليها الشخص (شخص معنوية أو طبيعية) الطالب للقرض وذلك حسب التصنيفات الرئيسية التالية :

1- $25 \leq \text{Risk index}$ ←الفئة القروض الممتازة عديمة المخاطرة.

2- $20 \leq \text{Risk index} < 25$ ←الفئة القروض قليلة المخاطرة.

3- $5 \leq \text{Risk index} < 20$ ←الفئة القروض متوسطة المخاطرة.

4- $5 \leq \text{Risk index} < 5$ ←الفئة القروض مرتفعة المخاطرة.

5- $\text{Risk index} > -5$ ←الفئة القروض الخطرة جدا.

ما يمكن الإشارة إليه في هذا النموذج أنه يعتمد على تصنيف درجة مخاطرة القروض التي ستمنح للمقترضين ومدى قدرتهم على السداد من خلال نسب السيولة وكذا نسب الملائمة والرفع المالي في حين لم يشمل النموذج إلا على نسبة واحدة من نسب الربحية ، حيث يمكن تفسير ذلك بناءا على الهدف الأساسي للنموذج نفسه و المتمثل في تقويم المركز الائتماني للعميل من جانب القدرة على السداد كذلك يلاحظ أن مؤشر المخاطرة و الذي يعتبر أيضا مؤشر جودة القرض يسير في الاتجاه العكسي مع المخاطرة بمعنى أن ارتفاع قيمة المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة المتعلقة بالقرض و العكس أيضا.

2-نموذج A-Score:

يعتمد نموذج (A-Score) على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية، على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط، دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي.

ويعتقد (Argenti 1976) أنّ عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية أسباب كافية للفشل المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، أو عدم كفاءة النظام المالي، أو عدم الإستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة وقد إعتمد النموذج على فرضية أن الشركات المتوقعة فشلها لابدّ وأن تمر بأربع مراحل وهي: العيوب الأخطاء، الأعراض ثم الفشل، وقام بإعطاء علامة لكل بند حسب الأهمية النسبية له كمايلي:

الجدول (3-7): المتغيرات النوعية والكمية لنموذج A-Score:

المرحلة	المؤشرات	عدد النقاط
العيوب	إدارة الشخص الواحد	8
	الجمع منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	4
	عدم فاعلية مجلس الإدارة	2
	عدم توازن الكفاءات الإدارية والفنية	2
	عدم كفاءة الإدارة الوسطى	1
	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	3
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية أو لا يتم تحديثها	3
	عدم وجود نظام تكاليف فعال	3
	عدم الإستجابة للتغيرات والبيئة المحيطة	15
	عدم الإفادة المدير العام	2
	مجموع علامات العيوب	43
الأخطاء	إرتفاع نسبة المديونية	15
	التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	15
	الدخول في مشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها أو تسديد الإلتزامات	15
	مجموع علامات الأخطاء	45
الأعراض	مؤشرات مالية سيئة	4
	اللجوء للمحاسبة الإبداعية (استخدام طرق محاسبية لإخفاء الخسائر)	4
	مؤشرات غير مالية سيئة (تجميد الرواتب، إرتفاع معدل دوران الموظفين، إنخفاض الروح المعنوية، والشائعات)	4
	مجموع علامات الأعراض	12
	مجموع العلامات	100

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دون دار النشر (متوفر على الأنترنت)، الطبعة 1، فلسطين، 2006، ص116.

وبناءا على عدد النقاط (A) يجري تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات حسب قدرتها على الإستمرار وهذه الفئات هي:[1]

الفئة	درجة المخاطرة	عدد نقاط A
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$0 \leq A < 18$
الثانية	إحتمال التعرض لمخاطر الإفلاس	$35 < A$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (المنطقة الرمادية)	$18 \leq A \leq 35$

المطلب الثاني :تحليل مخاطر الإئتمان وفق نموذج A–Score:

قبل التطرق إلى النموذج مباشرة يجب تشخيص التوازن المالي للمؤسسة.

1–تحليل مخاطر الإئتمان بالإعتماد على تشخيص التوازن المالي للمؤسسة.

يتم في هذا الجزء الإعتماد على الميزانية المالية ذلك أنّ الميزانية المحاسبية للمؤسسة تبين الفرق بين الأصول والخصوم المستحقة إضافة إلى تحديد نتيجة الدورة لكن لا تعكس الأهداف المالية، وبالتالي يقوم المحللون الماليين بإجراء جملة من التعديلات على العناصر الأساسية التي يمكنها أن تعبر عن الوضعية المالية وذلك من خلال الميزانية المالية، حيث وبعد إجراء التعديلات اللّزمة على الميزانية المحايبية للمؤسسة الجزائرية للسباكة تيارت ALFET للسنتين 2017 و 2018 وتم إعداد الميزانية المالية على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–8): الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2017/2018 (الأصول).

البيان	الأصول

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليلالمالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2006، ص116/115.

	2017		2018	
الأصول الثابتة	1576361	%27.12	1532871	%26.70
قيم الاستغلال	602058	%10.36	615799	%10.73
قيم غير جاهزة	2800898	%48.18	3016839	%52.54
القيم الجاهزة	833847	%14.34	576170	%10.03
المجموع	5813164	%100.00	5741679	%100.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المقدمة من قسم المحاسبة بالمؤسسة.

الجدول رقم (3–9): الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2017/2018 (الخصوم).

البيان	الخصوم			
	2017		2018	
الأموال الخاصة	4340179	%74.66	436762	%76.07
ديون طويلة الأجل	98927	%1.70	100005	%1.74
ديون قصيرة الأجل	1374058	%23.64	1274052	%22.19
المجموع	5813164	%100.00	5741679	%100.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المقدمة من قسم المحاسبة بالمؤسسة.

المؤسسة الجزائرية للسباكة تيارت ALFET:

لكي يمكن الحكم على التوازن المالي للمؤسسة يجب أن تتحقق الشروط الثلاثة التالية:

- رأس مال عامل صافي إجمالي موجب ($FR>0$) وستحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الإستخدمات المستقرة إعتمادا على الموارد الدائمة، بمعنى تمويل إستثمارات المؤسسة إعتماد على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل.

- أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ($BFR<FR$) إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية إحتياجات دورة الإستغلال.

- خزينة موجبة (0<TR) ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة إستخدامات من تغطية موارد الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

وبهدف تقييم مدى توازن المؤسسة محل الدراسة ماليا سنقوم في الخطوات الموالية بإجراء تحليل كل من مؤشر رأس مال العامل (FR)، احتياجات رأس مال العامل (BFR) ودليل الخزينة (TR) وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3–9): توضيح مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال سنتي 2017 – 2018.

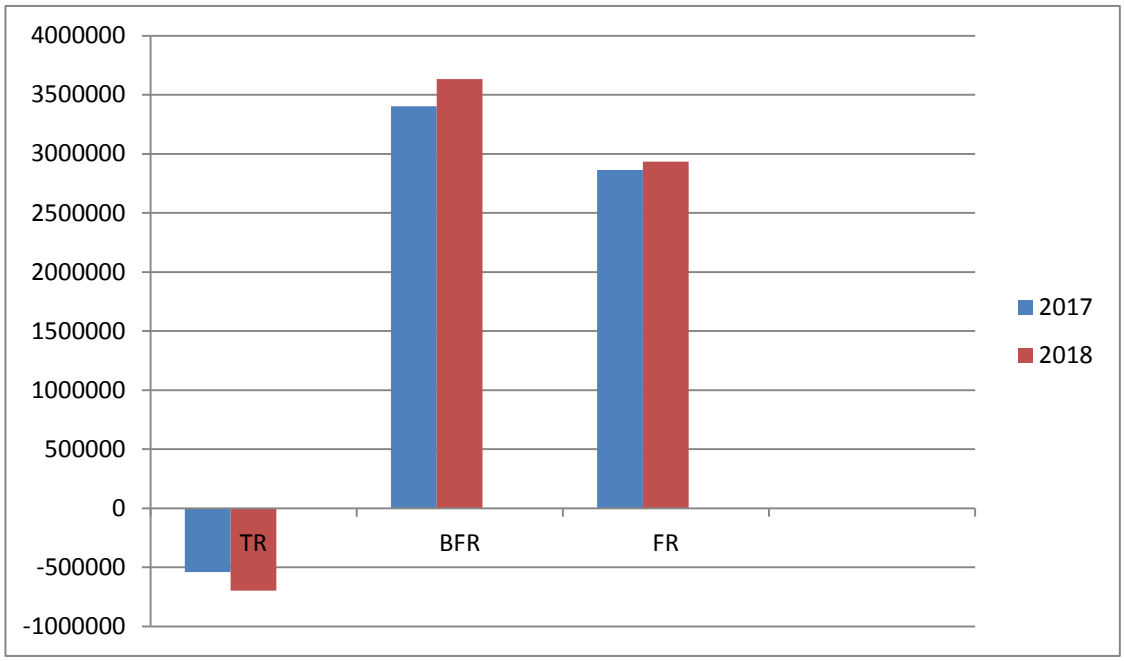

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج الميزانية المالية المختصرة.

يعتبر رأس المال العامل (FR) من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي خاصة في الأجل الطويل، إذ هناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل بشركة المؤسسة الجزائرية للسباكة تيارت ALFET خلال سنتي 2017/2018 مقدار ماتحتاط به الشركة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة المخزونات بسبب تبعية الشركة للدول الأجنبية فيما يخص التزود بالمواد الأولية الخاصة بالعملية الإنتاجية ممّا يجعلها عرضة للتوقف عن النشاط في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى تعسر تحصيل

بعض الحقوق ممّا يحولها إلى أصول ثابتة هي الأخرى، ورغم جهود الشركة المبذولة من أجل المواءمة بين السيول المطلوبة واستحقاقية الخصوم إلى أنّنا نلاحظ أنّ إحتياج رأس المال العامل (BFR) خلال سنتي 2017/2018 بقي أكبر من رأس المال العامل ممّا يدل على سوء تغطية الإحتياجات بالموارد وهذا مايفسر قيمة الخزينة (TR) التي تدنّت إلى مستويات أقل من الصفر وهذا راجع إلى تفضيل الشركة توظيف السيولة في دورة الإستغلال بدل استبقائها جامدة من أجل الحفاظ على زبائنها واستدامة وفائهم لها وهذا سعيا منها إلى مواجهة المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من قبل بعض المؤسسات الوطنية والأجنبية، ولكن في المقابل وجدت الشركة نفسها في مواجهة مشاكل عدة نتيجة التضحية بالإحتياط للوفاء بالديون المستحقة، فعدم كفاية رأس المال العامل مع عدم القدرة على تسييل الأصول المتداولة كان ولا يزال من أكثر الأسباب التي تجعل الشركة عرضة للفشل والتعثر.

إنّ هذه النسب المستخدمة في تحليل الوضعية المالية تتسم بنوع من الفعالية ولكن هناك من يبالغ في دقتها ودرجة كمالها، ومن الضروري أن نبين بعض العوامل التي تحد من أهميتها:

- تعتمد النسب على الأرقام الإجمالية فتجعل النتائج غير دقيقة وفي كثير من الأحيان مضللة.
- تسجل الميزانية ما حدث من عمليات في تواريخ مختلفة وتحت مستويات مختلفة من الأسعار.
- ترتكز الكثير من الأرقام المستخدمة في التحليل المالي إلى حد كبير على التقديرات الشخصية المحللين الماليين، ممّا يجعلها لا تمثل الوضعية تمثيلا حقيقيا.
- يختلف هيكل الميزانية ومكوناتها من مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، وبالتالي يصبح من الخطأ تعميم نسبة معينة على كافة المؤسسات.
- الميزانية تعكس وضعية المؤسسة في لحظة معينة من الفترة الزمنية المدروسة، فلا تظهر التغيرات التي طرأت خلال تلك الفترة.

2-تحليل مخاطر الإئتمان وفق نموذج A-Score:

يعتمد هذا النموذج على التحليل النوعي كما سبق الإشارة إليه، ذلك أنّ البنوك لم تعد تهتم بتشخيص الوضعية المالية بالمحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهر البيانات المالية المنشورة وإنّما يتعدّى إهتمامه ذلك

إلى البحث عمّا وراء تلك الأرقام من دلالات تتمثل في مجموعة من السمات الخاصة بكل من ربحية الشركة، السيولة، مركزها المالي وغيرها.

الجدول رقم (3–10) : مؤشرات مراحل الفشل المالي وفق نموذج A–Score

المرحلة	المؤشرات	الوزن التقديري للنموذج	الوزن الفعلي للمؤسسةALFET
	إدارة الشخص والواحد	8	0
	المجمع بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	4	4
	عدم فاعلية مجلس الإدارة	2	2
	عدم التوازن الكفاءات الإدارية والفنية	2	1
	عدم كفاءة المدير المالي	2	1
	عدم كفاءة الإدارة الوسطى	1	1
	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	3	1
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية أو لا يتم تحديثها	3	2
	عدم وجود نظام تكاليف فعال (عدم معرفة المساهمة الحدية للوحدة	3	3
	عدم الإستجابة للتغيرات والبيئة المحيطية (عدم تطوير المنتج، طرق التسويق)	15	6
مجموع أوزان مؤشرات العيوب		43	21
	إرتفاع نسبة المديونية	15	6
	التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	15	4
	الدخول في مشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها أو تسديد الإلتزامات	15	2
مجموع أوزان مؤشرات الأخطاء		45	12
	مؤشرات مالية سيئة	4	3

	اللجوء للمحاسبة الإبداعية (إستخدام طرق محاسبية مختلفة لإخفاء الخسائر)	4	1
	مؤشرات غير مالية سيئة (تجميد الرواتب، إرتفاع معدل دوران الموظفين، إنخفاض الروح المعنوية...)	4	2
مجموع أوزان مؤشرات الأعراض		12	6
التقييم النهائي لALFET		100	39

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة:

بناءا على النتائج التي تضمنها تقييم المؤسسة وبالإعتماد على نموذج A-Score حيث كانت نتيجة تقدير هذا الأخير للمؤسسة موضع الدراسة ب39 وهي أكبر من المقدرة 35 (35 <A). كما نلاحظ حسب قيم الميزانية لسنتي 2017 و 2018 أنّ كل من الأصول الثابتة وقيم الإستغلال في تناقص والديون طويلة الأجل في تزايد وحتى قيمة الإنتاج قد نقصت بمقارنة سنة 2018 و 2017.

كما نلاحظ أيضا أنّ الخزينة سالبة ولم تتحسن بل تدهورت أكثر حيث كانت سنة 2017 540211، وسنة 2018 انخفضت أكثر لتصبح -697882، وعليه يمكن القول أنّ مؤسسة ALFET في تدهور وإحتمال فشل المؤسسة كبير إن لم يتم إتخاذ التدابير اللّازمة لمنح حدوث ذلك.

2-اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يعتمد البنك عند منحه للقروض على معايير عملية دقيقة ، هي فرضية خاطئة حيث أن البنك يمنح القرض بعد إطلاعه على جميع المعلومات الورقية المتعلقة بطالب القرض و أحيانا ما يتم منح القرض حسب ما يراه المدير مناسبا دو الإعتماد على دراسة الملف.

الفرضية الثانية : يمكن للطرق التحليل المالي أن تتنبأ بدقة تامة بفشل المؤسسة الطالبة للقرض مما يسهل على البنك عملية إتخاذ منح القرار من عدمه ، فرضية خاطئة ، لاحظنا في المبحث الثالث بعد إستخدام نموذج A-Score الذي بطبيعة الحال يعتبر منهج من مناهج التحليل المالي أنه يمكن التنبؤ بالفشل لكن ليس بدقة تامة لأن نتائج تعتبر مجرد توقع .

الفرضية الثالثة :يسمح نموذج A-Scoreبالحد الكلي من مخاطر القرض، فرضية خاطئة فنموذج A-Score هو نموذج يتنبأ بالفشل لكن على مدى 5 سنوات و إحتمال وجود مخاطر قبل 5 سنوات وارد جدا.

3-النتائج:

1- إستخدام تحليل مخاطر الإئتمان بالإعتماد على التشخيص المالي للمؤسسة ALFET يساعد في توقع الحالة المستقبلية للمؤسسة من عجز أو فشل مالي.

2- إستخدام تحليل مخاطر الإئتمان بالإعتماد على التشخيص المالي يظهر لنا أين يوجد المشكل في المؤسسة ليتم معالجته قبل أن يحدث مالا يحمد عقباه.

3- يعدّ نموذج A-Score نموذج للتنبؤ متميز وحيث يعطي نتائج حسنة في إحتمال فشل المؤسسة مثل ما لحظنا مع مؤسسة ALFET التي توقع فشلها إن لم يتم القيام بالتدابير اللّازمة.

4- لابدّ للمعلومات أن تكون دقيقة حتى يتم التعرف على حالة المؤسسة بدقة.

5- يجب أن يكون المدقق على الميزانية العمومية وقائمة الدخل مدقق خارجي لضمان سلامة ودقة البيانات المالية الواردة فيها والذي يساعد في زيادة دقة نتائج النسب المالية المكونة للنموذج المالي.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكة تيارت ALFET حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA (القرض)، لنقوم في المبحث الثاني بالتعريف بالمؤسسة الجزائرية للسباكة تيارت ALFET .

وبعد اطلاعنا على اهم نمادج تحليل مخاطر القرض و دراستها قمنا بتحليل المعلومات المقدمة من المؤسسة ALFET وفق.نموذج A-Score باعتبارها طريقة فعالة بالتنبؤ بالفشل لنتحصل في الأخير على نتيجة تنبأ بفشل المؤسسة في المستقبل إن لم تقم بالإجراءات اللّازمة.

الخاتــمة

الخاتـمة

تمثل القروض البنكية أهم أوجه إستثمار الموارد المالية للبنوك،إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها ، لذلك أصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأموال ، لكن القروض محفوفة بالمخاطر حيث القروض و المخطر وجهان لعملة واحدة ، و على هذا يقوم البنك بعملية تحديد الحد الأقصى من المخاطر الممكن تحملها حتى لا يعرض نفسه للإفلاس .

من أجل ذلك يعمل البنك عدّة إجراءات لتجنب هذه المخاطر المتعلقة بالقروض، فقبل أن تمنح البنوك قرض لمؤسسة ما تقوم بدراسات معمقة لإكتشاف مستقبل ذلك القرار.

تتمحور تلك الدراسات حول تحليل مخاطر القروض التي تمنحها، ففي أغلب الأحيان تتبع البنوك المنهج الكلاسيكي لذلك بإعتمادها على التحليل المالي في قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة ودراسة وضعيتها المستقبلية.

دون أن نلغي قيام بعض البنوك بإتباع المنهج الإحصائي في تحليل مخاطر القروض كالقرض التنقيطي والشبكات العصبية الذي بدوره أثبت مدى فعاليّته وكفائته في الوقت الحالي، فإذا كان الدخول في المخاطرة عند منح القروض غرضه تعظيم الربح وتحقيق فائدة أكبر إلّا أنّ عدم قيام البنك بتحليل هذه المخاطر قد يؤدّي به إلى فقدان هذه الفوائد والفشل في تحقيق أهدافه.

لاحظنا أنّ طريقة التحليل المالي في تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية هي طريقة جدّ فعالية لاسيما نموذج A-Score الذي بفضله يتم التنبؤ بوضع المؤسسة الطالبة للقرض حيث يتم وضع المعطيات في النموذج وبعملية حسابية بسيطة ومقارنة النتيجة يمكننا معرفة والتنبؤ بوضع المؤسسة مستقبلا إن كانتوضعيتها جيدة أو إحتمال فشلها وارد.

حاولنا في هذه الدراسة معرفة كيف يتم تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية، وقمنا بإستخدام نموذج A-Score الذي أثبت فعاليته بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الطالبة للقرض.

2-نتائج إختبار الفرضيات:

1- لا يعتمد البنك عند منحه للقروض على معايير علمية دقيقة و إنما حسب خبرة المدير أو نائبه و ذلك بعد دراسة ملف طالب القرض.

2- الإعتماد على نماذج التحليل المالي في قياس و تحليل الخطر ممكن بسبب تمكنه من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الطالبة للقرض لكن ليس بدقة تامة.

3- أثبت نموذج A-Score مدى نجاعته في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الطالبة للقرض إلا أنه لا يمكن الإعتماد عليه دائما بسبب المدة التي يتوقع فيها الفشل التي هي 5 سنوات مما يعرض البنك إلى مخاطر .

3-نتائج الدراسة

1- المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل البنك في منح القروض، لأنّ المخاطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة، وهي قد تؤدّي إلى تحقيق أو تعظيم أدائها.

2- تتعدد أساليب ونماذج وطرق تحليل المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية وأغلبها تساعد البنك على التقليل من هذه المخاطر ولا يمكن القول التخلص منها لأنّ ذلك مستحيل.

3- أثبتت الأساليب الإحصائية بنماذجها وأساليب التحليل المالي بإختلافها مدى كفائتها رغم إحتمال ورود الخطأ إلّا أنّه يمكن أن نعتمد عليها خاصة طريقة التحليل المالي التي تعتمد على معلومات أقل ونتائج شبه مؤكدة.

4- نموذج A-score ومن خلال نسبه يعتبر أداة ونموذج غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقروض إلى مؤسسات، حيث يعطينا نتائج مقبولة وتساعد البنك في عملية منح القرض من عدمه .

4-التوصيات:

1-عدم التساهل مع موضوع القروض إذ يجب متابعته من تاريخ تقديمه إلى غاية تاريخ إستحقاقه.

2-توفير خبرات بنكية قادرة على إدارة مخاطر البنوك وفق أساليب متقدمة لمواكبة التطورات التي يشهدها النظام البنكي .

3- الإعتماد على أكثر من أسوب في تحليل مخاطر المرتبطة بالقروض البنكية .

4-تدريب الموظفين على إستخدام نماذج قياس مخاطر القرض لا سيما الحديثة منها.

5- إسناد مهمة الدراسة المالية للمؤسسات في البنوك إلى ذوي التخصص الدراسي الملائم من مالية أو تقنيات بنكية أو محاسبة مالية كونهم الأقدر على التعامل مع النسب المالية والمؤشرات لتوازن المالي وتفسيرها بشكل أفصل

6- ضرورة إستقلال القرار التمويلي في البنوك الجزائرية عن القرار السياسي.

7-وضع أنظمة إنذار مبكر على مستوى البنوك تعمل على رصد بوادر كل المخاطر المحيطة بها وإكتشافها قبل وقوعها وتجنب البنوك كل الآثار والخسائر التي قد تنتج عنها.

5-الإقتراحات:

1- على البنك تطبيق أكثر من نموذج لتحليل مخاطر القروض لأنّ إحتمال الخطأ وارد وقد يعرض البنك إلى خسائر لعوائدها أو لخطر عدم إسترجاع أموالها.

2-كما يجب على مدير البنك عند تطبيق إحدى هذه الطرق أن يضع مشاعره على جهة، لأنّه أحيانا يكون طالب القرض بمعرفة بالمدير وهذا سيء بالنسبة للبنك .

3-إنّ تطبيق هذه النتائج والطرق لقياس مخاطر القروض تعتمد على مدى صحة المعلومات المقدمة من العميل لذلك على البنك أن يتأكد من مدى صدقها.

4- على مؤسسة ALFET أن لا تعتمد فقط على الطلبيات لكي تقوم بصناعة منتجاتها من الحديد بل عليها أن تعرف إحتياجات السوق وتقوم بإنتاج ذلك حتى تثبت مكانتها في السوق وتفرض نفسها وتضاعف دخلها لأنّها على هذه الوتيرة يمكن أن تفشل مستقبلا.

5-على مؤسسة ALFET أن تبحث عن عملاء جدد يكونون خارج الولاية تيارت فكلّما كثر العملاء زاد الربح المؤسسة في عملها.

كما يجب على البنوك الجزائرية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة لأنّه في بعض الأحيان هناك قيملمعلومات لا تكون كافية للتنبؤ بوضع المؤسسة.

على البنوك أن تتبع أكثر من طريقة في تحليل المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية حتى تكون نتائجها أقرب إلى القمة أكثر ما يمك.

6-الأفاق المستقبلية للدراسة:

رغم محاولتنا الإحاطة بإحدى طرق التحليل المالي إلا أنه تبقى هناك بعض الأفاق التي يمكن تقديمها كأبحاث أخرى إمتداد لهذا البحث:

محاولة تحليل المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية وفق نموذج الشبكة العصبية.

محاولة تحليل المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية وفق النماذج الهيكلية

قائمة المراجع

قائمةالمراجع:

1-الكتب باللغة العربية:

1. أسعد حميد العلى، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، للنشر والتوزيع، الأردن،2013 .
2. أسعد حميد علي، إدارة المصارف التجاريّة مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد-العراق ، 2013.
3. البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1999.
4. الحسيني فلاح، مؤيد الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان -الأردن،2000،.
5. الشمري صادق، استراتجيّة إدارة المخاطر المطرقيّة وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجاريّة، الطبعة الأولى، دار البازوري، عمان-الأردن،2013،
6. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع،2010.
7. حاكم محسن مُحَّد، أحمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء والمخاطرة ، دار اليازوري ،عمان ، الأردن،2013 .
8. حسن سمير عشيش، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن،2010
9. حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني ، مؤسسة الوراق ،عمان-الأردن ، 2002 .
10. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان- الأردن ، 2014.
11. خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2015.

12. محمود غرت اللحام، أيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الإقتصادي (دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس) ، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، الجامعة، العدد التاسع والأربعون، س2016.

13. رحيم حسين، الإقتصاد المصرفي، الطبعة الأول، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.

14. زياد رمضان محفوظ جودة، إدارة مخاطر الإئتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر – القاهرة، 2008.

15. 16. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الإئتمان، الطبعة الثانية ، الشركة العربيّة المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة–مصر، 2010.

16. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

17. سنان كاظم الموسوي و اخرون، إدارة التأمن والمخاطر ، طبعة الأولى،دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن ،2011.

18. شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

19. شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1992.

20. شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013.

21. صلاح الدين حسن السيمي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى ،دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت –لبنان، 1998.

22. طاهر لطرش، تقنيات البنوك،بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.

23. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،مصر، 2000.

24. عبد المنعم مُحَّد مبارك،محمود يونس، إقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،1996.

25. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن ، 2013.

26. عبيد علي أحمد المجازي، تمويل الإستثمارات في مجال النقل الجوي، دار الهاني للطباعة، مصر ،1944.

27. فلاح الحسن الحسيني ،ة مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي و إستراتيجي معاصر ، دار وائل ، الأردن ، 2006.

28. فلاح الحن الحسيني، المؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ذار وائل للنشر، عمان، الأردن،2000.

29. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2006،

30. مُحَمَّد إبراهيم عبد الرحمان، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008،.

31. مُحَمَّد توفيق البلقاني ، جمال عبد الباقي واصف ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، الطبعة 1 ،دار الكتاب الأكاديمية ، 2004 .

32. مُحَمَّد داود غسان، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر،العراق،2013

33. مُحَمَّد سعيد سلطان وآخرون، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر، 1989،

34. مُحَمَّد محمود المكاوي ، البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والإستبقاء ، دار الفكر والقانون ، القاهرة–مصر،2013.

35. مُحَمَّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

36. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب لطباعة والنشر، القاهرة–مصر، 2001 .

37. مسعود محيطنة، دروس في الماليّة الدوليّة، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 2017.

39.منهل مطر ديب شوتر،رضوان وليد عمار، النقود والبنوك، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر، الأردن، 1996.

40.منير إبراهيم الهندي ، الإدارة المالية ، مدخل تحليل معاصر ،الطبعة 4 ، المكتب العربي للطباعة ، والنشر 1999.

41.إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مقر الجريدة، القاهرة، 1977.

42.طلعت أسعد عبد الحميد ، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة ، مكتبة الشعري ، 1998

نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفيّة (موسوعة بازل الجزء 2)، إتحاد المصارف العربيّة، 2005.

43.نجزاخ يعزل فريدة ، تقنيات وسياسة التسيير المصرفي،الطبعة 3 ، ديوان المطبوعات الجزائرية بدون تاريخ .

44.خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003

45.رشيد شيحة مصطفى، مراجع النقود والنقد المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

46. وليد الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2004

2-أطروحات دكتوراه و رسائل الماجستير:

1. بن قديدح فيروز، مسؤولية البنكي في تغطية مخاطر القرض، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1، 2010-2011 .

2. بن يحي مُحَمَّد، واقع السكن في الجزائر واستيراتيجية تمويله، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر،2011-2012

3. حاج صدوق بن شوقي، واقع وآفات المنظومة المصرفية الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010-2011 .

4. حسني مبارك بعلي ، إمكانية رفع أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة –الجزائر،2011 .

5. زيد حسين عفيف، أنواع الإعتمادات المستندية، ورقة بحثية مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، العراق، سنة 2001.

6. سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، عين البدناء، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي-الجزائر ،2016/2015.

7. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تحديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنيّة العصبيّة الإصطناعيّة بالبنوك الجزائريّة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان-الجزائر،2008.

8. عواق مريم، تفعيل دور البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

9. كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "دراسة حالة البنوك الفرنسية" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان سنة2011.

10. محاجدية نصيرة ، وظيفة الهندسة المالية في البنوك ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، شعبة نقود ومالية ، 2006 ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة

11. مُحَمَّد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الإئتمان على قيمة البنوك "دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجاريةالأردنية بإستخدام معادلة Tobis'q ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

12. مُحَمَّد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيّات الهندسات الماليّة في إدارة المخاطر في المصارف الإسلاميّة،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الماليّة والمصرفيّة، جامعة حلب-سوريا، 2014.

13. مساد يسمينة، فعاليّة القرض التنقيطي وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجاريّة، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي-الجزائر،2016.

14. نوال بنبواب، إتجاهات إدارة المخاطر الإئتمانية في عمليات التمويل بالبنوك "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامي،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في ميدان العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، فرع العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر-الجزائر،2017.

15. هاشم أحمد (مُحَّد علي) الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات بإستخدام نموذج ألتمان: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

16. واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على إتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الإقتصادية (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد 2016.

17. حسني مبارك بعلي، إمكانية رفع أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة-الجزائر،2011.

18. عمار أكرم عمر الطويل، مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة) رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية – غزة، 2008.

19. مُحَّد داود عثمان، أثر مخففات الإئتمان على قيمة البنوك "دراسة تطبيقيّة على قطاع البنوك التجاريّة الأردنيّة بإستخدام معادلة "Tobix's"،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه فلسلفة، تخصص مصارف، كلية العلوم الماليّة والمصرفيّة، الأردن، 2011.

20. موتر في أمال ،تسيير القروض قصيرة الأجل ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، 2002 .

21. علي عبد الرحمان أبو زياد، دور النظم الخبيرة في جودة إتخاذ القرارات الإدارة العليا في وزارة الصحة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين، 2017،.

3-المقالات المنشورة و المؤتمرات العلمية :

1. دحماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، مداخلة بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية العالمية، يومي21/20 أكتوبر 2009.

2. بالمقدم مصطفى وآخرون، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الراجع لإستيراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة أبي بكر، الجزاائر، 2005.

3. حرفوش سهام ، صحراوي ايمان ، مداخلة بعنوان دور الاساليب الحديثة لادارة المخاطر الاقتصادية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية أيام 20-21/ 10/ 2009.

4. كردوني سهام،بن قدور علي، مداخلة بعنوان التنبؤ بالشبكات العصبية الإصطناعية كدعامة للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق، حالة مركب تكرير الملح E.N.A. sel (بسكرة) في الفترة 2014/2010، جامعة بسكرة-الجزائر،2015.

5. رحال علي ، التقارير المالية ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد الأول ، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2007 .

6. سعيدتوفيق،نموذجمقترحلتقديركفاءةالإستثمارالفرديبإستخدامالشبكاتالعصبية،المجلةالعلميةللإقتصادوالتجارة،العددالثاني،جامعةعينالشمس،مصر،1994.

7. لمجدبوزيدي،رياضعيشوش،دورتقنياتالشبكةالعصبيةالإصطناعيةفيتسييرالمخاطرفيالمؤسساتالصناعية،مجلةإقتصادياتالمالوالأعمال،العدد1،الجزائر، 2017.

8. حاتمكريمبلحاوي،قراراتمنحالإئتمانفيالمصارفالتجاريّةمنخلالتطبيقطريقة "القروضالتنقيطية"،مجلةالكونللعلومالإقتصاديةوالإدارية،العدد25 كليةالإدارةوالإقتصاد،جامعةواسط،العراق، 2017.

9. مليكة بن علقمة، الطرق الحديثة كقياس وإدارة بمخاطر القروض المصرفيّة، مجلة الإدارة والتقنيّة للبحوث والدراسات، العدد التاسع، جامعة قسنطينة1 .

10. مُحَّد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبيّة الإصطناعيّة ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكيّة، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة مسيلة-الجزائر،2012.

11. ميدو نأحلام،

عطيويسميرة،مساهمةالنماذجالكميةالداخليّةفيإدارةمخاطرالقروضالبنكية،مجلةدراساتإقتصادية،ا لعدد2 جامعةقسنطينة-الجزائر،2015

12. بوادوفاطيمة،مدانيبنشهرة،إستخدامأسلوبالشبكاتالعصبيةالإصطناعيةفيالتنبؤبحجمالمبيعات فيالمؤسسةالجزائرية،مجلةالإستيراتيجيةوالتنمية،جامعةمستغانم-الجزائر،2015.

المواقع الإلكترونية:

1. https:\\ar.m.wikipedia.org11/11/2018 إطلع عليه بتاريخ

2. دليلالمحاسبينعلىالموقعwww.jps-dir.net إطلع عليه بتاريخ 11/11/2018.

المراجع الأجنبية:

1. Antoine Sardi-Henri JOCOB ; Mangement de risques bancaires ;AfgesParis;france;2001 .

2. Gerhard schroeck , rist mangement and capital adequerc mchaw _ hill companies , USA , 2003.

3.Axelle la badie ; credit managment Gere le risque client ; ed econimica ; paris ; France ;1996

4.Sylrie de coussegues Gestion de la Banque du Dignostic a la stratigee 5eme edition Dunod Paris- France 2007 .